

# مِنْ تَوْفِيقَاتِ حَامِدٍ

كتبها

عبد الرحمن الزيات  
المجاسي

«... كنت أجمع بين الاحترام والتحقير  
ولا أستطيع التوفيق بين الظاهر والباطن  
فأعجبوا من مطيع غير مطيع...» ولا جناح على  
لأن القوانين لا حكم لها على الأسرار والضمائر»

صدر في غابر : ١٨٩٢

“ Quand on parle de soi, la  
meilleure Muse est la franchise ”

A. de Vigny

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٢٦٣ هـ - ١٩٤٤ م



اهداءات ٢٠٠١

أ.د. محمد دياب  
جراح بالمستشفى الملكي المصري

# مِنْ يَوْمِيَّاتِ مُحَامٍ

كتبها

عبد حسن الزيات  
المحامي

« . . . كنت أجمع بين الاحترام والتحقيق  
ولا أستطيع التوفيق بين الظاهر والباطن  
فأعجبوا من مطيع غير مطيع . . . ولا جناح على  
لأن القوانين لا حكم لها على الأسرار والضائر »

مصر زغلول : ١٨٩٢

*“ Quand on parle de soi, la  
meilleure Muse est la franchise ”*

*A. de Vigny*

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٦٣ هـ — ١٩٤٤ م





الى مصر الخالدة

التي عاهدت ربى أنه أعيش من أجليها ، وأفنى في سبيلها ، عزيراً على  
عدائها ، ذليلاً على صوائرها ، سيراً مع الضعيف في فرسها ، عبداً متقرباً  
الى الله بطاعتها . . .

عبد الله حسن الزيات

القاهرة في ٢٦/١٠/١٩٤٤





« انزها أعوامي أربعة عشر طانت تكونه هباءً لو لم تصحبها عين  
يفطنة ، ونفسي قوية التأمل ، ومخاطري بخزونه الصور مني بحسن  
إخراجها على غير انتظار ... »

... حين يكتب المرء عن نفسه تكون الصرامة غير مألوفة اليه ...  
وهذه لوحة متواضعة لشطر غامض من حياتي ، لن أجادل أنه  
أبرو فيها شيئاً آخر غير نفسي ؛ وإن الحوادث التي أسردها فيها لا تظهر  
عظيمة كما كنت أحب أن تظهر ، ولكن ماذا نصنع ؟ إن المرء ليس صراً  
دائماً في اختيار الدور الذي يستهويه ، والتوبُّ لا يُصيه مطلقاً في أنسب  
الزواجات لا زواجه ! »

*Alfred de Vigny*

*"Servitudes et Grandeur Militaires"*





القاهرة في ١٨ ديسمبر ١٩٣٩ :

طُرأت الفكرة .

ومع ذلك ، فما هي بالجديدة ، وإنما هي رجس ما انقطع .  
كانت اليوميات سلوتك وسلواك فيما بين الطفولة والشباب ، فلأت  
الكراسات وأنت في الرابعة عشر وما يليها ، حتى رأيها تتعرض للأيدى  
فكرهت أن يخرج حديث نفسك عن مجال نفسك ، وعزفت عن الاسترسال في  
عادتك ، ولست أدري أين يومياتك تلك . . . ليتك تسعد بوجدانها ذات يوم . . .  
وفي الدراسة العليا أخذت تدون بعض اليوميات في مناسبات نادرة قليلة ، كما  
سجلت النهار الذي قضيته في ضيافة سعد العظم في مسجد وصيف عام ١٩٢٧ . . .  
ليتك تسعد بوجدان هذه اليومية ، فإنها من أسعد ما وجدت ، ومن أسعد  
ما فقدت ! . . .

وهذه يمينك الآن كراسة كاملة ، كتبها بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ وأنت  
طالب بكلية الحقوق .

فلما عملت في صحيفة « كوكب الشرق » بدأت تنشر بها « مذكرات محام  
مبتدى » بامضاء رمزي ، وكانت نيتك أن تتابع السلسلة ، ولكن كم نية  
انتواها الإنسان وحققها في الفعل ؟ كم أخرج إلى « حيز الوجود » ، كما يقولون ،  
من تصميماته ومشروعاته ؟ إن السياسة العملية وولايتك رئاسة التحرير في تلك  
الجريدة بعد ذلك ، وهي لسان المعارضة المكافحة في زمن اضطهاد عصيب ، كل  
ذلك صرفك صرفاً عن مذكرات المحامي إلى إعداد المقالات اليومية ورقابة  
الصحيفة اليومية في فسحة ضيقة من الوقت ، كما هو الشأن في الصحف التي تُعدّ  
في سويقات الصباح القصار لتظهر في الظهر أو بعده بقليل .

لست أدري آثنتان أم ثلاث من الحلقات ما نشر بالفعل ، ولكني أدري أن  
موجة الصحافة طغت على المحاماة وعلى المحامي المبتدى وعلى مذكراته ، فاكتمسحتها  
اكتساحاً نحو عامين ، لم تُعرفها ولكنها طرحتها على شاطئ منفرد بعيد ،

وطالت بالمبتدىء سفرته ، وتغيرت بحاره ، وأغلب الظن أنه لم يعد مبتدئاً ، فقد أوشك اليوم أن يجوز مرحلة يُعتبر بعدها « ممن زاووا المهنة أكثر من عشرة أعوام » ، وهو يرى الحادثة بعد الحادثة ، ويشعر بالإحساس بعد الإحساس ، ويفكر في الإصلاح بعد الإصلاح ، ولكنه لا يدون من ذلك شيئاً ذا خطر ، فقد كان يدون في أشياء أخرى غير خواطره عن المحاماة . كان يدون في المحاماة نفسها هذه المذكرات المضيئة بعد أن انتهى الكفاح السياسى باستقرار دستور ١٩٢٣ وودع الصحافة إلى المحاماة من جديد ، ثم سافر إلى بغداد فكان يدون لطلابه تلك المذكرات في القانون الرومانى ، وتاريخ القانون ، والقانون الدولى ، ومقدمة القانون ، وكان يدون فى القليل مذكراته عن السياسة وعن الرجال وعن الحوادث التى عاينها عن كثب وهو يعمل فى الصحافة أو وهو يقيم بالعراق ، وكم فاضت نفسه بالألم حين تفقّد هذه المذكرات ذات يوم فلم يجدها ، وكم عمرت نفسه بالغبطة حين التقى بها فى وادى تيهها ، أو صحراء ضلاله . . .

أما يوميات المحامى فكانت نسياً غير منسى ، كان منصرفاً أو مصروفاً عنها ولكنه دائم التفكير فيها لا ينساها . وظل شيطان النفس يلاحقه ، حتى قرأ فى مجلة الثقافة صفحة « من مذكرات قاضٍ لم تنشر » لقاضٍ أديب أو أديب قاضٍ ، يشرف القضاء والأدب فى آن واحد ، اختار أن يحجب شخصه تحت حرفين فم عنه أدبه وفضله ، وعرف قراؤه المعجبون إنه لا يكون غير الأستاذ حسن جلال ، وما هى إلا أن يفرغ من قراءة المذكرة حتى تعجبه الفكرة وحتى يعود إلى ماضيه ويعود إلى نفسه يعنفها بحق ، وطالما عنفها بغير الحق ، عاد الى نفسه يعنفها على قصورها عن المثابة ، ويسألها كم من ألوف الصفحات كان يكون فى يدها الآن لو هى عُنيت بتدوين خواطرها أولاً فأولاً ؟ والنفس لا تعدم وسيلة للدفاع ، إنها تدفع تهمة التبديد لا بالإنكار ، وإنما بإبداء استعدادها لوفاء الدين ، إنها تزعم أنها قامت مقام الأوراق ، وأنها قد اختزنت فى أغوارها كل ما كان ممكناً أن يودعه المذكرات ، إنها مستعدة أن تعطيه مخزونها كله ، فليقدم إن



كان بطلا ، وليكتب إن سيجته الكتابة ، فإنها تُعَمَل ، وستملى دون أن يدركها ملال .

والأمانة ؟ إنك لتعرف نفسك وإن جهلها كثير من الناس . . .

والذاكرة ؟ إنها تضعف عن كثير ، ولكن أمرها عجيب ، فهي بالقياس إلى أمور ، قد تبدو تافهة وقد تبدو غير مطلوبة ، أقوى من القوة عينها ؛ وقد تُغَمَّ عليها بعض تفاصيل فستنبهك إلى هذا لتأخذ حذرك ولتعود إلى أضيائك ووثائقك تتلمس الدقة إن استطعتها ، وإلا عدوت ما يريبك إلى ما لا يريبك .

والتسلسل التاريخي ؟ دع هذا الآن وعُد إليه بعد الفراغ إن شئت .

والتأثر الوقتي ؟ إرجأ إلى ملكاتك الشاعرة ، وثق أن تلك الأحاسيس ما زالت قائمة في نفسك ، وثيق إنك مُستحييها الآن ، ولكن لا يبلغنَّ عندك الأملُ كل شيء ، فلا بد أن يقصر التاريخ اللاحق في هذا الباب ، وذلك أدنى درجات العقوبة على التقصير والإهمال . . .

خذ إذن في شأنك وأشرع للتدوين قلمك كيفما اتفق ، ولا تقاوم تداعي المعاني ، ولا تحاول إقامة نظام تاريخي .

أحمتك النفس وسدت ذرائع الحرب . . . وإنه لمجهود أي مجهود . . . فلم لا تدع هذا الماضي لمناسباته وتأخذ في تدوين الحاضر والمستقبل ، وإن استدعى التدوين الجديد حديثاً قديماً أفسحت له مكانه ؟

أقصرى إذن عن اللوم يا نفسي ، ولك الساعة التي أنت فيها . . .

الرفق في مساء ١٩ ربيع ١٩٣٩

« وآخرون اعترفوا بذنوبهم ، خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، عسى الله أن يتوب عليهم ان الله غفور رحيم » .

أقبلت على المكتب في المساء مبكراً ورجعت مبكراً ؛ تنكّر لي النوم ولكني كنت مستغنياً عنه ، كان مزاجي معتدلاً ؛ أحسست برغبة في تلاوة القرآن ؛ أخرجت مصحف جيبى وفتحتة كيفما انفتح ؛ وقعت على سورة التوبة ؛ أخذت أتلوها ؛ بلغت هذه الآية ، وقفت عندها ، اشتد شغفي بتكرار تلاوتها ، أحسست برغبة ملحّة في أن أحفظها عن ظهر قلبي ، ورأيتني أربط بينها وبين هذه المذكرات ، رأيتني أربط بينها وبين حياتي ، رأيتني أربط بينها وبين مهنتي ! .. الاعتراف ! .. ما أشد إيماناً به ، وما أشد حنيناً إليه ! ..

أمنيتي في الحياة أن تتاح لي الفرصة والشجاعة لأنفض عن نفسي غلائل الزور وأعلن ما فيها من خير مجهول وشر مكتوم ! ..

أمنيتي في الحياة أن تتاح لي الفرصة والشجاعة لأقول في أصدقائي الذين أعزهم ما أعرف فيهم من الخير وما أنكر عليهم من النقائص .

أمنيتي في الحياة أن تتاح لي الفرصة والشجاعة لأعلن عن أعدائي ما أقدر لهم من مزايا وأعهد عليهم من سوء .

رَبِّ ! .. أتراها أمنية شريرة تحسب على في قائمة السيئات ، وأتربص الوقت للاستتابة منها ؟ .

أولئك عبيدك وصنع يديك ، هكذا برأتهم من نور وطن ، وهكذا عقدت نفوسهم حتى ليستغلق عليهم هم أن يفهموها !

هكذا خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً . . . إنك صادق الوعد يا رب ؛ إنك ستتوب عليهم وسيظفر من غفرانك بالقسط الأوفى أولئك الذين أخذوا أنفسهم بهذه الشجاعة العليا « واعترفوا بذنوبهم » ! ..



القاهرة في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٩

دخلت الغرفة التي ينظر بها مستشار التحضير قضاياء ؛ خلال ملل الانتظار رفعت رأسي أتملى حوائط القاعة ؛ أخذ نظري اللوحة المعلقة فوق رأس المستشار ؛ ألقت في مثل هذه اللوحة أن تزدان بالآية الكريمة : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ، ولكنها كانت غائبة عن لوحة اليوم ، قد أعطى مكانها لآية أخرى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » .

تجديد : ما الذي أوحى به ؟ إن الآية الأولى خطاب الله إلى القضاة . أما الآية الثانية فهي كلمته تتجه إلى الناس .

أترى الدولة قد جربت عدل الحاكم فوجدته لا يغني عن عدل المحكوم ؟ أم ترى القضاة ضاقوا بهذا الإلحاج عليهم أن يحكموا بين الناس بالعدل ، وهو واجبهم الذي لا يتصور منهم الانحراف عنه ، فمن الإيذاء لنفوسهم أن يتكرر تنبيههم إليه ؟ لست أعرف صاحب الفكرة لأستهدى على ضوئه بالبائع ، ولكني قد رضيت عن التغيير أو رضيت بهذه الاضافة : ان القاضي مهما يتحرر العدل هو بعرض أن يخطيء ؛ وهو لا يستقي الحكم من وجدانه وحده وإنما يعتمد على الناس ، يعتمد على أعوان القضاء الذين قد يضلونه عن الحق ، ويعتمد على الشهود الذين لا يتخرجون عن الباطل ، وهو في آخر الأمر ليس إلا بشراً غير معصوم ، وعن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : « إني لأقضي بينكم ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقيض له قطعة من نار » .

والناس قد غاب الزاجر عن نفوسهم إلا قليلاً ، وعدل القضاء إن وفق القضاة اليه هو عدل بطيء خير منه عدل النفس مع النفس ومع الناس ، خير منه أن يني العاقد بالعقد فهو كلمته ، هو شرفه ، هو مميزه الانساني من سائر الأحياء . ربطت الآية بين الإيمان والوفاء بالعقود ، جعلت أملها عند المؤمنين ؛ وإن

هذا الأمل ليخيب ، إن هذا الدعاء لِيُتَكَلَّى في كثير من بيوت الله ويشقشق به كثير من الألسن ولكنه لا يستقر في القلوب عقيدة ليظهر في الحياة عملاً .  
« الدين المعاملة » ؛ ما أشد حاجة الناس إلى أن يفقهوا هذه الحكمة وأن يكونوا في حكمها متدينين !

\*\*\*

القاهرة في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٩

في الأسبوع الماضي نظرت محكمة الوايلي قضية مدنية دافعتُ فيها عن المدعى عليه ؛ يتلخص موضوعها في أن المدعين اشتروا منزلاً من المدعى عليه ثمنه نحو خمسة ألوف من الجنيهات ، وتحاسب الطرفان قبل التصديق على العقد تحاسباً انتظم أجرة المنزل عن مدد سابقة وتناول تأمين النور وغير ذلك ، وأسفرت المحاسبة عن أن للمشتريين تسعة وخمسين جنيهاً اتفق الطرفان على أن يخصم من بقية الثمن حين تدفع هذه البقية وقت التصديق على العقد ، ودوّن هذا الاتفاق في ورقة سميت ورقة محاسبة ؛ وفي اليوم التالي مباشرة لتاريخها حصل التصديق والتوقيع على العقد النهائي أمام موثق العقود بالمحكمة المختلطة ، وجاء في بنوده أن البائع قبض بقية الثمن ، ولم يُذكر شيء يتعلق بالتسعة والخمسين جنيهاً . وتصرّمت سنون سبع ، فجاء المدعون يقولون إنهم لم يخصموا المبلغ المذكور من بقية الثمن التي دفعوها للبائع أمام الموثق وهم إذن يستأدونه إياه ، وتمسكوا بعقد البيع وهو عقد رسمي أي أنه حجة بكل ما اشتمل عليه مما أُعيد لإثباته أو يُطعن فيه بالتزوير ، ولهذا الطعن إجراءات وشكليات ورسوم ومخاطر خاصة !

كل شيء في القضية من جهة المنطق والعرف والمعقول والزمن يعزز موقف موكل المدعى عليه ، ولكن « كل شيء » هذا يصطدم بصخرة عتيقة عنيدة ويتحطم عليها ، هذه الصخرة هي أن عقد البيع الذي تم هو عقد رسمي وحجة بما جاء فيه وأن هذا العقد قد أثبت أن البائع قبض باقي الثمن ، والرقم المدوّن باعتباره

مقبوضاً يدل على أن الـ ٥٩ جنياً لم تخصم فلو خصمت لكان المقبوض أقل من المدون !

دفع الموكل إلى بالقضية فأفهمته أنه خاسرُها حتماً ولكنه أكد لي براءة ذمته فعرضت عليه أن نوجه اليمين الحاسمة إلى المدعين فاستبقي هذا للدرجة الثانية لتكون وسيلة اليأس في المرحلة الأخيرة . — ترافعت في الدعوى وكتبت مذكرة وأنا مقتنع بأن موكلى صادق في قوله لأن كل شيء معه فأى عقل يقبل أن يكون لي ٥٩ جنياً وعلى ٤٢٠٠ جنيه ثم أدفع ما على كاملاً ونقداً دون خصم ما لي ؟ ولم يجد القاضي إلا أن يفتح باب المرافعة لمناقشة الخصوم شخصياً ؛ أدركت من هذا القرار حيرة القاضي بين القانون وبين ضميره ، وقلت لعله أراد أن يقرأ الحقيقة في وجوه الخصوم أو أن يفتح باب الاتفاق أو يتيح للمدعين فرصة الإنابة إلى الحق وحكم الضمير أو أن يكون إجراؤه إجراءً قانونياً ذكياً لأن المادة ١٦٢ من قانون المرافعات تقول : « في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن بإثبات الوقائع المبنية عليها الأسئلة بالبدنية ولو كانت الحالة مما لا تجيز القوانين الإثبات فيها بذلك » . فإن امتنع المدعون عن الإجابة على بعض الأسئلة تحطمت صخرة العقد الرسمي وانفتح باب التحقيق أمام العدالة على سعتة تستمع إلى الشهود وتأخذ بالقرائن العقلية وهي في صفنا بغير نزاع .

المدعون شاب ناشئ وشقيقتان له ؛ في الجلسة الأولى حضر الأول ولم تحضرا فازدحت إيماناً بأنهم مبطلون ورجحت أن يكون الشاب قد رفع الدعوى على غير رضى من شقيقتيه ، وكثيراً ما تكون المرأة أدق ضميراً من الرجل ، ولكن المحكمة أصرّت على قرارها وأجلت الدعوى لتنفيذه فحضر المدعون كلهم في المرة الثانية ووجه القاضي أسئلته إلى المدعيتين أولاً فأدركت حصافة هذا القاضي الذى جنت عليه حنيليته حتى ردّ قوم إبطاءه في الحكم إلى بطء في التفكير وهم واهمون متسرعون . . . ولكن أخاهما كان يتدخل في الإجابة ؛ وبدت حيرة

السيدتين يَبْدَأُ أنهما أَصْرَتَا عَلَى أَن المدعى عَلَيْهِ قبض جميع المبلغ ، فلما سئلتا كيف لم يَخْصَمْ مَا لَهُم مِمَّا عَلَيْهِم أَجَابَتَا بَأَنَّهُمَا « كَانَتَا تَظَنَان أَن أَخَاهُمَا قَدْ تَحَاسَبَ عَنِ الْمَبْلُغِ الْمَذْكُورِ » ! فَسَأَلَ الْقَاضِي هَذَا الْأَخ « لِمَاذَا لَمْ يَخْصَمْ مَا لَهُ وَهُوَ يَدْفَعُ بَقِيَّةَ الثَّمَنِ » تَعَلَّقَ « بِاضْطِرَابِهِ آنَذَاكَ لِأَن هَذِهِ كَانَتْ أَوَّلَ عَمَلِيَّةٍ مَالِيَّةٍ يَمَارِسُهَا بَعْدَ بُلُوغِ سَنِ الرَّشْدِ » فَلَمَّا سُمِّلَ مَتَى بَلَغَ ذَلِكَ السَّنَ أَجَابَ أَنَّهُ بَلَغَهُ قَبْلَ هَذَا الْعَقْدِ الرَّسْمِيِّ بَعَامَ !

يَتَسَّ الْقَاضِي وَوَجَّهَ الْكَلَامَ إِلَى قَائِلَا : « إِنَّنَا فِي الْوَاقِعِ فَتَحْنَا بَابَ الْمَرَافَعَةِ لِنَتَّيْحَ فُرْصَةً لِلصَّلَاحِ وَإِلَّا فَالْعَقْدُ كَمَا تَرَوْنَ مَعَ الْأَسْفِ ؛ وَالْوَاقِعُ أَنِ الْكَاتِبَ لَا يَحْصِي النُّقُودَ وَلَكِنْ هَذَا هُوَ الثَّابِتُ فِي الْعَقْدِ » !

وَكُنَّ ضَمِيرَ الْقَاضِي لَمْ يَطْمَئِنِّ إِلَى هَذَا الْمَدَى فَوَجَّهَ خُطَابَهُ إِلَى السَّيْدَتَيْنِ سَائِلًا « هَلْ تَقْبَلُ ذِمَّتَاهُمَا أَن تَوْدِيَا يَمِينًا — إِذَا فَرَضَ أَن وَجَّهَ مِثْلَ هَذَا الْيَمِينِ — بِأَنَّهُمَا مَتَا كَدْتَانِ أَنَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ لَمْ يَدْفَعْ مَا عَلَيْهِ ؟ لَقَدْ تَقَادَمَ الْعَهْدُ وَمَضَتْ سَبْعُ سَنِينَ وَالظُّرُوفُ غَرِيبَةٌ فَإِنِ الْحَاسِبَةُ سَابِقَةً عَلَى الْعَقْدِ النَّهَائِيِّ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ وَهِيَ الْحَاسِبَةُ الْمَذْكُورَةُ فِيهَا أَنَّ الْمَبْلُغَ يَخْصَمُ مِنْ بَقِيَّةِ الثَّمَنِ ! » سَكَتَتِ الْمَدْعِيَّتَانِ وَأَدْرَكَتَهُمَا الْحَيْرَةُ وَحَسَمَ الْقَاضِي الْمَوْقِفَ بِأَن نَطَقَ بِالْقَرَارِ قَاضِيًا بِتَأْجِيلِ النَّطْقِ بِالْحُكْمِ ثَلَاثَةَ أَسَابِيعَ مَعَ التَّصْرِيحِ بِمَذَكَّرَاتٍ ثُمَّ شَفَعَ قَرَارَهُ هَذَا بِأَن قَالَ شَفْهًا إِن هَذِهِ فُرْصَةٌ لِلتَّرَوِي وَلِتَحْدِيدِ وَجْهَاتِ الدِّفَاعِ .

مَا أَثْقَلَ مَهْمَةُ الْقَاضِي الْمُتَحَرِّجِ ! . وَكُلُّ قَاضٍ لَا يَتَحَرَّجُ لَا أَعْتَبِرُهُ قَاضِيًا . . .  
لِأَنَّهُ لِمَوْقِفٍ جَدِيرٍ بِالرَّئَاءِ حَقًّا مَوْقِفَ الْحَاثِرِ بَيْنَ عَقِيدَتِهِ وَبَيْنَ صَخْرَةِ الْقَانُونِ وَتَحْكَمَاتِهِ الْقَاسِيَةِ ! وَإِذَا كَانَ لِلْقَاضِي مِنْ ظُرُوفِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَا يَخَفُّ الْحَرْجَ لِأَنَّهُ غَنَى لَا يَضِيرُهُ كَثِيرًا أَوْ يَدْفَعُ مَبْلَغًا لَيْسَ فِي ذِمَّتِهِ فَكَمْ يَكُونُ هَذَا الْحَرْجُ بَالِغًا إِذَا كَانَ حُكْمُ الْقَانُونِ يَقْتَسِرُ الْقَاضِي أَن يَنْطِقَ بِمَا يَخْرُبُ بَيْتَ فَقِيرٍ عَلَى خِلَافِ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ وَالرَّحْمَةِ وَلَكِنْ انْصِياعًا لِأَمْرِ النَّصِّ الْحَاسِمِ الصَّرِيحِ ؟

### القاهرة في ٧ يناير ١٩٤٠

حكم القاضى فى الدعوى المدنية الخاصة بعقد البيع الرسمى ، التى تحدثت عنها فى مذكرة سابقة ، بما طلبه المدعون أى المشترون .

لم يصادف الحكم من نفسى دهشة ، فالرجل لا قدرة له أمام ورقة رسمية هى حجة بما فيها .

ولكنى كنت طلبت ، على سبيل الاحتياط ، توجيه اليمين المتممة إلى المدعين لأحتفظ بحق توجيه اليمين الحاسمة أمام الدرجة الثانية . وقد رفض القاضى ضمناً هذا الطلب ، ولعل سنده فى الرفض هو حجبة العقد الرسمى أيضاً .

لم أقرأ أسباب الحكم ، ولا أطمع أن أقرأها قبل أسبوعين ، وسنرى .

\*\*\*

### القاهرة فى مساء ٨ يناير ١٩٤٠

زارنى هذا المساء نجل المدعى عليه فى القضية التى تحدثت عنها أمس ؛ كان كثير الدهشة كيف حكم ضد أبيه ! أما أنا فرددت عليه بأنى كثير الدهشة كيف لم يحكم ضد أبيه منذ الجلسة الأولى أو الثانية ! إن القانون يبدو فى نظر أهله واضحاً وبديهيًا ، ولكنه فى نظر غير أهله - ولو مثقفين - يترأى غريباً صعب الفهم !

ورغم كل شرحى ، ورغم بيانى حُجَّةِ العقد الرسمى ، فإن محدثى غمز بعينه وقال لى : « بينى وبينك ، ألم يكن فى المسألة محسوبيات ؟ » قلت له : « كلا يا سيدى ، فإن قضاءنا فى جملته قضاء سليم طاهر ، وهذا القاضى بالذات الذى أصدر الحكم فى قضيتكم رجل دقيق عادل » ، ولم أكتف بهذا بل لجأت إلى الحجة التى يفهمها فقلت : « ثم هو رجل غنى وابن نعمة ، فضلاً عن تفاهة نصاب الدعوى » .

والمعجب أن محدثى ليعلم وأن أباه ليعلم منذ إقامة الدعوى أن موقفه ضعيف ،



وأن الأمل في الحكم له يكاد يكون مستحيلاً ، فقد صارحتهما بهذا منذ عرضاً التوكيل ، فصمما على السير في الخصومة حتى لا يدفعاً ديناً ليس في ذمتها إلا مجبرين بحكم القضاء وحكم القانون !

مساكين أيها القضاة ، إنكم لتعاونوا الاضمحلال البطيء أو السريع في سبيل الحق والعدل والقانون ، ثم تبوؤون بالظن الآثم من هذا الفريق أو ذاك ، وفي كل قضية تحسمونها فريق يخسر فيسخط ، ومحام يخسر فيغضب أو يتغاضب ولعله أن يترضى موكله بإشاعة سوء عنكم مداراةً لموقفه ، أو سعيًا لإقناعه باستئناف حكم « المتحيز » منكم ! . . .

\*\*\*

### القاهرة في أول يناير ١٩٤٠

عدت الآن من محكمة الموسيقى ؛ وضعت تلك المحكمة نظاماً أظنها انفردت به ، هو تخصيص جلستين مدينتين في الأسبوع للقضايا المحالة على التحقق ، أى لسماع الشهود ، أما بقية الجلسات فلا تضيع في سماعهم ومناقشتهم . في المحكمة قاضيان ، ولكل قاضٍ - إضافةً إلى جلسات المرافعة - جلسة تحقيق . هذا النظام حسن ، فهو من جهة يكفل للقاضي تفرغ ذهنه لمناقشة الشهود ، لا سيما في وسط الكاذبون فيه أكثر من الصادقين ، ومن جهة ثانية يعنى المحامين الموكلين في غير قضايا التحقيق من الانتظار الممل الطويل .

سألت نفسي ما الذى جعل محكمة الموسيقى تنفرد بهذه الميزة ؟ إنها محكمة الحكومة في دائرة محكمة مصر ! إن القضايا الجزئية التى ترفع ضد الحكومة لا بد من رفعها أمام محكمة الموسيقى ، ومحامو الحكومة لا يليق أن يتعرضوا لهذا الشر الذى يتعرض له المحامون من جراء عملية سماع الشهود الثقيلة ، فلتُصَفَّ الجلسات إذن من هذه الأضرار ، فإن تطلبت إحدى قضايا الحكومة تحقيقاً فسيكون خفيفاً لطيفاً ، لأن أفراد جلسة التحقيق لا يكدرها بالقضايا !

ما أعجب الدولة حين تشرع وتنظم فتحابى نفسها هذه المحابة !

\*\*\*

الفاخرة في مساء أول يناير ١٩٤٠ :

نظر قاضى الموسيقى — الأستاذ كمال الديب — دعوى محالة إلى التحقيق ،  
وسأل الشاهد عن اسمه ومولده ومسكنه ، فأجاب أنه من « صفانية » من أعمال  
مركز الفشن ، فاسترعى الاسم انتباه القاضى فقال : « بلدكم اسمها جميل — لكن  
يا ترى شهادتكم فيها صفانية أو خبث طوية ؟ » ، لم يزد الشاهد الشيخ فى رده  
على أن قال فى رزانة : « الله أعلم » .  
اسم البلدة جميل ، ودعابة القاضى جميلة ؛ وجميل مثلهما أن يربط القضاء  
جفاف الجو وجفاءه بمثل ما سمعت .

\*\*\*

الفاخرة فى ١٢ يناير ١٩٤٠

توجّه جلالة الملك لأداء فريضة الجمعة ، وقف على الرصيفين رعاياه المخلصون  
يحيونه ، وقبيل أوبته أقبل نفر من الطلبة يعدون ليدركوا المكان قبل أن تفوتهم  
فرصة تحية المليك ، وحاول أحدهم أن يعبر من رصيف إلى رصيف فهره الضابط  
وأسرع إليه جندى يصيح به : « ارجع .. يلعن .. » ثم مفعول به هو الأب  
ومضاف إليها هى الأم وقبلهما صفة يستقل بها المنادى من هذه الصفات المهدبة  
الرفيعة ! ..

رأيت المشهد وسمعت هذا الحديث وأنا مطل من شرفة مكتبي ، فلم أستطع  
أن أتحمى التفكير فى قضية الكونستابل الذى اتهم موظفاً مثقفاً بأنه قال له  
« انفلق » أثناء تأدية وظيفته فكان تحقيق وكانت شكوى إلى المصلحة التى يتبعها  
الموظف وكانت قضية مركزية ترافعت فيها لأنقذ الموظف من حكم إدانة يوضع فى  
ملفه ولكن الكونستابل كان مصرّاً على دعواه ، وكان له شهوده الذين سألتنى

القاضي : بمّ تجرّحونهم فلم أجد في الأوراق ما يجرحهم إلا أنهم شهود الكونستابل ! وانتهى القاضي إلى إدانة رمزية ، إلى تغريم المتهم خمسين قرشاً صاغاً ! .. ان هذا الكونستابل يرى همسة الريح في عين أخيه ولكنه لا يرى الألواح والقناطر في عين رجال البوليس ! ..

وهذه هي عدالة الأرض بمقدار ما تستطيع الأرض أن تحمل العدالة ! .. قليل من ينجو من توجيه مثل هذا اللفظ « انفلق » لغيره ، والقضاة أنفسهم قد يضطرون إلى زجر خصم أو شاهد أو مبتفرج بعبارة أو لفظة مشابهة ، ولكن الذي « يقع » هو الذي يُدان ، وانه لحديث طريف لو سمعناه ، حديث القاضي مع نفسه ، وهو ينطق بالإدانة في مثل هذه التوافه باسم القانون الذي لا يستطيع أن يخالف عن أمره ! ..

\*\*\*

السنانية في ظهر ٢٤ يناير ١٩٤٠

عربة القطار :

ها هو ذا القطار يتحرك بخلفاً محطة دمياط إلى القاهرة يحمل المحامي الكهل من المدينة التي بدأ فيها عمله إلى المدينة التي نقل إليها عمله ، وان مزاجه اليوم لشديد الانحراف قد ضاق صدره بالسعال والذكريات السود معاً ؛ كان خليقاً أن يتهيج فان الجو صحو ونخيل السنانية الرائع القائم على النيل يجلو عن النفوس الصدا ثم إنه قد قضى بالأمس مع بعض أفراد أسرته نهراً طيباً في مركب شراعى على ظهر هذه البحيرة السحرية الرائعة بحيرة المنزلة . ولكن أحقاً أنه كان يتنزه أم أنه كان يسلك سبيلاً من السبل إلى تلك القرية العزيزة على نفسه قرية « العنانية » ليعزي رجلاً من سكانها عن وفاة زوجه ؟ وانه ليفتح الاهرام في طريقه إلى البحيرة فتلم عينه بنى شقيق لصديق عزيز عليه ، إنما أعزّه لطهارة روحه وبراءة وده وبياض قلبه ، وليس ذلك في الأصدقاء بالشئ المتواتر الكثير ، « والحب والصدقة وحجر

الفلاسفة « قد بحث عنها الشاعر الإنجليزي فلم يجد لها في الوجود من أثر...  
إنه ليُحمّل البرق تعزيتته إلى صديقه محمود على قراعة ، ويستأنف إلى البحيرة  
سيره حاقراً نفسه الإنسانية المناققة سائلاً المحامي الذي فيه : أتلزمني لزوم الظل  
أيها الرجل حتى في عزائي ونزهتي ؟ فأنت الحزين لهذا الخبر المفاجئ وأنت الحزين  
لذاك الخبر السابق الذي تسير للعزاء بشأنه ، وأنت مع هذا وذاك المتنزه المرح ،  
الطاوي عن اسرتك مشاعر نفسك ، بل الطاوي عن نفسك بعض احساسها  
لثمكتها من الاستمتاع ببعضه ؟ أهى دعوى قضائية فيها « ال مع » و « ال ضد »  
أعد المحامي الواحد دفاع المدعى والمدعى عليه في انتظار من يوكله منهما ؟ أهى  
حجة مما تصفون بأنها سيف ذو حدين حدّ يؤيد البراءة وآخر يقيم الاتهام ؟ أهى  
قضية انتداب فرضت على المحامي فرضاً ، وهو نافر منها مُزوّر الضمير ، ولكنه  
مع ذلك ما أن يراها موكولة اليه حتى يُقبل عليها إقبالاً مخلصاً يجبر كسرهما  
ويقوى ضعفها ، ويبدل في سبيل إنجاحها ما يضمن صحته ويستنفد قواه وهو آخر  
الأمر لا يدري إلى اين تتجه عاطفته الصادقة ، هو لا يعرف على التحقيق أمنيته :  
أيرجو نجاح المسمى لإرضاء لكبرياء فنه وصوناً لمجهوده الشاق عن العبث ، أم يرجو  
أن يخسر الدعوى لأن ضميره لم يرتح الى موقف من دافع عنه أو لانه قد لقي  
بالذات منه جزاء سنهار ؟ .

ما أسقم الخيال ولكن ما أوسع قفزاته ! .. من البحيرة إلى النخيل إلى النيل  
إلى هذه الخواطر الدكناء ! ولكنها خواطر صادقة صادقة إن شك في صدقها أحد  
فليس أنت ، وهذا الشاب الذي عبر الآن بك ليس إلا أحد الأدلة على أنها لم تعد  
الحق : هو تاجر قد طلب إليك أن تتولى قضايا أسرته في القاهرة فكسبتها لهم كلها  
وكنت تدفع عنهم المصروفات والرسوم كسباً للوقت ريثما يردونها إليك ، فلما حان  
حين التحاسب تنكروا وأبدوا قذارة الإنسان في أوجها وزعموا في خطاب إليك  
أنك تركت الأحكام تسقط وأنهم رعاية لك لم يفعلوا في ذلك شيئاً ، فلما راجعت  
أحكامهم واحداً واحداً لم تجد فيها ساقطاً بل وجدت كل توكّل لصونها فما

طلبوا إرجاء تنفيذه وكان غيايبا استمضيت المدين على قبوله منعاً للدفع بالسقوط بعد مضي ستة أشهر ، وما طلبوا تنفيذه قد نفذ على الوجه الأكمل . . أفكانوا يتمنون أن يكون شيء من الإهمال قد وقع لتنتشى عن طلب حقاك مطمئنين إلى أن المدينين قد تفاهموا معهم ؟ إن اشمئزاك لتصرفهم لتضييق به أقطار نفسك ، وما زالت بين يديك قضية لهم ليسوا فيها بمدعين ولكنهم مدعى عليهم ومع ذلك لم ترحم إلى التخلي عنها بل لم يزدك سلوكهم المعيب إلا حماساً في خدمة هذه الدعوى كأنك تخشى من نفسك تحيزاً بريئاً فتزيد الرقابة عليها وتطالبها بمزيد من المجهود لتدفع اتهامك لها . . وتظفر أخيراً من القضاء بإقرار وجهة نظرك وقبول دفعك القانوني الذي أغنى عن فحص الموضوع !

ولكن هل يغير هذا الحكم من موقف موكلتك ؟ أنه لا يغير شيئاً بل لعله أن يزيد حقدك عليك إذ يبديك أمامهم في موقف المحامي الذي يكرهونه ولكنهم يفتقرون إليه ؛ أما أنت فإنك لم تعان من هذا الجحود وحده بل عانيت من شيء أشد وأعنف ، عانيت من شكوك ضميرك فإنك قد لجأت إلى الدفع القانوني فأغلقت به باب الموضوع نخسر الخصم دعواه وأنت لا تدري ماذا كانت تكون النتيجة لو حُقق الأمر من جهة الموضوع ..

أيها المسكين أنك لتستطيع أن تجد قليلاً من العزاء في أمور : الأول أن هذا التحقيق الذي أغلقت بابه كان محتملاً أن يظهر بطلان الخصم كما كان محتملاً أن يظهر حقه فأنت في موقف الاحتمال دون اليقين ، والثاني أن موضوع الدعوى هين ، والثالث أن المدعى الذي خسرها ليس بالرجل المعدم ولا بالرجل الذي يؤوده خسران دعواه فإنه أحد أصحاب المرتبات الضخمة والأعمال القليلة من الموظفين . . لا ، بل إن عزاءك الصادق في شيء آخر غير ما تقدم من عزاء مُنتحل ، عزاءك الصادق أنك قد كُفّرت عن ذنبك بهذا العقوق الذي تلقى ممن أربحتهم الدعوى ! أن التكفير ليظهر النفوس من الآثام ويزيح عن الضمائر عبء الأوزار ، ولكن العدالة تظل عدالة عمر جاء إن لقيت أنت جزاءك ولم يلق الجحود جزاءه . .



## الدفنى فى صباح ٢٦ يناير ١٩٤٠

المحكمة رفضت التأجيل ، قلنا أن التأجيل فى المعارضات مستحيل ، التهم الأول إيه دفاعه ؟

مأساة من مآسى الحياة ، وعقدة من عقد الضمير . .

كنت بدمياط أقضى العيد فأقبل إلى المنزل بعد ظهر اليوم الثالث من أيامه صاحب مصنع جبن ، وأنسى إلى أنه قد حكم عليه غيايبا بالحبس شهرين مع الشغل من محكمة الوايل فى تهمة غش جبن ؛ ودون شىء من الأوراق مطلقاً أخبرنى أنه قد عارض فى الحكم وحدد لنظر معارضته يوم ٢٥ يناير ، أى اليوم الثانى بعد انقضاء فترة العيد ؛ قبلت منه القضية معتقداً اعتقاداً لا شك فيه أن لى الحق فى أجل قريب أعيد فيه دفاعى بعد الاطلاع على أوراق الدعوى ووصف الاتهام بدقة ، لا سيما أن جنح الغش ما زالت جناحاً مضطربة لم تستقر إلى قرار مكين ؛ واشتد بى البرد وآثاره فى دمياط ، وكانت المحكمة تقتضى الاستجمام وألاً أجازف بسفر طويل إلى القاهرة من شأنه أن يزيد الحرارة ارتفاعاً ، وقد يمهّد لخمى وخيمة العاقبة ، فالخير إذن أن أستجمل أيام الأربعاء والخميس والجمعة ، فأترك دمياط بعدها لأستقبل العمل فى مطلع الأسبوع وليس لدى مصارفات فى يومى الأربعاء والخميس إلا هذه الجنيحة التى ستؤجل . . . ولكنى لم أستطع أن أطمئن نفسى لهذا ، فقدمت القاهرة يوم الأربعاء ووجدت كاتبى قد نسخ الاطلاع كما كلفته ، ولم يكن فى الحكم إلا هذه الأسطر :

اتهمت النيابة م . س و ع . ع بآتهما فى يوم ٣٩/٣/٧ بدائرة القسم باعا جبنة مغشوشة لمدرسة البوليس بإزالة الدسم منها مع علمهما بذلك وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤٧ .

### المحكمة

حيث أن المتهمين أعلنوا قانوناً ولم يحضروا ويجوز الحكم في غيابهم عملاً بنص المادة ١٦٢ .

وحيث أن الجبن الذي ضبط لدى المتهمين وبيع للمبلغ تبين من تحليلها أنها مغشوشة بإزالة الدسم منها وهما أدري من غيرها بعيوبها ، إن لم يكونا هم اللذين أدخلها عليها الغش سعيًا وراء ربح غير مشروع ، فتكون التهمة ثابتة ضدّهما .  
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غنيايا بحبس كل منهما شهرين وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بالإمصاريف .

وتعقبت وقائع الدعوى فإذا هي تبدأ بأن ثالثاً غير متهم هو متعهد مدرسية البوليس ورّذ لها صفيحة جبن لاحظت المدرسة فيها رائحة الغاز فأرسلت للتحليل فأسفرت عن إثبات وجود رائحة غاز بسيطة وأن نسبة الدسم ٣١٪ فرفعت النيابة الدعوى بالوصف المتقدم ولكنها لم تقمها ضد المتعهد وإنما أقامت ضد التاجر الذي باع للمتعهد وضد مدير المصنع الذي اشترى منه ذلك التاجر ومدير المصنع هذا هو موكلى ؛ فكان شعورى الأول هو شعور العجب من إخراج المتعهد وتأكّد عجبى بأسباب حكم الإدانة فإنها تصدّق على المتعهد ضرورة ، وراجعت أقوال مندوبه فإذا فحواها أنه باع الصفيحة المذكورة إلى مدرسة البوليس بأربعين قرشاً وأن وزنها عشر أوق وأنه يسلم المدرسة صفيحتين من هذا الصنف كل أسبوع .

أخذت عناصر الدفاع تتجمع في نفسى : إن الغش هنا مغناه أن أبيعك شيئاً أقل من المتفق عليه وهذا غير متوفر لأن ثمن الأقة بعد تداول الأيدي المختلفة ولكلّ ربحها هو أربعة قروش وهذا أدنى أسعار الجبن بدليل أن الوزارة حين سعّرت فرضت الثمن لأدنى أصنافه خمسة قروش ونصفاً للأقة ثم ستة ، ويؤيد هذا أن المدرسة لم تشتك من قلة الدسم وإنما اشتكت رائحة الغاز ، والتهمة

لا تتحدث عن هذا الغاز بخير ولا بشر ، فالنيابة إذن لا تطلب المحاكمة على أساس المادة الخاصة بالغش الصحى أى يبيع أو عرض بضاعة ضارة بالصحة وإنما تطلب تطبيق المادة ٣٤٧ الخاصة بغش المشتري بإعطائه صنفاً دون المتفق عليه وهو ما لم تزعمه المدرسة المشتري ولو زعمته ما صدّقها العقل لأن الثمن الذى دفعته هو أدنى من أدنى ثمن لأدنى الأصناف ! ومن جهة ثانية نرى أن الصفيحة لم تُباع من محل الصانع مباشرة وإنما قيل إنها أخذت من محل المتهم الآخر وإن مازكة الصانع عليها وهذه المازكة ليست إلا ورقة مطبوعة يمكن تزعمها ويمكن إلصاقها على صفيحة أخرى أنتجها مصنع آخر ، كما أن الصفيحة قد تكون أصلاً من صفائح الصانع ثم تُفرغ فتباع فارغة بغير علم الصانع وتعباً من بضاعة أخرى محتفظة بالعلامة الأولى . . . . . ولكنى مع ذلك لم أجد القضية صالحة للمرافعة ، واشتد مرضى فى المساء فذهبت فى الصباح المبكر من منزلى بالدقى إلى مكان المحكمة فى أقصى العباسية ، ودخلت على القاضى حجرتة قبل أن تعقد الجلسة وأبدت له عذرى وقلت إنى أستاذنه فى طلب القضية ٩٥ قبل دورها وتأجيلها لأنى مريض ؛ كان لقاءه ظريفاً مؤدباً وبادر بالموافقة قائلاً : « بكل ممنونية ، لا بأس عليك ! » فشكرته وخرجت إلى قاعة الجلسة ، فلما عيّدت أخذ ينظر قضايا أخرى بغير ترتيب حسب ما طلب منه فى الجلسة محامون اعتذر بعضهم بأنه قدم القاهرة خصيصاً من أجل قضيته ، حتى نوديت قضية تمزيق سند طال فيها سماع شهود الإثبات والنفى وطال فيها دفاع المدعى المدنى ودفاع المتهم وكان من سوء حظنا جميعاً أن يتولاه محام مكثار قوى الخنجر صبّ الصداغ فى رأس القاضى صبباً وملاً نفسه تبرماً ، وإذا انتهت هذه القضية وقفت أطلب قضيتى فقال القاضى : بعد ١٦ لأن فيها ضابط بوليس يريد الانصراف . . . لا بأس ! ونوديت ١٦ فظهر أن الضابط قد انصرف ، فازدادت حالة القاضى النفسية سوءاً ونادى قضيتى من نفسه ولم أكد أطلب التأجيل طبقاً للمتفاهم عليه والموعود به حتى صاح صيحته : « قلنا المعارضات ما فيهاش تأجيل » فلما قلت له إنى لم أوكل إلا فى فترة

العبد قال : المحكمة رفضت التأجيل ، وسأل عن دفاع المتهم الأول إشارة إلى زميلي الحاضر معه أن يبدأ دفاعه فبدأه وكان يدور حول إلقاء المسؤولية على موكلتي باعتبار أن صاحب المصنع هو المسئول عن الدسم وأن التاجر يستحضر صفائح مغلقة ويبيعها مغلقة كما هي ، وتعهد أن يدس اسم أبي فأخرج أوراقاً تحمل اسمه وقال إن موكله يتعامل مع مصانع كثيرة و « إنه يتعامل مع حسن بك الزيات وهذه خطابات منه » . . . لم أدهش لأن زميلي يقحم هذا الاسم بغير مناسبة فحسب ولكني دهشت أيضاً لأنني وجدت زميلي يتكلم كذلك في مسألة الغاز ويبدى الدفاع بشأنها مع أن النيابة لم توجه اتهاماً بشأن الغاز ولم تقل إنه مادة ضارة بالصحة ، ولكنني فهمت السر في هذا على ضوء حديث موكلتي معي فهو يعتقد كما يعتقد المتهم الآخر أنهما متهمان أيضاً بتهمة الغاز ؛ إن زميلي إذن قد استقى معلوماته من حديث موكله دون قراءة فاحصة للدعوى رغم أنه وكَّـل فيها منذ أسابيع ، وعجبت أيضاً لأن القاضي كان يستمع إلى دفاع الغاز ولا يعترض بالأمر موضع له . . .

فرغ زميلي من دفاعه فتوجه القاضي إلىَّ وطلب في هدوء دفاع متهمي فأبدت النقاط التي أسلفت بيانها وقلت في ختام دفاعي إنني أحس بأنه ناقص وإنني أرجو إبراءً لضميري أن تمكنني المحكمة من تقديم مذكرة في أسبوع واحد لا سيما أن في الأمر نقطاً فنية وقانونية من حيث التحليل وعدم صدور قانون نسب الدسم إلخ ، فقال القاضي : « الحكم آخر الجلسة » وعقب على طلب المذكرة بقوله : « لما نشوف إذا كانت القضية محتاجة » .

انصرفت من المحكمة شاعراً بأن الحمى قد زادت وأن كبريائي قد جرححت وأن ضميري غير راضٍ ، عاجبا من تغير موقف القاضي بين حجراته الخاصة والجلسة العلنية دهشاً من عجلة تمنعه من تحقيق طلب متواضع هو مدّ أجل الحكم أسبوعاً ريثما أقدم مذكرة بدفاع موكلتي يتلوها قبل أن يحكم ، معنّفاً نفسي على أني قبلت القضية في هذا الظرف الضيق ، ولكن أنسى لي أن أعرف أن هذا القاضي قد سنّ

قانوناً جديداً تقول مادته الأولى إنه لا تأجيل في المعارضات ، وتقول مادته الثانية إن على المحامين أن يطئطئوا له الرؤوس جثياً ولو كانوا مرضى ، أو كانوا قد وكلوا قبل الجلسة بيوم واحد ، أو كان شاهد الاثبات لم يسمع ولم يحضر في جلسة المعارضة ؟ بل أنى لا أكتّم أمراً آخر هو أنى انصرفت محتقراً نفسى آخذاً عليها الضعف في هذا الموقف ، فقد كان الأولى أن أشتد إزاء تصرف القاضى ، كان الأولى أن أتشبث بطلب التأجيل للأسباب التى ذكرت ، وأن أنتفع من غياب شاهد الاثبات ، وأن أقول أن للمتهم شهود نفى من الواجب أن يُسمعوا إذ أن محكمة الاستئناف غير مكلفة بسماعهم ، بل كان لى أن أثبت على القاضى أنه قبل منى فى حجرة المداولة التأجيل لمرضى — وإن كان حقاً لى لم أذكر له إلا رقم القضية فقط — وكان لى أن أثبت طبيياً حالتى المرضية آنذاك ، كان لى أن أنسحب بعد إثبات هذا كله فى محضر الجلسة وأن أبادر من فورى إلى وزير العدل فأقص عليه هذا كله ! ولكنى لم أفعل من ذلك شيئاً ، فهل ألام ؟ الله يعلم أنى ماراقت فى تصرفى مصلحة لى ، فليس لى أمام هذا القاضى قضية واحدة معلقة ، وإنما مصدر ضعفى هو توقيع القضاء أمام الجمهور ورعاية مصلحة المتهم فقد كان محكوماً بحبسه شهرين ، ولم أر أن أوغر صدر القاضى فى مناسبتة أو أن أدعه يتجنى على القاضى فيظن به الحيف أو أن أدعوه إلى الانسحاب فيحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن ؟ نعم إن أمامه فرصة للاستئناف ولكن لم أضيع عليه هذه الرحلة من مراحل العدالة ؟ ومن يدري أن حظه أمام محكمة الدرجة الثانية يكون خيراً من حظه هنا ؟ .

انصرفت الى سريرى وارتفعت حرارتى ، وأوجست على نفسى وما زلت فى سريرى حتى الآن وفيه أكتب . .

أحمد الله على أنى قد أصبحت خيراً حالاً ، ولكنى كنت ليل أمس أفكر فى شأنى ، أفكر تفكيراً حزيناً محزوناً حقاً : أفكر فى هذه المهنة التى تحمل مريراً من بين أهله فى سفر طويل مرهق زيادةً تحرّج فى أداء الواجب ، ثم أفكر فى

هذه المهنة التي تلقى من القضاء ما لقيت فلا تقدير لعناء المحامى ومرضه ولا تقدير لحق المتهم فى التمكن من إظهار براءته ولا تقدير لهذه الكلمة التي لا يقولها المحامى فى موقف على رسمى ، وعلى مسمع من موكله إلا مضطراً : « إننى أعرف أن هذا الدفاع غير واف وأرجو إبراءً لذمتى وتحقيقاً لحق المتهم أن تمكنونى من تقديم مذكرة فى أسبوع واحد ... »

وفى المساء علمت ان القاضى نطق بالحكم قاضياً ببراءة المتهم الآخر أى التاجر وبتعديل الحكم بالنسبة لموكلى بإلغاء الحبس وتغريمه ثلاثة جنيهاً هى التي كان قد دفعها كفالة .

الله يعلم ما أذهب هذا التعديل من ضيق نفسى شيئاً مذكوراً .  
لم أكن أفكر فى نفسى ، فإن مؤخر الأتخاب بمقتضى الاتفاق يجب عند البراءة أو تعديل الحكم إلى غرامة مهما تكن قيمتها (وحدتها الأقصى فى هذه المادة خمسون جنيهاً) أو إبقاء الحبس مع وقف التنفيذ ، وإنما ظل ضميرى مثقلاً ، ظلت آسفاً لأننى لم أبذل فى القضية كل مجهود ، ولأن المتهم — الذى أحسبه الآن راضياً فما كان يطمع فى أكثر من هذا وما كان يتوقع أن القاضى الذى حكم بالحبس يعدل حكم نفسه بنفسه إلى هذه الغرامة القليلة — لم يمكن من تقديم دفاع مبسوط مبسوط مكتوب قد يقنع القاضى فيحكم بالبراءة أمام قوة حججه التي تتطلب زداً فى التسبيب إذا لم يؤخذ بها ، وزاد شعورى بالضيق والحرج ورثائى لنفسى ومهنتى حين قدرت موقف موكلى فهو صاحب مصنع جبن وهو قد لجأ فى منافسته إلى تقليد علامات لمصنع والدى ، ومع هذا فإنه قد وضع ثقته فى دون غيرى من المحامين ، إن هذه الثقة ثقة عظيمة جذيرة بالاعتزاز والفخر ، إنها لا تتناول الكفاية وحدها ، وإنما تتناول النزاهة والذمة أيضاً ، إن معناها أن هذا المحامى يضع نفسه كلها فى قضيته ، ولو كان من يخدمه بغيضاً إليه ، وهذا هو الواقع الذى أعرفه من نفسى ، ولكنى أستكثر أن يعرفه الناس ويؤمنوا به ويتصرفوا على أساسه فيما يتصل بجرأتهم وشرفهم وسمعتهم ..

أترانى قد التقيت هذه المرة مع هذه الثقة ؟ أما أنا فلم أقصر فى شيء ، ولكن التقصير هو تقصير الموكل نفسه أولاً : فلست أدرى ما الذى أقعده فتأخر فى التوكيل إلى اللحظة الأخيرة ، ولو أنه عهد إلى بالقضية فى وقت مناسب لحضرتها كما أشاء وكتبت مذكرتها ودفعت بها إلى القاضى فى الجلسة فلم تثر مسألة التأجيل وكان هذا خليقاً أن يتم قبل أن يلم بى المرض ؛ ثم هو تقصير القاضى ثانياً : نعم وإنى لا أغفر لنفسى الكذب إن أنا تجنبتُ هذا اللفظ ؛ ولست أدرى له عذراً فى رفض ذلك الطلب المتواضع ، فرصة أسبوع لتقديم مذكرة . . . أعلم أن رول الجلسة كان متضمناً نحو مائة جنحة وعشراً ، وأعلم أن هذا القاضى معروف بالسرعة ، وهو فيما يظهر حريص على استدامة سمعته هذه ، وهو ذكى حقاً ، قد يغريه ذكاؤه بالإمعان فى السرعة اعتماداً عليه ، وهو قد لقي العنت من المرافعات الطويلة المصدبة ، ولكن شيئاً من هذا كله ، بل إن هذا كله مجتمعاً بعضه إلى بعض ، لا ينهض عذراً لنسيان وعدٍ فى حجرة المداولة أو لمصادرة الدفاع حين يطلب تكملة دفاعه بمذكرة .

إن الموكل يسير ولا لوم عليه ، وإن القاضى يمضى متمتعاً بسمعته ، أما المحامى المسكين فنذا الذى يستطيع الدفاع عنه إذا وسوس الشيطان للمتهم ولن حوله أنه قصر ، وأنه إنما قصر نظراً إلى موقف المتهم من أبيه ؟ إنه ليطعن فى أعز شيء عليه ، وإن نفسه لتنتوى على الألم الممض إذا تجمعت ضده كل هاتيك الظروف ، ولكنه درس يزاد به علماً بأن المظلومين فى الحياة أكثر مما يظن ، وأن القضاء والقدر يتخذان القضاء نفسه فى بعض الأحيان سبباً إلى اللعب بمقادير الناس والسخرية من حقائقهم وأوهامهم ، وإزعاج ضمايرهم كما ترتعج الأطفال أشباح قد التحفت فى ملايات سود . . .



الرفق في ٢٧ يناير ١٩٤٠

اقتنص ذكرياتك دون ترتيب فما أكثر الثمرات في شجرات المز المنتثرة في فردوسك العزيز ..

خذ في حديث تلك القضية التي رفعتها باسم تاجر من موكلتيك على صاحب مطعم يستأديه فيها مبلغاً من المال ثمناً لما أخذ من بضاعة ؛ رفعت الدعوى في الصيف فحدث لها جلسة في أكتوبر ولكنها أعلنت بيعها رفعتها فرن جرس التليفون ذات مساء وقال المتكلم إنه المدعى عليه وشكا الحالة وما تلقى التجارة من ضيق وقال إنه لا يجحد الحق وإنما يريد طريقة تيسير وطلب أن يلتقك بالمكتب في يوم محدد للتصالح ولكنه لم يحضر ؛ أوف موعده الدعوى فقيدت ، ولم يكن بيد المدعى سند صريح إلا دفتر غير منظم لم يكتب القاضي به فخبرني بين توجيه اليمين الحاسمة إلى الخصم وبين الإحالة على التحقيق فاخترت الثانية ؛ وفي الجلسة المحددة لسماع الشهود وقف إلى جانب المدعى عليه محام يلتمس التأجيل لإعلان شهود المدعى عليه ! .. عرفت أن الأمر لا يخرج عن تلهّس أسباب التأجيل فقلت للقاضي بلهجة هادئة : خير من التأجيلات أن نحرر محضر صلح فإن المدعى عليه قد اعترف لي تلفونيا بالدين وأبدى رغبته في التسهيل عليه وهذه غايته من التأجيلات فلا داعي لها إذن ؛ سكت المدعى عليه ولكن القاضي سأله رأيه وكم كانت دهشتي صاعقة حين رأيت ينكر في قحة اعترافه لي ويزعم ألا شيء عليه ! .. كان شهود المدعى حاضرين ولكن الدم صعد إلى رأسي ورأيت أن الأمر انقلب فأصبح متعلقاً بكرامتي أنا فقلت : إني أوجه إذن اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه فإن أقسم تحملت بالدين للمدعى ! أثبت القاضي في محضر الجلسة هذا الحوار ووجه اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه ؛ أردت أن أنبه هذا إلى المسؤولية الجنائية التي تركبه إن ثبت فيما بعد أن اليمين كاذب فصاح محاميه — ياللمحامية ! — نعم صاح مقاطعاً : « يا أستاذ لا تؤثر عليه ؛ كل إنسان مفروض علمه بالقانون » ؛ ابتسمت ابتسامة مرة وقلت : أظن أني قد قتت عنك بواجبك أنت !

تورط الرجل ولم يجد من محاميه تدبيراً لبقاً لإخراجه من ورطته فأقسم اليمين على الصيغة التي يرددها القاضي ؛ وانصرفنا وقدم موكلى بلاغاً إلى النيابة العامة ضد خصمه يتهمة فيه بالحنث في يمين حاسمة وأحصى في بلاغه شهوداً منهم ضابط بوليس وسطه الخصم في الصلح ومنهم تاجر يعرفون أن الدين ما زال قائماً في ذمة الحالف الشريف الذي يعهد الناس إليه بأمعائهم وأكبادهم وصحتهم يكوونها بما لا يعرفون من مواد . . .

ودارت الدورة الطبيعية ؛ التقى « المتهم » بعد ذلك من واء ظهر بك بموكلك وتصلح معه حتى لا يسير في بلاغه وموكلك يزعم أنه لما يقبض منه شيئاً وإن يكن تعهد شفهاً بأن يؤدي حقه أقساطاً ! . . .

أيتها المحاماة كم تلقين من المواقف الصعبة ، القاصمة للظهر ، المديلة من الكرامة ، المثيرة للريب ! . . .

والعجب في شأنك أنك لا تعرفين من أين تتساقط الصخور على هامتك : بحسن نية يريد المحامى أن يختصر الخصومات قهون عمل القضاء ويهون الوفاء على الخصم الذى التمس منه التيسير فأقنع موكله بقبوله ؛ ويكفى الشهود مؤونة الزور ومسئوليته ، فيصدمه هذا الموقف السافل في جلسة علنية أمام قاض لا يعرفه حق معرفته فقد يصدقه وقد يكذبه ، ثم يلقى من زميله هذه المقاطعة القنية كأنما لا يعنيه إلا أن يحلف موكله حتى يحكم حتماً برفض الدعوى فيقال كسبها ويقال وجب المؤخر ! ثم ينتهى الأمر إلى الموكل نفسه فإذا به يلتوى عليك حتى ما تدرى أحقاً قدم البلاغ كما أخبرك أم لم يقدم ، وحتى ما تدرى أحقاً قبض من خصمه حقه تحت تأثير الخوف من البلاغ أم لم يقبض ؛ إنك في حساب ولكن « نوتيك » الحاذق في حساب آخر ! . . . أنه ليس أبله حتى يدعك تعرف إنه قد انتهى إلى ما أراد ! . . .

القاهرة في مساء ٩ فبراير ١٩٤٠

في الساعة الثامنة من صباح اليوم قرأت في الأهرام دعوة إلى المحامين من نقيبهم ليحضر من يستطيع احتفال القضاء برأس السنة الهجرية في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم !

أعجبتني فكرة الاحتفال ، لكن لم تعجبني طريقة الدعوة ، ورأيت أن أشهد الحفل ويمت وجهي شطر باب الخلق ودخلت غرفة المحامين في الساعة العاشرة والربع فلم يكن بها محام واحد ؛ وحوالي الموعد بدأ في القدوم أفراد منهم الأستاذ نجيب الغرابلي باشا والأستاذ يوسف الجندى والأستاذ صبرى أبو علم والأستاذ نجيب برادة ؛ راقى ، كما يروقني دائماً ، مظهر الود الذي يبدو في لقاء المحامين بعضهم بعضاً بغرفة المحامين على تباين الأهواء والمنازع . أخذ الأستاذ يوسف الجندى يتحدث في الاضطراب الذي أحدثه تغيير موعد رأس السنة ، فقد أعلنت الصحف أمس أنه يصادف السبت وعلى هذا الأساس رتب المحامون أعمالهم وسره ان يكون السبت عطلة لينجو من حيرته بين قضيتين هامتين متحدثين زمناً متناثرتين بلداً ، إحداهما في بني سويف والأخرى بالقاهرة ؛ وملاحظة الأستاذ صادقة فأنا مثلاً أجد نفسي في مفاجأة ولى في السيدة قضيتان ؛ وفي عايدى قضية موزعة من زميل بدمهور ، وفي الأزبكية بيع كان حدد له يوم السبت ، فلما قيل أنه أجازة أرجاء قلم المحضرين إلى يوم الاثنين وعلم الحاجز بهذا التعديل ، ولست أدرى الآن أيعود قلم المحضرين إلى إجراء البيع غداً أم يبقيه إلى يوم الاثنين ، فإن أختار الغد فكيف يخبر الحاجز ، وهو يقيم في « البصارطة » من أعمال مركز فارسكور ! ..

قال الاستاذ الجندى إنه لا يدرى مانعا من الاعتماد على مرصد حلوان لمعرفة ظهور الهلال حتى لا تقع في هذا الاضطراب ! وأنا أشاركه سؤاله وعجبه وأرى أن كرامتنا العلمية آن لها أن تنفر من هذين الشاهدين اللذين صعدا إلى ذلك السطح أو كانا يمران بذلك الطريق فشهدا الهلال فأسرعا إلى دار المحكمة الشرعية الخ .

ولقد اقترح الأستاذ يوسف الجندى أن يرسل المجتمعون برقية إلى رئيس الوزراء يطلبون تعطيل مصالح الحكومة غداً ، وأخذ في تنفيذ الفكرة فأمسك الشيخ المحترم الأستاذ نجيب بك برادة ورقة ليكتب صيغة البرقية وأملى الأستاذ يوسف فقال : « نظراً لوقوع رأس السنة في يوم الجمعة » فتوقف الأستاذ برادة إذ لم تعجبه كلمة « وقوع رأس السنة » وصمم الأستاذ الجندى على تعبيره وانضم إليه بعض الحاضرين ورأى الأستاذ برادة أن يكون التعبير « لمصادفة وقوع » ولكن الأستاذ الجندى تمسك « بمشروعه » في صيغته الأولى ! . . .

وعلم الشيخ المحترم الغرابلي باشا بهذا الاقتراح فقال في تودة ووقار : « على أى شيء تبنون الطلب ؟ » فقال الأستاذ يوسف أنه يبنيه على مصادفة رأس السنة يوم جمعة ، وهي مصادفة تضيع مظهر الاحتفال باليوم ، فلا بد إذن من عطلة خاصة به ! قال الغرابلي باشا : « ولكن اليوم حصل تقييد الأسماء في دفتر القصر تهنئة برأس السنة ، فأصبح اليوم هو اليوم الرسمي للاحتفال بهذا العيد ، فكيف يكون الغد هو يوم الاحتفال ؟ لو أن الاقتراح بنى على أن المحامين رتبوا أعمالهم على هذا الأساس وكان مقصوداً على المحاكم لكان أحسن ، ومع ذلك فإن المحاكم ستراعى من نفسها هذا الظرف حين يطلب إليها التأجيل . وكانت ملاحظات الغرابلي باشا صائبة إلى درجة أنها أنامت الاقتراح وطوى مشروع البرقية ! . . .

\*\*\*

وظل المحامون ينتظرون النقيب ليصعدوا معه إلى حيث يحتفل القضاة ثم خطر لهم أن يرسلوا موظفاً بالنقابة ليسأل عن موعد الحفلة فعاد وأنبأهم أن النقيب موجود في قاعة الاحتفال ، فصعد المحامون إليها ، وبعد قليل وقف الأستاذ محمود باشا فهمي يوسف رئيس محكمة الاستئناف وصاحب فكرة الاحتفال وتلا خطبة عادية وكان يقرأ برزانة وثبات ، ولكن التلاوة توقع أحياناً في شيء من التوقف والمراجعة . ثم وقف شاب قيل إنه موظف في قلم الكتاب وأخذ يلقي قصيدة

فارغة سقيمة بصوت ممتلىء غير سقيم حتى أذن الله بالانتهاء، فوقف نقيب المحامين فارتجل كلمة حرة وكان جارى من اليمين الأستاذ م. ن. القاضي فسمعه يقول كأنما يحدث نفسه : « ليه ما يستعدوش » .

ووزعت الحلوى ونزل المجتمعون إلى غرفة المحامين رداً للزيارة : ووقف النقيب مرة أخرى ، ولكنه تخلص من الكلام فقال : ان الأستاذ صبرى أبو علم قد عاد إلينا من الحج ، وإن لهذا اليوم كرامة ككرامة يوم عرفات فليتحدث إلينا أخونا الحاج ! كانت كلمة النقيب ظريفة — وهو دائماً خفيف الروح بغير جدال — ووقف الأستاذ صبرى فارتجل كلمة طيبة مناسبة ؛ وخلال كلمته انتقل الأستاذ يوسف الجندى إلى الأستاذ كامل بك صدق وأسرّ في أذنه شيئاً ففهمت أنه يدعو — كقبطى — إلى الكلام في هذه المناسبة . ورأيت الأستاذ كامل يتمنع ولكن لم تكد كلمة الأستاذ صبرى تم حتى قال بعض جيرانه : الأستاذ كامل بك ! فتأبى ثم وقف وقال متخلصاً تخلصاً ظريفاً : هذه دعوة قصيد بها الإخراج ولكن بما أن بعض القريبين منى دعائى إلى الكلام فأنا أحملها على حسن النية . ثم تكلم فى فكرة الاحتفال وشكرها لرئيس محكمة الاستئناف واستأذنه فى أن يقول إن رجال القضاء المختلط قد سبقوا إلى الاحتفال برأس السنة الميلادية وإن احتفالهم يُتخذ مناسبة لعرض بعض المقترحات فى سبيل العدالة والتعاون بين القضاة والمحامين ورأى أن يقلدهم رجال القضاء الأهل فى هذا التقليد .

كانت الكلمة موفقة فى فكرتها ؛ ولم تكد تنتهى حتى تأهب الأستاذ حسن ج . قاضى محكمة السيدة للكلام فلاحظ الغرابى باشا أن الجمعة أوشكت وهمس بعض الموجودين : هذه حفلة دينية تؤخرنا عن الصلاة ! ولكن القاضى كان ثابتاً وقال إنها كلمات قصيرة لا تأخذ وقتاً — وكان فى الحق عند قوله فلم يستغرق دقائق ولم يؤخر عن صلاة — وتكلم فقال إن هذه الفرصة لا يجوز أن تفوت دون تسجيل هذا الشعور الطيب الذى دعا الأقباط إلى حضور هذا الاحتفال ، فاعترض كامل صدق بك قائلا : « لا أقباط ولا مسلمين فى مصر » وهنا رد القاضى رداً فيه

تخلص مفتح بديع يدل على بديهية مواتية ، فقال : « كما أنا قد سجلنا التضامن بين أسرتي القضاء والمحاماة بغير أن يكون هناك شك في تضامتهما كذلك نسجل تضامن طائفتي الأمة إشادة وتعزيراً » .

وانتهى الاحتفال وأخذ الحضور في الانصراف . وفي طريقى إلى الشارع رأيت حفرة بين بلاط الردهة الكبرى في المحكمة . . . حفرة غفلت عنها عيون الخدم فبقيت فاعرة فاهها لا أدري ماذا يريد أن يقول . . .

\*\*\*

### القاهرة في ٣ مارس ١٩٤٠

استرعى انتباهى كلمة نشرتها الأهرام اليوم للصحافى العجوز عن المحامين ومتاعبهم ، وإنى لأقتبس منها العبارات الآتية كما وردت بحروفها :  
« فلحضرات المحامين شكاوى سيكاه وچركاه من كل من يخالطهم .  
يشكون من وكلائهم ويشكون من زبائنهم ويشكون من وكلاء النيابة ويشكون من القضاة .

الله أكبر على الوكيل الذى يبرجل القضية قاصداً متعمداً أو جاهلاً أحمق أو بالاتفاق مع الخصم أو للنكاية بالموكل .

والله أكبر على الزبون المرازى الذى يغش أعظم أبوكاتو ويحول الجناية إلى جنحة ويورط المحامى بعد أن يضيع عليه الساعات الطويلة فى الشرح والت والعجن ويعذبه فى الحصول على مؤخر الأتعاب .

والله أكبر على الزميل القرارى المرازى الذى يخلق الأسباب لتأجيلات ومعارضات وفتح مشا كل فرعية .

والله أكبر على وكيل النيابة الذى يتلذذ بلطعة زميله المحامى على الباب فإذا دخل عليه عامله أسوأ معاملة .

والله أكبر على القاضى الذى يسمع مرافعة المحامى وهو ساجد فى عالم آخر  
ثم يطلب المذكرات ويصدر حكمه وليس فيه كلمة تدل على أنه سمع المرافعة أو  
قرأ المذكرة وما فيهما من أسانيد منقولة عن فوستات وجارسونيه وأحكام  
المجالس اللغاة .

والله أكبر على كتاب أقلام المدنى والجنائى والمحضرين لما « يمسكوا العوج »  
ويستعينون بفلسفة سقراط وديكارت على تطبيق اللوائح .

هذه كلمة لا أراها أحصت العيوب والمنغصات إنما ضربت مثلاً من هنا ومثلاً  
من هناك ، وليست صحائف الأهرام مجتمعة لتتسم مثلاً للحديث عن أعمال  
وكلاء المحامين ! . . .

\*\*\*

#### القاهرة فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٠

فى مقطم هذا المساء نص خطبة وزير العدل عند افتتاح الدائرة التجارية الكلية  
بمحكمة مصر الأهلية ؛ فى هذه الخطبة جرأة وشجاعة أدبية ، ويهمنى أن أسجل  
منها قول الوزير : « . . . يجب أن يسمو قضاؤنا ليحمد الأجانب مسمى الحكومة  
فى هذا الشأن ؛ فيجب علينا جميعاً قضاة ومحامين ومشتغلين بالقانون أن نتضافر  
على أن يسمو قضاؤنا إلى الدرجة التى تليق به ، فهذا واجب وطنى على كل فرد ،  
فلا القاضى ولا المحامى ولا من يشتغل بالقانون معفوون منه ، فلا تنقصنا النزاهة  
ولا باقى الصفات التى يلتزم بها القاضى ، بل ينقصنا التنظيم والتشريع . وكلمتى  
الآخيرة هى عن شىء يرتبط كل الارتباط بالعمل الذى نحتفل به اليوم ، وهو نظام  
أقلام الكتاب وأقلام المحضرين ، فهى عندنا كما تعلمون تخضراتكم قضاة ومحامين .  
إننا إذا ألقينا نظرة على أى ملف لا نرتاح إليه لأنه غير مغتنى به ، وكتابة المحاضر  
لا تقرأ ، وهذا يحتاج إلى رقابة ، ولا يمكن أن نصل إلى المكانة التى نتمناها من  
السرعة والإتقان من غير أن يكون قلما الكتاب والمحضرين مرتفعين عن مستواهما



الحالى ، ولا بد من مراقبة على ذلك من حضرات القضاة لارتباطها كل الارتباط بالعمل » .

\*\*\*

كل هذا حق ، ولست أنا الذى أعترض عليه ، وإن الأدلة لتلاحقنى يوماً بعد يوم وكلها ناهض بتأييده ناطق بأن الوزير صادق ، ولكنه استعمل أهون التعبيرات فى تصوير هذه الحقائق المرة .

ومن عجب أن التعليمات الصادرة إلى المحضرين تلزمهم بإعلان الأوراق فى مدة لا تتجاوز الضرورة بحال ، ولكن لدى أمثلة غريبة منها أنى رفعت دعوى ضد مصلحة الأملاك وضد مدير تفتيش من تفتيشها ، فأعلنت الأولى فى يومين ثم أرسلت الأوراق إلى قلم محضرى محكمة ش لإعلان الثانى ، ولكنها نامت هناك أكثر من شهر حتى اقترب موعد الجلسة ثم ردت بغير إعلان مذكوراً فى « الإجابة » أن الموظف المذكور قد نقل ولا يُعرف محل أقامته ؛ والواقع الذى أعلمه أنه لم ينقل وإنما أُحيل إلى المعاش خلال هذا التأخير ، وهكذا اضطرت إلى تأجيل الدعوى للبحث عن عنوان سكنه وإعلانه . أليست معذوراً إن ارتبت فى أن المحضر قد تعمد هذا التأخير ريثما تحصل الإحالة إلى المعاش والارتجال ، ثم تعمد ألا يرد الأوراق بعد كتابة محضره ذاك إلا قبيل الجلسة ، خشية من أن نهتدى فى الأيام القليلة الباقية على الجلسة إلى عنوان ذلك الموظف السابق ؟

إن كان الأمر إهمالاً فهو إهمال مجرم ، وإن كان الأمر عمداً فهو عمد فاجر ! .. وقد شهدت مثلاً آخر : شهدت صحيفة دعوى تعلن ويتم إعلانها صحيفياً ، ولكنها لا ترد من قلم محضرى تلك المدينة الريفية إلى قلم محضرى عابدين الذى يختص بأوراق مكنتى إلا بعد تاريخ الجلسة ! .. ومعنى هذا بداهة أن الدعوى لم تقيد ، وأن ربع الرسم قد سقط ! .. لم أستطع أن أمنع نفسى من إرسال شكوى إلى رئيس محكمة طنطا ، مييناً فيها أن موكلى المدعى أجنبي قد لجأ بعد معاهدة مونترو إلى المحاكم الأهلية ، وأنه لا يعزز هذا التحول مثل هذا التصرف ، فاهتم

الرئيس بالأمر وانتهى إلى اقتطاع ربع الرسم من المحضر المسئول وأرسله إلى ياذن بريد - والحمد لله أنه كان مبلغاً تافهاً - مع خطاب يقول فيه أنه رأى الاكتفاء بهذا الجزاء نظراً لأن المسئول ما زال مندوب محضر لم يتقن العمل وتلك غلطته الأولى ! . . . شكراً لرئيس المحكمة ، لقد أدّى واجبه في كياسة ورقة واعتدال ، وأرجو ألا تكون ضئولة المبلغ قد أغرته بأن يدفعه من عنده ، مكتفياً بتعزير المندوب شفهاً . . .

أما الوزير فإنه يستحق شكر المحضرين جميعاً ، لأنه لم يشر في تعيينهم إلا لرداءة الخطوط ! . . . إن كان هذا هو العيب فإن من نزاهة الحكم أن نقول إن فريقاً منهم كيُعنَى الآن بالخط والنظام ، ولعله أن يجمع إلى مزايا الشكل مزايا النزاهة والتصرف والنشاط ، وهي صفات لا تُستغرب ولا تُكثّر على ذوى النوايا الحسنة ، لا سيما أفراد الناشئة الجديدة التى تغدّى اليوم أقلام المحضرين .

\*\*\*

#### القاهرة فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٠

دفع إلى صديق بأوراق قضية متعلقة بأخٍ له طيب أبلغ النيابة أن موظفاً قذفه بنسبته إلى أمور تستوجب العقاب والتحقيق ، وقد أقامت النيابة الدعوى على المتهم فقضى عليه غيابياً بتغريمه خمسة جنهات لثبوت القذف عليه ؛ عارض المتهم فى الحكم الغيابى واستأنفت النيابة بانية استئنافها على أن الحد الأدنى فى المادة ٣٠٣ التى طبقها المحكمة هو عشرون جنهماً ، فلا يجوز قانوناً النزول بالعقاب إلى ما دون ذلك .

قرأت الأوراق فوجدت بينها كراسة مستقلة عنوانها الطبيب بأنها « مذكرة المدعى المدنى » أى مذكرته هو ، وهذه بعض طرائفها على علاقاتها :

« تزوج ا . ( أى خصمه المتهم بقذفه ) المذكور زوجته الثانية أو الثالثة موضوع قضية اليوم بجامع القرابة بينهما ، فهى ابنة عمه وهو ابن خالها ، وهى فى السادسة والعشرين وهو فى الخامسة والخمسين ، واستمررا فى حياة كلها مشاكل

وقضايا كما سيتبين بعد ، وتعذر التوفيق بينهما حتى اضطرته لطلاقها بإبرائها له ، كما فعلت أخت لها من قبل وظفرت ببيغيتها وطلقت منه بشهادة أبيها وزوج أختها . يحدثك هذا الرجل فلا أقل من أن يقحم في حديثه أسماء ثلاثة أو أربعة من الوزراء أو رؤساء الوزراء السابقين واللاحقين ، ذا كراً عن كل منهم ما يحلوه من حوادث وذكريات لا رابط بينها ولا انسجام ، فإذا آنس منك صبراً وسعة بال ذكر لك شيئاً عن ثروته الموهومة وعن ملكيته وأسرته لشارع ... وما وراء هذا الشارع ، وعما سوف يعمل به بعد رد الحكومة له ولأفراد أسرته أموالهم الطائلة المغتصبة : فإذا كنت مهندساً عيّنك مقدماً للعناية بآلات دائرته ، وإذا كنت طبيباً عيّنك طبيبه الخاص ، فإذا لم يكن لك حظ في الهندسة والطب وعدك بمال وفير يهبه لك ، والله قادر على كل شيء . وقد يذكر لك أنه كان من أفراد أسرته أثرياء يشار إليهم بالبنان ، كان يعني أحدهم بتربية القطط والاحتفاظ بها بمنزله حتى بدد ثروته جميعاً على قططه المحبوبة ، وأن آخر كان يعني بتربية الثعابين وتأليفها وأنه أنفق ثروته أيضاً في هذا السبيل ، وأن ابن خالته أو ابن بنت خالته لا أذكر تماماً كان مجنوناً ومحجوزاً بمنزله فقصم أنف والدته وهو يقبلها ، وغير ذلك من الروايات التي تدل على وراثة لوثة الجنون في هذه العائلة . أما هو فلا يعني بشيء والحمد لله كما يقول سوى جمع كل زجاجة فارغة يصادفها في طريقه ، سواء كانت ملقاة على قارعة الطريق أو معروضة عند أحد الباعة المتجولين ، ويتمنى لو امتلك منها ثروة كبيرة يلهو بها في أوقات فراغه كما يلهو بمجموعة من قطع الحديد المستعملة والأسلحة والسكاكين لا ينفك يصقلها ويشحذها ثم ينشرها ويطويها كل يوم ، فإذا انتهى من ذلك كله غلبته سنة من النوم يفيق بعدها ليروى لك حكاية أو حادثة موهومة قد تقابله بعد سماعها وافتراقكما بساعة أو يزيد فيذكرها لك برواية أخرى وأشخاص آخرين ، فإذا كنت لم تزل حسن الظن به وبعقليته وأخذت تناقشه في تناقضه ذكر لك رواية ثالثة تختلف عن سابقتها ، وقد تحادثه وأمامك زجاجة فارغة أو مملوءة مادة لا نفع لها لديه فيسارقك النظر ليدسها في

جيبه ، لا ابتغاء السرقة ، بل من قبيل تلك الشهوة العقلية الشاذة التي يعبر عنها  
طبياً بـ Phypto-Mania أو جنون الإخفاء « ا . ه .

\*\*\*

صورة طريفة حقاً . . ولكن ما كان أجدرها أن تصدر من ريشة محامى  
التهم لا من خصمه المدعى المدنى ، فإنها إن صدقت ألا يكون المتهم غير مسئول  
عن أعماله وقذفه ، أو مسئولاً — على الأقل — مسئولية مخففة ؟

\*\*\*

### القاهرة في ٤ فبراير ١٩٤٠

أسلم إلى البريد الجوى هذا الخطاب أثبتته بما فيه حتى من خطأ اسمى :

البصرة في ١٤ ذى الحجة ١٣٥٨ — ١٩٤٠/١/٢٤

حضرة الأستاذ . . . . . عبدو حسن الزيات المحترم

تحية واحتراماً : قد يبدو لكم هذا الكتاب غريباً من شخص لا تعلمون  
عنه شيئاً ولكن ستزول هذه الغرابة عندما تقفون على الحقيقة . لقد حصلت على  
صديق في مصر عن طريق الصدفة أو بالأحرى عن طريق الصلات الإسلامية  
وتوثقت بيننا عرى المودة والإخاء على بعد ، وأخيراً طلب إلى الأخ المشار إليه أن  
أحمل له تمرّاً من العراق على تسهيل الاشتراك فحملت له كمية كبيرة ولكن النتيجة  
كانت خسارة غير قليلة وقد بقيت لى بذمة المذكور مائة جنيه من أصل قيمة التمر  
عدا ما لحقه من الضرر مقدار مائة وخمسون جنيهاً ، وقد مضت سنتان وهو يماطلنى  
على دفع المبلغ مغتماً بعد الشقة بينى وبينه وعدم إمكان حضورى إلى مصر ، ورغم  
حسن النية التي أعهد لها فيه فقد استمر على سكوته كل هذه المدة . وقبل مدة  
اجتمعت بالأخ عبد الرزاق الحمود واستشرته فى توكيل أحد المحامين لتحصيل حقى  
من ذلك الأخ فأرشدنى عليكم رغم أنى كنت أعلم عنكم وعن حسن سيرتكم الشيء  
الكثير عندما كنتم أستاذاً فى بغداد ، والآن أود أن أرسل لكم الوثائق

والمستمسكات وهى عبارة عن كتب تبودلت بينى وبينه وعن جارى حساب قدمه لى بالآخر يتضمن الباقي من أصل قيمة التمر . وقبل إرسال الوثائق أود أن أفهم ما يتطلب الأمر من المصارفات والوكالة وعمما إذا كنتم توافقون على هذا التوكيل أم لا ؟ أما الصديق المومى إليه فهو . . . . . وإنى مستعد أن أدفع لحضرتكم الأجرة سواء حصلتم على المبلغ بطريق الصلح أو بطريقة إقامة دعوى ضد المذكور هذا ، وأرجو أن يصلنى من حضرتكم الرد فى البريد القادم كما أن فى وسعكم — إذا رأيتم ذلك صوابا — أن تكتبوا للمذكور كتابا تشعروه بالكيفية فربما يسرع لحسم النزاع دون الالتجاء للمحاكم ، وهذا ما لزم ودمتم باحترام سيدى م

المخلص

م . ط . ف . غ

\*\*\*

وحدث أن لقيت أديبا من أهل هذه البلدة التى نسب العراقى شريكه المصرى إليها فأنبأنى أنه رجل يعيش على الحيلة و « الشطارة » السياسية والاجتماعية ليس إلا فدهشت من اتصال أمره إلى العراق فأنبأنى محدثى أن صلة الوصل هى قريبة لهذا المصرى سمّاها لى فهى فتاة قد ملأت الصحف حيناً من الدهر بأخبار دعوتها الإصلاحية وعن هذا الطريق عرفها تاجر التمر العراقى .

طوبى للدين الذى هو دين المعاملة ! . . .

\*\*\*

القاهرة فى ٢٥ فبراير ١٩٤٠

أرسل إلى التاجر البصرى بعض صور مستنداته فإذا بينها خطاب من التاجر المصرى يقول فيه :

« الحمد لله الذى أنعم علينا بنعمة الإسلام ، والصلاة والسلام على أشرف الأنام ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام ، وبعد .

فهذا كتاب من أخيك في الإسلام العبد الضعيف (فلان) ب . . .  
إلى أخى العزيز وصديق المحترم الذى أحببناه عن بعد الغيور على دينه المحب  
لنبيه الأستاذ الجليل . . . أكرمه الله وأبقاه .

بعد تحية عاطرة ومحبة أكيدة فى الله تعالى أعرف الأخ العزيز أن ابنتى . . .  
غرضت على خطابك الأول وأبدت ارتياحى الشديد لفكرتك نحو إنماء الأعمال  
الحرّة وعرفتّها ما يعود من فائدة مشتركة الخ .

الدين ! الدين ! . .

ولكن ليس قسيساً كل من ارتدى رداء الكهنوت كما قال شاكسبير . . .  
ولقد كتبت إلى موكلّى المنتظر أعلن له أنى لا آبى ولا أكره استخلاص  
ما قد يكون له من حق فى ذمة غريمه إن صدقت أقواله ولكنى قد سألت عن  
المركز المادى لهذا الغريم فقيل لى إن حكماً ضده يكون أشبه بأحكام الشرف ،  
وعلى هذا الضياء يجب أن يحدد موكلّى موقفه . . . وقد حدّده فيما يظهر بالسكوت  
عن لا ونعم . . .

\*\*\*

الدفى فى مساء ٥ فبراير ١٩٤٠

يقابلنى هذا الزميل الآن فلا يحينى ، أترانى أخطأت فى حقه ؟ موكلّى  
عهد إلى إقامة الدعاوى ضد عشرة من مدينيه وجدت بينهم قاضياً فى المعاش  
ومحامياً عاملاً ، فقلت لموكلّى إنى لا أقبل إقامة الدعوى ضدهما ، ولا ضير من أن  
أرسل خطاباً موصى به إلى القاضى أما المحامى فليترك لى أنا أمر مطالبته ؛ قال إنه  
قد أعياه طلب الحق منه ، فرددت بأنى مهما تكن الأحوال لا أستطيع أى لا أقبل  
مقاضاته ؛ ورأيت أن أخاطب الزميل تلفونياً فإذا التلفون غير موجود ، فكتبت  
إليه خطاباً رقيماً جداً قلت فيه إن فلاناً قد ذكر لى أن له فى ذمته حقاً فرأيت أن

أكتب إلى زميلي لأعرف رأيه فيما ذكر ، وأرسلت الخطاب مع ساعٍ بعد أن نصصت على الغلاف بأنه خاص .

ماذا كان عليّ أن أفعل حتى لا يتجهّس لي الزميل حين يلقاني ؟ ألم أكن مستطيعاً أن أستصدر من مجلس النقابة تصريحاً بإقامة دعوى مدنية مطالبةً بثمان مائتي كولات أخذها المحامي ؟ ألم أكن أستطيع أن أوعز إلى موكلتي بإقامة الدعوى دون ذكر اسمي في صحيفتها ؟

أيها المحاماة المسكينة ! إن الأسى ليُلم بك من شتى أطرافك ! هذا محامٍ يتأخر في أداء مبلغ زهيد وإنّ مردّ تأخره في أغلب الظن إلى العوز لا المطال ، وهذا محامٍ آخر يُخرج بين واجبه نحو موكله وواجبه نحو زميله فلا يظفر آخر الأمر إلا بسنخطة الأول لأنه رفض إقامة الدعوى وسنخطة الثاني لأنه خدش كبرياءه بهذه الإشارة الحريية الناعمة . . .

\*\*\*

### القاهرة في ٦ فبراير ١٩٤٠

أقمت دعوى ضد مصلحة الطرق ومصلحة الأملاك وحدد لنظرها جلسة ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩ أمام محكمة الموسيقى ؛ في الجلسة المذكورة طلبتُ ضم شكوى إدارية تأييداً لطلب التعويض لأنها هي التي تثبت وقوع الحادث الذي أدّى إلى عطب سيارة موكلتي بإهمال موظفي المصلحتين . قال القاضي وهو يقرر الضم : « يجب أن توالوا السؤال عن ضم الشكاوى ولا تتركوا هذا لقلم الكتاب وحده فذكروه بطلبها واستعجالها » ..

أعجبتني هذه الملاحظة الصريحة على مسمع من الكاتب المختص ، وقد واليت السؤال فاتضح لي اليوم أن الكاتب لما يطلب الشكاوى من مكانها في شربين ! . . اليوم وقد اقترب موعد الجلسة الجديدة فالدعوى مُرجأة لهذا الغرض من ٢٥ ديسمبر إلى ١٨ فبراير ، ولعلّ لو لم ألحّ في الاستعجال ما طُلبت اليوم ! . . ولعلّ الموظف

المختص في شريين أن ينام أسابيع أخرى عن الضم ، فلا أمل إذن أن تَرِدَ الشكوى قبل الجلسة الموعودة ، فستؤجل القضية إذن مرة أخرى ثم تستعجل الشكوى فلا ترد إلا في اللحظة الأخيرة فتتقدم الحكومة في الجلسة الثالثة طالبة التأجيل للاطلاع على الشكوى « إن كانت ضمت » ! ..

تسويات وإرجاءات علاجها هيّين ولكن أين المعالجون ؟ إن الكاتب الذي يكلف بضم هذه الشكاوى والقضايا الخ هو صاحب المصلحة في ألا تضم لكي تؤجل القضايا فلا يتعب في تدوين المرافعات ونسخ الأحكام وهو يمّنى نفسه بأن ينقل قبل أن تأزف الآزفة وتنظر هذه القضايا ! ..

ولكن حيلته تفسد إذا صدر منشور إداري يوجب على الكتبة أن يرسلوا في طلب الشكاوى والقضايا في اليوم التالي لصدور القرار ثم استعجال الجهات المكلفة بإرسالها بعد أسبوعين من الطلب الأول وهكذا .

والمدعى عليه صاحب مصلحة ، في أكثر الأحوال ، في إرجاء الفصل في الدعوى ، وقد تضم الشكاوى والقضايا في وقت مناسب قبل الجلسة الجديدة ، ولكنه يجيء يومها فيطلب التأجيل للاطلاع عليها « إن كانت ضمت » ! .. وما أسهل أن تُفسد عليه حيلته بإجراء بسيط هو أن يخبره قلم الكتاب بمحصول الضم بمجرد ورود الأوراق ليذهب فيطلع عليها أو أن يكلف المدعى بإخباره ، والأوفق أن يتولى قلم الكتاب إخبار جميع الأطراف .

تلك إجراءات ليست في حاجة إلى تشريع ولا إلى تعديل في قانون المرافعات ؛ والقاضي الحازم ، وهو رئيس محكمته ودكتاتورها ، يستطيع أن يُدخلها دون لوم بل وهو واثق من الإنصاف والتقدير ، ولكن أناساً قد أليفوا الفوضى حتى أصبح النظام ضرباً من العنت والحنبلة التي لا تطاق ! .



### القاهرة في ٦ فبراير ١٩٤٠

في أهرام اليوم قرأت الخبر الآتى :

« تلقت نيابة مصر أمس بلاغاً من المحكمة المختلطة بأن كاتباً عمومياً يدعى ... اعتاد التردد على المحكمة المختلطة لأن أباه موظف فيها وقد سرق دفاتر لبعض الموظفين خاصة بفتح حسابات لهم فى المتاجر واستولى من هذه المتاجر على بضائع مختلفة ، كما سرق بعض أدوات ذات قيمة من المحكمة » .

طالما تأذيت من رؤية الكتبة العموميين يسرحون ويمرحون فى أقلام الكتاب وأقلام المحضرين بالمحاكم الأهلية ، وطالما أمضيت أن أراهم أصحاب الخطوة لدى هؤلاء الموظفين حتى ليستطيعون أن يظفروا بما تعجز عنه مكاتب المحامين مثل تحديد جلسات قريبة أو بعيدة وفق هوى المدعى ، واعتدال فى تقدير المحجوزات تخفيفاً من رسوم الاسترداد الخ ، وكنت أرجو أن تكون المحاكم المختلطة بريئة من مثل هذا ، ولكن خبر الأهرام قد زعزع رجائى ، وإن كانت ظروف المتهم قد تغىر باعتبار حادثه حادثاً استثنائياً .

\*\*\*

### القاهرة في ١٩ فبراير ١٩٤٠

أنا عائد الآن من إحدى دوائر جنابات القاهرة .  
تلقيت منذ عشرة أيام خطاباً من محكمة الاستئناف تخبرنى فيه أنى قد نذبت للدفاع عن المتهم الخامس فى قضية سرقة أحرار الطب الشرعى ؛ وفى عين التاريخ وصل ملف القضية فإذا به مكون من ١٨٨ صفحة ! . . .  
أخذت فى تلاوة الملف وقد امتزج بشعور الامتناع من هذا التأخر فى الندب شعور آخر ، هو شعور الاعتزاز بهذه المهنة حين تتيح لأهلها فرصة التطوع ، ولو كان جبرياً ، لمعونة إنسان يكتنفه الضيق ويكلم به الحرج وهو غائب

أو مغيب في سجنه لا يدري من أمر هذا المساعد شيئاً ، لم يتصل به ولم ير وجهه ومع ذلك فهو يسهر الليل في قراءة هذا الملف ، ويخلو إلى نفسه خلوة الفن النبيل يرتب الدفاع ويبتكر الوسيلة لإخراج هذا الصديق المجهول من ثنايا هذه الشبكة أو من عيون هذا القفص الذي يدعونه قفص الاتهام !

وخلصت من قراءة هذه الأوراق كلها وركزت في نفسي دفاع المتهم الخامس حتى إذا دنا موعد الجلسة وأصبحت قيد يومين أو ثلاثة أقبل على زميل يقول إنه قد وكّل عن هذا المتهم الذي ندبت لدفاعه فأسلمته الملف الذي أُرِجى إلى مجاناً لأنى منتدب ، ولكنه لا يُعطى للمحاميين الموكلين إلا بثمان يزداد ويتضخم كلما تضخمت أوراقه ! . . سلمت زميلي الملف الذي جاء في طلبه لقاء ورقة تسجل أخذه وتوكيله للدفاع ، وعدت إلى مقعدى أفكر في هذا التصرف من نواحيه : لقد قرأت اسم هذا الزميل بالذات باعتباره مدافعاً عن هذا المتهم بالذات خلال التحقيق وأمام قاضى الإحالة ، ولكنه ذكر أمام هذا القاضى أنه موكل فى الإحالة فقط ، وهكذا تحتم نذب محام للمتهم يترافع أمام محكمة الجنايات وكنت صاحب الدور !

وقد وكل الزميل للترافع أمام محكمة الجنايات فتى وكل ؟ ولم تأخر فى طلب الملف إلى اللحظة الأخيرة ؟ أتراها المصادفات أم هو التدبير والإحكام لغاية أو غايتين هما الوصول إلى نسخة من ملف القضية بغير ثمن والاستفادة من دراسة محام آخر للقضية دراسة سجلت خلاصتها على الملف شأن المحامين جميعاً ؟ لقد تداعت المعانى فى نفسى وقلت : إن صدق أن الغاية الأولى قامت فى نفس المحامي أو فى نفس المتهم وذويه ، أكان يليق بى أن أنيلهم ما يبتغون ؟ هذه جناية موضوعها سرقة أحرار الطب الشرعى ، وهى إنما انتقلت من الجنيحة الخفيفة إلى الجناية الغليظة لأن موضوع السرقة ملك للدولة لا للأفراد ، فما أشد تهكم الظروف حين تزرع على جسر هذه الجناية فعلا آخر يشترك معها فى الطبيعة ولكنه لا يُدْمَغ بهذا الاعتبار الإجرامى الرسمى هو التحايل لحرمان الخزانة العامة

من حق مقرر لها اعنى ثمن الملف ! . . .  
وكان اليوم موعد نظر القضية ، فرأيت أن أذهب بنفسى لأثبتت من تولى  
الزميل أمر الدفاع ، ولأثبت في محضر الجلسة أن زميلاً قد وكل للدفاع وأستقيل  
من الانتداب ، وكنت أحسب أن الأمر لن يقتضى أكثر من دقائق ، ولكن  
الدائرة رأت أن تبدأ بنظر القضايا الصغيرة وأبقت قضية الأحرار لتكون مسك  
الختام ! . . . وأخيراً جاء دورها فأثبت حضور زميلي واستقلت ، فأقالتني المحكمة  
وانصرفت . . .

وكان من حق هذه القضية أن أسجل هنا بعض ما أثارت من خواطر ،  
ولكن الملف ليس عندي ، وإنني لا أذكر فيها على وجه الدقة إلا هذه العبارة  
التي قالها محامي أحد الموظفين المتهمين خلال نظر معارضة في أمر حبسه : « إن  
المال السائب يعلم السرقة » ! . . . كان المحامي يُنحى على الإهمال البيروقراطي  
الشائن ويتخذ أساساً لمعاملة موكله بالرفق عند تقدير العقوبة أو عند تقدير ظروف  
الحبس أو الإفراج .

نعم ، ولكنها قضية تستحق أكثر من هذا الحديث .

\*\*\*

وقد يكون غريباً أن أترك القضية نفسها لأتحدث على هامشها قليلاً ، ولكن  
أى غرابة وقد كنت أنا نفسى « حاشية » من حواشيها ؟  
قبيل انعقاد الجلسة شهدت محامياً كبيراً ناجحاً يتلفت إلى المقاعد التالية  
لمقاعد المحامين ويخاطب شاباً صغيراً أشبه بساقطى الكفاءة بقوله : « لقد فاتتك  
قضية . . . دعك من هذه الأقوال ، إنها مأساة اجتماعية بالغة ، إن فيها أشياء  
خفية غير ما سمعت ، يجب أن تكتب فيها ! . . . » . أدركت أن المخاطب ممثل  
صحيفة أو مجلة ، وأدرك المحامي الكبير غايته من حديثه حين قال له هذا الصحافي :  
« بعد أن تخلص من الجلسة سامر بك في المكتب » .  
نعم سيمر به في المكتب فيكتب له أو يُعَمَلُ عليه أنه فعل كذا في هذه القضية

وترافع فقال كيت وكيت ، ولعله أن يهتبل الفرصة فيزوده بأخبار أخرى تتعلق بقضايا أخرى ، ولعل هذه الأخبار أن تنشر مجزأةً على أعداد متفرقة ، كما أوصى يعقوب أولاده أن يدخلوا من أبواب متفرقة ، فتسير الركبان بذكر هذا المحامي الذي أكرر أنه محام ناجح وكفو أيضاً ، ولكن الكفاية قد أثبتت فيما يظهر أنها وحدها لا تكفي لإنجاح المحامي في مهنته ، والنجاح نفسه قد برهن فيما يظهر على أنه مخلوق قَلِيقٌ لا يطيق أن يطيل الثواء ، فهو مفتقر إلى التجديد وتقديم الأسباب والمغريات حيناً بعد حين ، وهو مفتقر إلى هذه الدعايات التي قد تصد عنها نفوس الناشئة من المحامين وتعتبرها عملاً غير جائز في مهنتهم الرفيعة المترفعة ! ولكنها كلمة على كرم الله وجهه : « قُيرِنت الهيبة بالخيبة والحياء بالحرمان » ! .

\*\*\*

#### القاهرة في ٢٥ فبراير ١٩٤٠ :

جلست في غرفة المحامين بمحكمة مصر بعد الانتهاء من قضيتي . كانت عامرة بالزملاء فبدت حية رائعة : حلقاتهم وأحاديثهم المتشابكة ورشقاتهم المنوعة وروحات الخدم وجيئاتهم بينهم ، كل ذلك ألف صورة جلوة جميلة .

كنت بجوار شيخ من شيوخ المهنة معروف بالفضل هو الأستاذ م . ج ؛ ألم الحديث بقضية المشتريين الذين زعموا أنهم دفعوا أكثر من الثمن واعتمدوا على ماجاء في العقد الرسمي فحدثني الأستاذ قائلا : « لقد حصلت لي حكاية مثل هذه : كنت وكيلا عن قوم باعوا عيناً لبعض ذوى قرباى ، واتفق الطرفان على دفع جميع الثمن عند التصديق على العقد ، ولكن أقربائى دفعوا جزءاً من الثمن قبل التصديق ولم يأخذوا بما دفعوا سنداً ، وكان العقد مجهزاً قبل هذه الدفعة ، وفيه أن جميع الثمن يدفع عند التصديق فلما حان حينه أبى البائع اعتماد ما قبضه من قبل ؛ رفع أقربائى دعوى يطالبون بهذا الفرق فحسروها في الدرجة الأولى ، فحضرت عنهم أمام الدرجة الثانية ، وصارحت المحكمة بجلية الأمر وطلبت منها أن تقرر استجواب

الخصوم ، فأجابت هذا الطلب فلما مثل البائع أخذت أناقشه حتى اعترف بقبض ما أنكر قبضه من قبل ، وهنا اندفع رئيس الدائرة سامى باشا ينهره وينجى على دمه الخربة ، ويقول له : « لقد أوشكنا أن نشك في ذمة المحامى ! »

واستطرد محدثى فقال : أن س . كان قاضى قليوب فأصدر حكماً غير صائب ضد موكل لى ، ولم يكن نصاب القضية ليسمح بالاستئناف ، فلم أجد وسيلة إلا أن رفعت دعوى جديدة هي في حقيقتها الدعوى القديمة التى فصل فيها بالرفض ولكنى تحايلت لتصويرها بصورة أخرى ؛ جاء خصمى فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ؛ وهنا توليت الرد على هذا الدفع وتعمدت في ردى أن أفهم القاضى وجه الخطأ البين في الحكم السابق ، ففهم وصاح في الرجل : أتصطحح أو لاتصطحح ؟ ان لم تصطحح فلاأحكمن عليك ! .. قال محدثى وهكذا نجحت المناورة — فهي لم تكن إلا مناورة — فقبل الرجل الصلح وأرضى القاضى ضميره ! ..

\*\*\*

### القاهرة في ٢٦ فبراير ١٩٤٠

منذ أكثر من عام عهدي الى سيدة أظنها ، من اسمها ، أرمنية في الدفاع عنها ، في تهمة إصابة خطأ أحدثتها سيارتها ؛ توليت الدفاع وقضى ببراءتها .

خاطبتنى اليوم تلفونياً وذكّرتنى بنفسها وقالت أنها تريد أن تلقانى من أجل قضية أخرى فحددت لها موعداً أقبلت فيه مع رجل ذكرت انى رأيتة يحضر جلسة القضية الماضية ودفعت الى بأوراق القضية الجديدة ، فاذا بها متهمة في إدارة « بنسيونها » للدعارة السرية . . خاطبتها بالفرنسية معتذراً عن الحضور في أمثال هذه التهم ؛ احمر وجهها حمرة طبيعية ظهرت فوق حمرة الصناعات وقالت : لماذا ؟ قلت لى في خدمتها في غير هذه القضايا ؛ عادت تلح ولكن صاحبها تولاها الغضب

أو التناضب ، فاستنهضها قائلاً بلهجة المستاء : « يا الله بقى ! » فانتهزت الفرصة ووقفت مسلماً وذهبا .

رويت الأمر لبعض الزملاء من أصدقائى فأجمعوا على تخطيطتى واتجه بعضهم فى التخطيطة إتجاهاً فلسفياً كان يفهم غيرى فقال : هذه متهمة من حقها أن يدافع عنها محام ، فافرض ان جميع المحامين سلكوا مسالكك فماذا تكون النتيجة ؟ تكون حرمانها من هذا الحق الذى لا شك فيه ، ولست تنكر أن قانون تحقيق الجنايات قد كفل لكل متهم فى جناية أن يتولى الدفاع عنه محام ، ومحام أتم التمرين ! قلت مستكلاً لصديق اعتراضه — وقد رُكبت فى عادة جمع الأدلة ضد نفسى خاصة وتوجيه الاتهام لذاتى — قلت لصديق : « وأنا نفسى قد ندبتنى المحكمة للدفاع عن امرأة اتهمت بالتزوير فى محررات رسمية ، حين أثبتت فى طلب الترخيص لها باحتراف الدبارة أنها غير متزوجة حال أنها كانت فارة من زوج ما زالت فى عصمته ؛ وإنى لأذكر أنى تحمست فى الدفاع عنها إلى درجة لم يرتح لها الرئيس حين رآنى أشكك فى قيام الزواج ابتداءً تشكيكاً أساسه أن عنصر الرضاء لم يتوفر فيه لأن الزوجة لم تحضره بنفسها وإنما قيل فى وثيقته أن عمها كان وكيلها فى النكاح ، أما الزوجة فالثابت فعلا من الأوراق ومن إقرار الزوج نفسه أنها لم تنفذ هذا الزواج ولم تعترف به بل فرّت من قريتها ساخطة إلى القاهرة حيث تلقفتها المدينة الفاسدة ، فبدأت يبيع الورود على رواد المقاهى ثم أسلمها الورود إلى الشوك ! .. غضب الرئيس ، وهو حلیم المظهر ، وقال — بعد أن تلفت إلى المؤلف الفقيه عضو اليمين واستوثق منه فيما أظن — « عقد الزواج عقد رسمى لا يطعن فيه إلا بالتزوير » قلت إن العقد معدوم أصلاً لغياب عنصر الرضاء ؛ قال : المحكمة لاتسمع كلاماً فى هذه النقطة ؛ قلت : حسن وقد فرغت منها وسأنتقل إلى غيرها ولست أدري أ يكون حظها عند المحكمة خيراً من حظ هذه النقطة ولكنى أرجو أن تدعونا نؤدى واجبنا » . ورافعت الخ .

أذكر هذا جيداً ففيم كان هذا الاستحساس وفيم هذا الرفض اليوم ؟ أى

تناقض يشتمل عليه هذا البيان الإنساني الذي يسمى « أنت » ؟

ستقول : الانتداب تكليف وجبري ، والتوكيل اختيار ؛ وستقول : الانتداب حِسبة وزكاة ، والتوكيل استئجار وشراء ؛ وستقول : حساب النفس في الانتداب أشد ، والضمير ساهر يقول لك إنما قصرت لأنك منتدب ، فيكون رد الفعل مغالاةً في الدفاع وإسرافاً في تلمس وجوه البراءة ولو بأقوال ما كنت ترضى الاعتماد عليها لو كانت القضية هي القضية والظروف هي الظروف بفارق واحد ، هو أن المتهمة قد دفعت إليك أجرك !

ستقول فتطيل . . . أترك تعجز عن القول والإطالة ؟ ولكنك لن تقول الحق كله حتى تسجل على نفسك غرابة الأطوار ومفارقات التصرف ! . . .

\*\*\*

ولقد تذكرت الآن أنني منذ عشرة أعوام اقترحت وأنا سكرتير لجنة المناظرات باتحاد الجامعة إقامة مناظرة موضوعها : أيجوز للمحامى ويجب عليه الدفاع عن الباطل أم لا ؟ ولقد كنت أحد المتناظرين وتكلمت في صف التحريم . . . وأذكر أنني استأنست في مناظرتي بالحديث الشريف الذي جاء فيه ما معناه أن النبي (ص) قال : انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ؛ قيل : أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً يا رسول الله ؟ قال : أن تمنعه من الظلم .

وكان من المصادفات أن آخذ في قراءة كتاب « شيشرون » الذي كتبه المؤلف الألماني « أولينبرج » وترجمه إلى الفرنسية « روبير بوقييه » ، وأن أبلغ فصله الثالث عن ولاية شيشرون للقنصلية وصراعه مع « كاتلين » الذي كان يدبر لقلب الجمهورية في روما وولاية السلطان بنفسه حتى أثّر شبّحه في نفوس مجلس الشيوخ فارتضوا أن يقوم شيشرون قنصلاً في روما لا حباً فيه ، وإنما خوفاً من « علي » . اضطر « كاتلينا » إلى الفرار من روما ، ثم لقي حتفه مدافعاً أجناد الجمهورية ، وأحس المؤلف بالعطف على الرجل فأخذ يدافع عنه في كتابه ، وجعل من عناصر دفاعه أن شيشرون نفسه لم يجد غضاضةً في أن يتولى كحامٍ المرافعة

عن فريق من شركاء « كاتلين » في مؤامراته مثل « بيبيلوس سيلا » الذى لم يخلُ اتهمه — فيما يقول المؤلف — من أساس . وكأنما اشتد عطف الكاتب على « كاتلين » فأسرَّ بين سطور حديثه أن شيشرون إنما قبل تلك المرافعة لقاء أتعاب مرتفعة ، يريد بذلك أن ينال منه انتقاماً لصريعه « كاتلين » . . .

هذا خطيب الرومان ومحاميهم وشيخ ديمقراطيتهم ، لم ير بأساً بأن يدافع عن متهم بالاشتراك في مؤامرة لقلب نظام الحكم ، وهو الذى لم تَسع الدولة زهوَه يوم أفشل ذلك التدبير ! . .

ما أطرف هذه المناظرة حين تجرى بين كبار المحامين ، لا بين طلاب السنة النهائية بكلية الحقوق !

\*\*\*

### الرسالة الثانية في مساء الأربعاء ٢٨ فبراير ١٩٤٠

. . . . .

قد كان ما كان ، فهل تنكر أن هذه الإسماعيلية أُنِعت نفسك ، وأن جولتك على شاطئ بحيرة التمساح في صحوة الشمس قد أيقظت فؤادك ، أو هزمت جحافل السوداء فيه ؟

أنكسر أو لا تنكر ، فالحق أبلج والباطل للجلج ، كما قال لك زميلك في مذكرته المهذبة التى فاضت « أدباً » وامتلات رقة وعدوبة حديث فى حقك وحق موكلك ! . .

إن عليك أن تقر من هذه الذكري ، إن من الظلم أن نَعْنى هذا الأثر الطيب بهذا الحديث المؤلم الممض ! . . ولكن أليس أنك فى انتظار القطار الذى يؤوب بك إلى القاهرة ؟ فأى شيء يدوم حتى تريد أن تستديم هذا الأثر الحسن ؟ وأى إنسان يستطيع أن يحمى نفسه ضد تداعى المعانى وما يحمله من منغصات ومؤلمات ؟

. . .



خذ إذن في غير هذا من ألوان الحديث ، عُد إلى قضائك ومحاماتك وقانونك ؛ قلْ إنك ذكرت إذ رأيت الإسماعيلية هذا الحكم الجديد الذى صدر عن محكمة الاستئناف العليا المختلطة قاضياً بإلزام شركة القنال أن تدفع كوبونات أسهمها بسعر الذهب ! قلْ إذن أنك شديد الاعتباط بهذا الحكم ، أنت الذى لم تر فى حياتك شكل سند قنال السويس ؛ إنما اغتبطت إذ رأيت حكماً جديداً يثبت أن فى مصر قضاة ، وأن فى القضاة ضماير ! . . . لست أعرف من تفاصيل الدعوى شيئاً ، ولست أزعم أن هذا الحكم قد طابق الصواب حتماً ، ولكنى أقدر أنه دليل لا شك فيه ينهض بنزاهة يد القضاء ، فإن المدعين متعددون وهم حملة أسهم وسندات لا يستطيعون مهما وجدوا جهودهم وأجمعوا أمرهم أن يتقدموا بالجُعل الذى تستطيعه شركة قوية جبارة كشركة القناة ، فضلاً عن أن ما تفيده هى من فرق الحكم لا يقاس إليه ما يفيده أى واحد من المدعين حملة الأسهم والسندات . قالت الصحف إن الفرق بين الدفع ذهباً والدفع ورقاً يقدر بخمسة ملايين من الجنيهات ؛ هذا إذن هو المبلغ الذى تعرف الشركة أنه كان فى كفة القضاء ، أتراها كانت تتورع عن أن تسعى بخُمسه رشوة لثلاثة من المستشارين يضمنون الأغلبية أو قل لخمسة فتُضيع مليوناً وتوفر أربعة ؟ أتراها كانت تتورع عن هذا — وقد سمعنا من حكايات الشركات فى العالم أعاجيب — لو أنها آنست من نفوس القضاة قليلاً من الميل ؟

تبارك الله أن الحق من أسمائه ! وتبارك القضاء إنه من أعمال الله ورحمته ، قد وُكِّلت به فى حياتنا الدنيا نفوس آدمية ، ولكنها حين تسمو لا يقف سموها عند حد ، إنها لتكاد أن تبلغ السَّبْعَ الطِّبَاق ! .

\*\*\*

الإسماعيلية فى عين المساء

إنك تأبى إلا أن تجترَّ أحزانك حتى حين تكون فى أوج مسيراتك ، ان يدك

لنتمد إلى هذه الحافظة تستخرج منها هذه المذكرة التي أعلنك بها زميل في قضية رفعها قريب من عصبتك على موكل هذا الزميل . لن أترك لك التعليق فإنه يؤكد شعور حزنك ؛ حسبك أن تضع يدك حيث تقع لتقطف بعض الزهرات اليانعات من هذه الحديقة التي تشرف المحاماة كل تشريف !

١ - « .. وتمسكه بما دوّن في المستند رقم ٣ المقدم منسبه إنما هو مغالطة

ظاهرة القصد منها التجايل على تصحيح دعوى فاسدة الشكل »

٢ - « .. وقد ظن المدعى أنه بهذا التعديل قد أصلح فساداً قديماً وفي الوقت

نفسه أفقد دعواه ركنها الأساسى . »

٣ - « .. فأما ما سماه قاعدة بديهية فنقول أن هذا هو النص الصريح الوارد

في المادة ٢٦٦ من القانون المدنى فليراجعها إذا لم تكن قد مرت عليه من قبل . »

٤ - « .. إن القائل بهذا إما أن يكون متعنّثاً مخالفاً لضميره ، وأما أن يكون

ضعيف العقل سىء الفهم لا يدرك الأشياء على حقيقتها على أن قاعدة الغنم بالغرم

تفقاً عين كل مكابر . »

٥ - « .. والجواب على هذا أن الأمر إما أن يكون قد اختلط على المدعى

اختلاطاً ظاهراً نتيجةً لشيطان الطمع الذى تسلط عليه فساقه معصوب العينين

شارد الفكر سقيم الفهم والمنطق ورمى به فى بحر الشراح المترامى الأطراف فجمع

منه طائفة من الأقوال والمبادئ والأحكام على غير هدى ثم حشى ( كذا ) بها

مذكرته ظناً منه أنها تؤيد نظريته الفاسدة ، وأما أن يكون قد تعمد الإتيان بها فى

مذكرته ، وهو يعلم تمام العلم أنها فى وادٍ ونظريته الخاطئة فى وادٍ آخر ليملاؤها

صحائف بيضاء أو ليوهم بها خصمه مغامراً ومخادعاً فى آن واحد بناء على نظرية

من نظريات أمثاله الطامعين المغامرين ( ياتصيب ياتخبب ) غير شاعر بأن فى مصر

قضاة الخ ..

٧ - « .. فاللهم هب لنا عقولاً سليمة على الدوام حتى نفهم بها الأشياء

على حقيقتها . »

٨ - « . . أبلغ الجشع بالمدعى إلى هذا الحد ؟ أم تراه قد حنَّ إلى أيامه الماضية السوداء أيام كان مستأجراً للأرض المبيعة ، فأذاق خلالها البائعين ألوانا من العذاب وجرَّعهم كئوساً من الحنظل الخ »

٩ - « . والخلاصة يا أيها المدعى اسمح لنا أن نقول لك أنت أشعب الذى تضرب به العرب المثل فى شدة الطمع فيقولون ( طمعٌ أشعبي ) إذا قيس بك فى هذه الصفة لتضائل حتى لا يكاد يرى . »

\*\*\*

يجب أن أعترف أن هذه ليست المذكرة الفذة التى خرجت هذا الخروج عن موضوع القضية وعن حدود اللياقة فى حق الخصوم وفى حق الزملاء بل فى حق المحكمة التى يعرض عليها هذا النوع من الدفاع !

ويجب أن أذكر أنى عرفت أمثلة أسوأ من هذا المثل ، ولكن صدرنى التسامح . أخذ يضيق بهذا الأسلوب ؛ أخذت أضيق كحام وكصرى قبل أن أضيق كنائب عن موكل هو ذاتٌ بشرية معينة ، وقبل أن أضيق كذات إنسانية هى « أنا » . ومن عجب أن المحامين يرتكبون على هذه المادة الواردة فى قانون العقوبات التى تنفى من العقوبة القذف والسب الذى « يسنده أحد الأخصام لخصمه فى الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم » ، « فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية » .

من عجب أنهم ينتفعون بهذه المادة ولكن أتراها تحمى كل قذف وكل سب حتى لو كانا مُقحمين وكانا بعيدين كل البعد عن موضوع الخصومة ؟ أحسب أن الأمر صار إلى حيث يستحق شيئاً من الحزم ، وأحسب أن قد آن للقضاء الأهل أن يضع المعايير ويبين الحدود ، على الأقل فى الميدان المدنى ، فأنى لأعلم أن أحكاماً مختلطة قد قضت التعويض على المحامى وموكله معاً من أجل مثل هذه المذكرات والأقوال .

أترانى أقرع الباب وأدعو إلى المبدأ ؟ أم أترك غضبي الحق يذهب ضحية

الصبر والحلم والعفو هذه الفضائل التي تنقأ رذائل في مثل هذا المقام وبالقياض إلى هذا النوع من الناس ؟

\*\*\*

الذقي في ٨ مارس ١٩٤٠

منذ يومين أرسل إلى الأستاذ عباس العقاد حكماً صدر ضده قاضياً بإلزامه بأن يدفع لوزارة المواصلات مبلغ ٤٧٥ قرشاً والمصروفات ؛ قال لي الأستاذ إنه يريد أن يعارض في هذا الحكم تمسكاً بوجهة نظره فإن القيمة التي طالبت الوزارة بها هي أجرة مواصلة Switch بين تلفونين كانا له حين أصدر صحيفة « الضياء » فلما ترك هذه الصحيفة نقل كلاً من التلفونين إلى منزل لصديق من أصدقائه وقد تولى كل من الصديقين وفاء الاشتراك الخاص به لمصلحة التلفونات ولم يبق مبرر بل لم يبق سبيل للاتصال بين التلفونين فإنهما في دارين مختلفتين عند صديقين مختلفين ، فعلام إذن تستحق أجرة أو رسوم هذه « المواصلات » المستحقة ؟

قال لي الأستاذ وكأنه يدافع عن نفسه أمامي أو كأنه خجل من المعارضة في دفع هذا المبلغ الضئيل : « وإني لمستعد أن أدفع المبلغ إن نصحتني بالدفع » . كان جوابي أني أنا قد وقفت موقف الامتناع من مصلحة التلفونات منذ سنين يوم تركت منزلي في القبة إلى سكني في إدارة جريدة « الوادي » ودعوت المصلحة إلى نزع آلة التلفون قبيل انتهاء النصف الأول من العام أي قبيل انتهاء مدة القسط الأول ، فلبت طلبي وغادرت المنزل إلى مقر « الوادي » ، ثم أتت تطالبي بالقسط الثاني عن تلفون القبة ، فامتنعت عليها لأنني لم أنتفع بالآلة ولأنها بتنفيذها طلبي وبسكوته عني قد أوهمتني أنها وافقت على وجهة نظري وإلا فقد كان من الجائز — نظرياً — أن تترك الآلة لمالك المنزل أو من يحل فيه محلي فينتفع به ؛ ولكن المصلحة أقامت الدعوى أمام محكمة عابدين التي أحسنت الإصغاء لدفاعي وقرأت مذكراتي ولكنها انتهت إلى الحكم ضدي ، ولعلها أخذت بما تمسكت به

المصلحة من أن الاشتراك هو في حقيقته اشتراكٌ لعام كامل وإنما تستوفي المصلحة قيمته على مرتين فإن تخلى المشترك عن بعض العام فهو وشأنه ولكنها هي لا تتخلى عن أجرة العام كله وتراها حقاً ثابتاً بمجرد التعاقد . . .

رويت للأستاذ هذا وأضفت أني لاحظت في عين جلستي قضية مشابهة للمصلحة ضد الأستاذ عبد القادر حمزة لا أعرف مصيرها ؛ رويت له هذا لأبين له ألا موضع للخجل من هذا الموقف ، ولأقفه من جهة أخرى على الاتجاه الغالب في القضاء — وإن كنت سمعت أن ثمت أحكاماً مخالفة صدرت من محاكم أخرى — ولكنني لم أر بأساً بأن يقيم معارضته ويعرض وجهة نظره على القضاء لاسيما أن ثمت فرقاً بين حالته وحالتي وأنى قرأت في نفسه الميل إلى هذا السبيل ، وقد كان شديد اللوم للوزارة على هذا العنت وكان يعقد الموازنة بينها وبين شركات الاحتكار . وهكذا أقمنا المعارضة وسننظر ما يكون . . .

\*\*\*

ذكرت ، عند سماعي الموازنة من الأستاذ ، هذه القضية التي ما زالت ثاوية في مكنتي : قطعة أرض شهرت مصلحة الأملاك بيعها بالمزاد العلني ، رسا المزاد على رجل ودفع خمس الثمن المشروط دفعه ، ولكن المصلحة أبت مع ذلك أن تتم الصفقة له ، فاضطر الرجل إلى القضاء ليرغمها على ما أبتته ، وقد وكلني في دفاعه بعد أن رفع هو قضيته ، فطلبت إلى المحكمة أن تلزم مصلحة الأملاك بإيداع ملف المزاد فعارض محاميها ولكن المحكمة سألتها : أي مصلحة لها في إخفاء الملف ؟ وقررت إلزامها بإيداعه .

كيف رضيت مصلحة حكومية لنفسها أن تصنع هذا ؟ وكيف استساغت أن تبيع الأرض إلى آخر بعين السعر الذي بلغه عطاء المدعى لا بأكثر منه ؟ وأي دفاع تتقدم به ؟ إنه تحفظٌ مطبوع في إعلانات المزاد يقول إن المصلحة مطلقة الحرية في قبول أو رفض أي عطاء بدون إبداء الأسباب ! ولكن لجنة المزاد قد قررت إيقاع البيع لوكلى ودونت هذا في محضرها وأغلقتة . . . لا يهم ،

فإن ثمت مسماراً آخر يقضى بأن العقد لا يتم إلا بموافقة وزير المالية ووزير المالية لم يوافق ! ..

من الحق أن أقول إن المشتري الذى فضلته المصلحة على موكلى هو جار الأرض المبيعة ، ولكن من الحق أيضاً أن أقول إن هذا الجار قد حضر المزاد بالفعل وساهم فيه وقرر بأنه يكف يده ، ولولا وجود موكلى لما ارتفع السعر إلى حيث بلغ ، فهل يكون جزاؤه أن تنزع الأرض منه لتعطى لغريمه الذى كان يسمى لأخذها بالبخس ؟ ألم تكن الكياسة تقضى على الأقل بأن تطلب المصلحة من هذا الجار أن يدفع بعض الجنيهات فوق ما دفعه موكلى ليكون ثمت وجه للتفضيل ؟ إن الملف يوضح هذا ففهمنا سر الاعتراض على إيداعه . . .

وهذه الرخصة التى استبقتها اللوائح والقوانين لوزير المالية ، هل هى رخصة صماء أعطيت له مجرد إعطاء بغير حكمة ؟ إن الشارع منزه عن العبث ، والعقل يأبى إقرار هذا ، فإنما قرر الحق المذكور لاستعماله حين توجبه ضرورة شديدة ، كأن يتضح أن من رسا عليه المزاد جاسوس غير مرغوب فيه أو هيئة تريد أن تستعمل العين المبيعة فيما لا ترضى عنه مصلحة الدولة أو أن عملية المزاد قد شابها عيب خطير ترتب عليه حرمان راغب من فرصة التزايد أو إرساء المزاد بثمن بخس فيه غبن لخزانة الدولة . . . وهنا لا نجد شيئاً من هذا كله ، ومصلحة الأملاك لا تزعم شيئاً من هذا كله فإنها مطمئنة إلى النص الذى يدرأها سلفاً ، مطمئنة كل الاطمئنان فلم تترث بل بادرت فسجلت العقد لمشتريها الذى كف يده عنها فى مرادها ولكنها هى لم تكف عطفها عليه ففضلته بغير مفضل وميزته بغير مميز حين رجع إليها يقول لها ملكينى ما لم يكن حقاً لى ولم يعد حقاً لك فلكته . . .

القاهرة في ٢٤ مارس ١٩٤٠

أمة سادت على الدهر الأمم

وعليها أن نسود العالمين !

عدت من المحكمة مبكراً وجلست في غرفة مكتبي . . .

طرق الصوت مسمعى ، فيه حلاوة القوة والاتساق . . . وقفت في الشرفة ، رأيتهم يسرون ، فرقة من جنود مصر المفضدة ؛ لم أر الطربوش أجمل مما رأيته اليوم ؛ لم أر اللباس المصرى أكرم مما رأيته اليوم ؛ ذلك أنى لم أر طربوشاً واحداً وإنما رأيت مئات الطرايش تتعدد على مئات الرؤوس ولكنها تتحد في اللون وفي الوضع وفي الطول ، زاهية شديدة الزهو على رؤوس يزهبها الوطن . رأيت في هذه الطرايش مصر المتحدة ، ولم أر مصر البعثرة بين ستة ألوان من الطرايش وستة أقيسة من الطرايش ، ناهيك بسائر ما يوضع فوق الهامات من عمام ومناديل ، وزعابط وطواق وهواء يداعب شعوراً لم تخلق ليداعبها النسيم ! .

كان الإشراف على هذه الصفوف المتراسة من شرفة عالية متعةً لنفسى ، وأرسلت البصر معها في سيرها حتى أدركتها في ميدان إبراهيم ، فقلت هذه مصر الحديثة قد وصلت بين ميدان عابدين وميدان إبراهيم ، بين مقر فاروق وتمثال « أبى أصبع » الذى آن لوزارة الشئون الاجتماعية ولوزارة الدفاع أن تصحجا لعامة مصر اسمه وتعلم نساءها الملتحفات فى البرد الأسود أن له اسماً آخر وأن له تاريخاً عليهن ترداده لأطفالهن ! .

تفهمت حياتى أمام نفسى وحقرت وجودى ، وكنت مخلصاً — مدى دقائق على الأقل — حين تمنيت لو جرى نجمى فى غير مجراه فكنت جندياً من هؤلاء ولم أُرسل محامياً مهما يُقُلْ فلن يقول إلا كلاماً ، ومهما يصنع فلن يصنع إلا ألفاظاً ، ومهما يُنتج فلن ينتج شيئاً فى حقيقة الأمر : لن يزيد الثروة العامة فتيلاً ؛ إن مثله الأعلى أن يرد الحق الضائع على أهله ، وأين هذا من الخلق ، من

الايجاد ، من استحداث ثروة للوطن ؟ ان المحامى يعيش مستهلكاً فهو إذن عالة على المجتمع عند إجراء الحساب الختامى الدقيق ! .

هراء فى المحكمة ، وهراء فى المذكرات .. يعارض فيقول ان الحكم الغيابى قد « أجحف بحقوق الطالب » ويرد على مذكرة زميله فيقول إنه قد غلط وألبس الحق بالباطل ، ويشكو المحضر إلى رؤسائه لأنه تواطأ مع المتهمين ليؤجل التنفيذ أو لأنه لم يستنزف آخر « حصيرة » من حصر الخصم المحكوم عليه بالمبلغ والفوائد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ! .

أيها المهنة .. إنك الدنيا .. إن أطلنا التفكير فيك وأخلصناه لم يؤدّ بنا هذا إلا لنتيجة محتمة هى الانتحار ، هى مغادرتك إلى غيرك ! ولكن ترياقك فيك ، فى مشاغلك التى تنزعنا من التفكير فى أمرك ، فى ضجيج الحياة الذى يُصم آذاننا عن أن نسمع نجوى النفس وهى منها جدّ قريب ، فى هذه الفلسفة المغرضة التى تتسلح بها ضد أنفسنا : جنديّة ؟ وهل الجنديّة إلا دفاع ؟ إستهلاك ؟ فهل الجنديّة إلا إستهلاك ؟ وهل استغنى المنتجون فى حقولهم ومصانعهم عن هؤلاء المستهلكين الذين يقومون دونهم يحمون أمنهم ويوفرون هدوءهم ويصدون النور الساطية والوحوش الضارية والحيتان فواغر الأفواه عن جوفهم وبرهم وبحرهم ؟ نعم ! وكيف لا يرتدى المحامى ثوب مهنته يوماً ليدافع عن « المحاماة » وينافح عن وجوده ! . والمحامى الذى لاخير للمحاماة فيه ، لاخير فيه للموكلين ! .

\*\*\*

القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٣٠

ذهبت اليوم إلى مكتبة كلية الحقوق أراجع كتبها ومجموعاتها فى بعض النقط القانونية التى عرضت لى فى قضيتين ؛ لقيت هناك الدكتور وديع فرج رئيس القسم المدنى الآن ؛ حدثنى فقال إنه يريد أن يكتب مقالاً فى موضوع لاشك أنه يرضى المحامين جميعاً ، وفحوى موضوعه أن له صهرأ رفع دعوى مختلطة يطلب فيها إلغاء.



أمر اختصاص لأنه صدر على أساس دين صوري ؛ قضى عليه ابتدائياً وألزم أتباعاً قدرها خمسة عشر جنيهاً ، وألغى الحكم استثنائياً وقضى له باتعاب قدرها ثلاثون جنيهاً مصرياً ! أما الأرض التي صدر الاختصاص بشأنها فثمنها كله مائة وخمسون جنيهاً لا أكثر ! .

كان الأستاذ يكلمني في حماس ويقول إن هذا الحكم في يده وإنه مستعد أن يدفع به إلى أي محام ليكتب مقالاً بشأنه وليعقد موازنة بين تقدير القضاء المختلط للمحامين وتقدير القضاء الأهلي الذي بلغه أن بعض أحكامه تقضى باتعاب قدرها خمسة وعشرون قرشاً صاغاً ! . كان الأستاذ معجباً كل الإعجاب بالتقدير المختلط وبلغ حماسه إلى حيث قال إن شح القضاء الأهلي « فيه شيء من الغيرة » . أما أنا فلا أنكر أن محاكم حكمت بخمسة وعشرين قرشاً ، بل أزيد على هذا أن هناك أحكاماً تهمل الفصل في طلب الأتعاب ، وأحكاماً أخرى ترفض طلب الأتعاب صراحة ، ونوعاً طريفاً من الأحكام يأمر « بالمقاصة في أتعاب المحاماة » حين لا تُتصور المقاصة مطلقاً ، فإن معنى المقاصة أن يتواجه ويتهاثر حقان متساويان لكل من الخصمين حق ، كأن ترفع دعوى أصلية يرد عليها من رُفعت ضده بدعوى فرعية وتحكم المحكمة برفض الدعويين معاً ، فهنا تأمر بالمقاصة في الأتعاب وأمرها مفهوم ، ولكن رأيت أحكاماً صدرت في قضايا استرداد وقد حكمت برفض دعوى الاسترداد وإلزام رافعها بالمصاريف ثم أمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ! . الاسترداد كيدى والحاجز قد مئى بالمضرة من تأخير التنفيذ بفعل الاسترداد ، ومع ذلك فإن الحكم يضمن عليه أو على محاميه بشيء من الأتعاب ويأمر بالمقاصة حيث لا تتصور المقاصة لا لغة ولا قانوناً ! . .

لا أنكر هذا ، ولكنني جادلت محدثي فيما ردّ إليه هذا التصرف ، وقلت له إنى لأحسب أن القضاة الأهليين يأخذهم شيء من الرفق بالمحكوم عليهم لأن أكثرهم من المعوزين ، ولكن القضاة ملومون كل اللوم إن هم تركوا هذه العاطفة تقودهم إلى حيث يحقرون المحاماة بمثل هذا الحكم المهين بخمسة وعشرين

قرشاً أو بعشرة قروش كما قيل ، كما أن هذا العذر لا يقوم حين يكون الخصم المحكوم عليه موسراً ، أو حين يكون ظاهر الكيد والمطال كما هو الشأن في كثير من دعاوى الاسترداد .

\*\*\*

القاهرة في مساء ٢٥ مارس ١٩٤٠

نحن بدو في طبيعتنا الحقد والثأر ، ونحن حصر في طبيعتنا المكر والتدبير التحتي . . .

شاب رياضي مثقف من أسرة عريقة ، شهد فرنسا ودرس فيها ، وساهم ويساهم في كثير من مجامع الرياضة ونواديها ، زارني الليلة وقال لي أن فلاناً عضواً هذه الجماعة قد تقدم باسمه بين ثلاثة يقترح ضمهم فرفضتهم اللجنة المختصة بانية رفضه على تقرير مسهب تضمن أنه دساس طالباً اشترك في نوادٍ فأحدث فيها الفشل ، وسبق أن تشاجر في فرنسا مع إخوانه المصريين ؛ قال زائري : وقد عولت على أن أسرق هذا التقرير ثم أصطنع منه نسخاً مطبوعة أنسبها إلى هذه الجمعية ثم ألجأ إليك لتقيم لي دعوى ضد تلك الجمعية ! . .

قلت له : وأي محامٍ تظنني ؟ قال : ألم يبدأوا هم بالعدوان عليّ وسبي وقذفي ؟ قلت : إنهم في حدود حقهم قد اقترح اسمك فكلفوا من يعد لهم تقريراً بشأنك فأبجز الرجل تكليفه وعرض التقرير السري فرفضوا قبولك ! . . ثم إنك تريد أن تدبر جريمة بنفسك وتنسبها إلى غيرك ، وتريد أن يكون المحامي عالماً بهذا ابتداءً ثم يرتدى ثوب الغيرة على الحقوق ويرفع عقيرته في حماس مصطنع حقير ينمى على « المجرمين » قذفهم ، ويطالب القضاء بالاقتصاص لك « أنت » منهم ! . حذار يا صاحبي ، فإن سر المهنة لا يمنعني من أن أضع يد العدالة عليك قبل أن تم جرمك ، فليكن قولك هذا مزاحاً ، وإلا فإن في تفكيرك هذا تبريراً جديداً لما أصدرتوا من قرار بشأنك ! . .

\*\*\*

### القاهرة في ٢٩ مارس ١٩٤٠.

أصبحت أمس فقرأت في الصحف أن طلبة معهد الدراسات الجنائية بكلية الحقوق يزورون (اليوم) أى أمس سجن طرة ؛ لم يكن لدىّ عمل مستعجل فقلت : هذه فرصة أفلتتكم إذ أنت طالب بذلك المعهد ، فلا تفوتنك هذه المرة ؛ ذهبت مع الطلاب وكانوا في صحبة الدكتور محبوب ثابت .

ملاحظات كثيرة قيدت رموزها على علبة السجائر ، ولكن ملاحظة لم أدونها تثب إلى هذه المذكرات قبل كل شيء ، لأنها ليست في حاجة إلى التسجيل : كنت أخطب فريقاً من المسجونين أستفسر الأسباب التي ساقتهم إلى هذا المكان ثم تحركت أنصرف ، فخطبوني في شبه مظاهرة : ماذا صنعتم لعنايات ؟ لازم تعملوا له شيء ! . . .

.....

... ولئن قُيِّض لك أن تخرج إلى جو الحرية لتضرب في زحمة الحياة حيناً آخر فأقرىء وطنك سلاماً ، وانسأ أمسك وعش في غدك ، أنزل الله عليك في يومك هدوء النفس ، وكتب لك في غدك هناءة العيش .

\*\*\*

إننى أدع هذا الزيل لانتقل إلى حديث زملائه . رأيت في المستشفى واحداً منهم يقوم على مساعدة المريض ، قدّمه لى المريض قائلاً : « وهذا كان أستاذاً » قلت : أين ؟ قال السجين :

— بطنطا .

— بأية مدرسة ؟

— لم أكن بمدرسة وإنما كنت مقرئاً .

— كنت تحمل كتاب الله في صدرك ، فكيف مُحِمَات أنت إلى هذا المكان

الملفوظ من رحمة الله ؟

- تهمة .
- فِيم ؟
- مع محمود علام .
- في حادث ريا وسكينة ؟
- نعم .
- فحدثني حديثه فإني قرأته صغيراً .
- كان يصطاد السيدات على سبيل الغزل فإذا كن معه قادهن إلى حيث يقتلن ويدفنن وتنزع حلين .
- وقد أجرم حقاً ؟
- وأى إجرام !
- ودورك ؟
- والله برىء !
- فكم بقى لك
- عشرون يوماً يكتمل بها عشرون عاماً ( وصادقه المرض على قوله )
- إذن قضى الأمر وتقضت العقوبة فلا يحزننك أن تُصحر بالحق .
- والله برىء .
- فِيمَ أخذك قضاتك ؟
- شهد على محمود علام كذبا
- ولم ؟
- كان بينى وبين حريمه فساد ، وكان يعلم جليلة الأمر ، وحدث أن قضت المحكمة بإعدامه ، فدفن عبد الهادى بك الجندى رئيس النيابة آنذاك أن يقاد من المحكمة إلى السجن على قدميه ليكون مثلاً للناس ، وكنت مطلق السراح أقف بين جمهرة المتفرجين ، فأشرت له بيدي إشارة الشامت المستهزئ وقلت « مبروك » فأسرّها وطلب من السجن أن يدلى بأقوال جديدة كانت هى اتهامى بالاشتراك وأدانى القضاء وقضى على بالأشغال الشاقة المؤبدة .

— ولكن القضاء لا يمكن أن ينزل هذا العقاب الخطير إلا بأدله مقنعة .

— أقسم رب الكعبة أنى لبرىء .

— فما اسمك ؟

— محمود البهى .

انصرفت عن الرجل وعن المستشفى كله ، وبلغنا بعض محال الصناعات فحدثت  
فريقاً من المجرمين عرفت من أحدهم أن لقبه « البهى » .

— أبينك وبين البهى الآخر قرابة ؟

— نعم .

— فما تهمة ؟

— إنه اشترك مع محمود علام .

— وهل كان شريكاً حقاً ؟

— بل برىء .

— أوافق أنت مما تقول ؟

— نعم .

— فكيف حكم عليه ؟

— (مبتسماً) يمكن كان عمل حاجة ثانية .

— هل تعرف أنه كان أجرم جرماً آخر ؟

— نعم .

— قتل ؟

— نعم ، مرة واثنين وثلاثة .

— ولم يحكم عليه فى تلك الحوادث ؟

— كلا ، بل لم يوجه إليه مجرد اتهام .

— إذن فهذا خلاص ذاك !

وقلت في نفسى حائراً : « وذلك معنى جديد للقصاص ، إنه هنا مقاصفة بين دينين ! » .

ولكنى لا أنكر أن الشك عذب نفسى ؛ إن هذا الكتاب الأثير عندى الذى يحمل عنوان « السر فى خطأ القضاء » والذى نقله مسعود وأحمد رشدى عن كتاب « جرميه » الموسوم باسم Comment Se font les Erreurs Judiciaires ، هذا الكتاب قد أشاع الحيرة فى فؤادى ؛ إن ما يرويه من أخطاء القضاء الفرنسى التى فضحتها الشواهد المادية شىء كثير خطير ؛ أفيمكن أن يكون محدثى صادقاً ؟ ليت أنى أستطيع الرجوع إلى ملف تلك القضية الشنيعة لأقرأه قراءة قاضٍ يتحمل أمانة الحكم ، إنها هذه المرة أمانة الحكم على الحكم ، أمانة القضاء فى القضاء ! . . .

ولكنى قد هدأت نوعاً حين سمعت حديث « البهى » الثانى الذى زعم أن قريبه قد لقي العدل عن طريق الظلم ، وقضى فى أمره بالصواب عن طريق الخطأ ؛ قالوا القضاء إلهام . . . فتلك يد الله ، إننى لأؤمن بالعدل الإلهى مبكراً أو متأخراً ، إننى لأؤمن به إيماناً لا يتزعزع ، وإنى لأخشى أن يكون حرصى على تأكيد هذا المعنى مغرياً لى بتصديق حديث البهى الأخير .

\*\*\*

ومن حدثتُ رجل فاحم اللون :

— ما جريمتك ؟

— قتل

— لماذا ؟

— للسرقة

— وبلدك ؟

— الحجاز

— وهل سرقت ما كنت تريد ؟

- نعم ، ٣٠٠ جنيه .
- وماذا تم فيها ؟
- موجودة ، أمانة عند آخر .
- فهل تظن أنه سيعطيك إياها بعد خروجك من السجن ؟
- نعم .
- فهب أنه أنكرها .
- لا يمكن ؛ الشرف يمنعه .
- فهب أن « الشرف » فاته ، أمبلغ أنت الأمر للحكومة ؟
- كلا .

— خوفاً من أن يناله عقاب الشريك في القتل ؟ أم خوفاً من أن تعاقب أنت ولا عقاب عليك بعد أن تستوفي الجزاء ؟

لم يجر الرجل جواباً ، كان يحمل نفساً غير صريحة لم يطهرها هذا التكفير الطويل فمنعني الوصول إلى ما اشتقت إليه ، كنت أريد أن أعرف هل في نفسه هذا « النبل » الجزئي الذي يوجد عند نوع من المجرمين بالنسبة لزملائهم ، ولكنني ظفرت منه بمعنى آخر من معاني الشرف ، هو هذا الذي يمنع شريكه من اهتضام حقه . أي شيء في الوجود أكثر تعقيداً من نفس الإنسان ؟

\*\*\*

وحاورت ثالثاً وجدته مهلل النفس ضاحك الأسارير :

- قتل أيضاً ؟
- نعم
- لماذا ؟
- ظلم .
- ومن ظلمك ؟
- من شهد على .

- من يكون ؟
- صديق ، اختصمنا فثأر .
- أى نوع من الصداقة كانت ؟
- صداقة الليل .
- فما موضوعها ؟
- الخروج للسرقة ، فإن اعترضنا معترض قتلناه .
- وقد قتلت فى غير الحادث الذى أدنت فيه ؟
- نعم ، مرة ، مرتين ، ثلاثة .
- ألم تكن فى حادثة منها عاملاً لحساب غيرك ؟
- كلا ، لا أقبل .
- إنك تقتل للسرقة ، أى للمال ، فما الفرق بين هذا وأن تقتل بالأجرة أى للمال ؟
- إن من المجرمين من يريدون « شهرة الرجال » ويتعففون عن أن يكونوا أجراء للمستأجرين ، ونحن لا نخرج للقتل فى ذاته ، وإنما نخرج للزهو والسرقة ، فإن اعترضنا أحد قتلناه .
- وقد لاحظت أن كثيرين من المجرمين يحزمون عماماتهم بالطريقة الخاصة بمذهب السبكية ، فاستوضحت أحدهم الخبر ، فقال إن بعض أشياخ هذه الطريقة نزل السجن « مظلوماً » وقد خرج بانقضاء العشرين عاماً ، ولكنه انتفع بها فى التبشير لطريقته بين نزلاء السجن ، وهكذا كسب له أكثر من خمسين سبكياً ؛ قلت للرجل : « ففيم يفرق مذهبكم عن سائر مذاهب المسلمين ؟ » قال : « بل نحن مسلمون ، وإنما نقف عند الكتاب والسنة ، فإذا تساهل غيرنا لم تتساهل » . قلت : « فمثلاً » ؛ قال : « إن شيخنا ينهى عن الحديث فى محل الأدب ، لأن الملائكة مكلفون بقيد كل ما نقول فإن نحن تحدثنا فيه فقد أرغمناهم على ملاحظتنا داخله ، وهذا لا يليق فى حقهم »



وحدثت مجرمًا صغير السن يبدو عليه أنه لم يفارق الحلقة الثالثة :

— إنك إذن قريب العهد بهذا المكان ؟

— كلا ، بل أنا على وشك مبارحته .

— إذن فقد حملته صغيراً ؟

— نعم .

— وكيف يحمله الأيفاع الصغير ؟

— قتلت .

— ومن قتيلك ؟

— أبي .

— وذنبه ؟

— تعجلت لإرثه .

— فقد كان باخلا .

— نعم .

— ولكن النتيجة : لا حرية ولا إرث ، فإن القتل من موانع الميراث ؟

— جهلت .

— وماذا كنت تصنع ؟

— قد أحرزت « المتريكلشن » .

— ولم تكمل ؟

— كلا ، لم أستروح متابعة العلم فأقمت مع أبي بأرضه الواسعة بشبلنجة ،

وطلبت منه ذات يوم نقوداً أذهب بها إلى القاهرة فألهو حيناً فرفض ، فجزنت

وصعدت إلى غرفتي كثيباً وليس في ضميري سوء ، ولكنني عرجت بحجرة

أبي فدخلتها ونمت فوق سريره ، وكان من عادته أن يضع مسدساً تحت رأسه

فلمسته يدي عرضاً ، فحملته ويممت شطر والدي فأفرغت رصاصة في جسمه فسقط

جثة هامدة ! . .

- إذن فالفكرة تولدت بمجرد ملامسة المسدس لا أثر الغضب ؟
- نعم .
- ولكن فيم كان دخولك حجرة أبيك ؟
- مصادفة .
- أى خواطر خطرت لك قبيل تنفيذ القتل ؟
- لا شيء .
- ألم تفكر في طريقة الهرب ؟ ألم تفكر في إمكان القبض عليك ؟ ألم تفكر في نتيجة القتل ؟ ألم تفكر في عطف أبيك عليك ذات يوم ؟
- كلا ، لم أفكر أى تفكير ؛ إن هـى إلا لمسة المسدس فالإسراع إلى القتل !
- وماذا تنوى أن تصنع بعد مغادرة السجن ؟
- الإنابة إلى الله والاستقامة .
- ولكن ماذا ستصنع بحياتك وأنت بعد في سن مبكرة ؟
- سأعيش في أرضى .
- إنك لا تملك أرضاً منذ أن قتلت أباك .
- إن أهلى يزورونى وقد وعدونى أنهم سيعطونى عن طيب خاطر ما قضى القانون أن ينتقل اليهم ، أى نصيبى .
- أفئن كان حديثهم تصبيراً وعزاء ، فماذا أنت فاعل ؟
- كلا فإنهم يعطفون على .
- قلت فى نفسى : هـذا مجرم لم يتحجر فؤاده بعد عشرين عاماً فى قطع الأحجار ، إنه حسن الظن بالناس ، بل بالأقرباء أيضاً ، إنه يؤمن بالرفق والرحمة والفران ...
- وأردت أن أمتحن صدقه من حيث أمكننى الامتحان فانتهزت فرصة معرفتى بعض أهل شبلنجة وسألته : أتعرف هاشماً ؟ قال : نعم الدكتور هاشم الحكيم ، قلت : وتعرف سلامة بك ميخائيل ؟ . قال : نعم ، وهو قريبى ؛ قلت لقد مات

منذ قريب ، فهل وافاك نبأه ؟ قال كلا ؛ وتتبع أساريه أتربص بها مظاهر التأثر ونوعه ، فلم أجد من ذلك شيئاً ، وسألته : هو قريبك ، وهو محام قدير ، فهل تولى الدفاع عنك في تهمتك ؟ قال نعم .

ليت أنى أستطيع الرجوع إلى قضية الرجل لأرى مدى صدقه بالقياس إلى هذه الوقائع المادية .

\*\*\*

ولقد تذكرت — حين لاحظت عدم تأثر الرجل بنبأ موت قريبه ومحاميه — ما يقال عن تبدل إحساس المجرمين ، حتى أنهم ليلقون من العذاب المادى ألواناً لا يحسونها كما يحسها السليم من الإجرام ؛ وقد حدثنا أحد ضباط السجن عن « العروسة » التى يجلد عليها مخالفو لوائح السجن ، فقال : إن المجرم يتلقى الجلدات صابراً غير شاك ، وإنه ليجد من العار الشديد أن يتلوى أو يصرخ ، فإن أفلتت منه صرخة ، فهو المعير بها بين ذويه ، وهو المشهر بأنه « صوت تحت العروسة » وروى الدكتور محبوب أنه شهد واقعة جلد وكانت الجلدات المحدودة عشرين فأتمها الجلاد والمجرم هادى كأنَّ الضرب فى حديد بارد ، وعندئذ تلفت باسمًا وقال لجلاده : « وكان خمسة لأجل خاطر البهوات » يريد المتفرجين من الطلاب . . .

\*\*\*

وفى انصرافنا ألمنا بحجرة مأمور السجن ، ولاحظت قوائم من الرخام كتب عليها : فكتور هيجو ، جوليانو دو مديشى ، عظيم من سكان فلورنسا الخ ، ولم أجد على القوائم شيئاً ، ولاحظ المأمور دهشتي ، فقال : « إنها لتماثيل تصلح الآن ، هي تماثيل صنعها المسجونون ، نحتوها من الجبل الذى يقطعون حجارتها ، وقد برعوا فى النحت إلى درجة أعجب بها أستاذ بمدرسة الفنون الجميلة أيما إعجاب » . وعلمت أيضاً أن الزهريتين الكبيرتين الموضوعتين على باب السجن الخارجى هما من نحت بعض المجرمين . . لقد حفوا مدخل السجن بالأزهار ، ولكنه إناء للزهر

ولا زهر . . . كنفسي مجرمة بلا عطف وحياة في الجبل بغير حرية .

\* \* \*

آن أن نخرج . وداعاً أيها المسجونون . ويا أيها السجن إنك لتشتمل على  
مذنبين فدعني أرجو ألا يكون بين ضيوفك التاعسين أبرياء . إن في خارجك طلقاء  
أفلتوا من العقاب . فليكن ؛ ولكن نفسنا الإنسانية لا تحتمل أن تنطوى  
أضلاعك الحديدية على برىء .  
الوداع ؛ ولنغير لقاء ..

\*\*\*

القاهرة في مساء ٢٩ مارس ١٩٤٠

فأنتي أن أسجل في يومية أمس أن مجرمًا ممن حدثت ، قال لي إن القتل  
الذي ارتكبه كان قتلاً « بالإشناع » يريد أنه مثل بالجثة فسألته أكان القتل  
تأراً لعرض ؟ قال كلا ، وإنما قطعنا عضو التناسل تضليلاً للمحقق ، حتى يتجه  
هذا الاتجاه ويشتبه فيمن يكون بينه وبين القتل ترة على نساء ! .  
ولكن المحقق لم يضل ، فإن محدثي قائم في « طره » ! . .

\*\*\*

القاهرة في مساء ٣٠ مارس ١٩٤٠

في مقطم اليوم تحت عنوان « القتل المسلوق » ، قال مراسل الصحيفة  
السكندرية :

« رويت أمس خبر العثور على جثة رجل مقتول ومنكل به في جهة الشاطبي  
ضباح أمس . وقد ظهر أن هذه الجثة وجدت مقطعة إرباً بطريقة فنية تدل على أن  
الجاني أو الجناة يحسنون أعمال القصابة . أما لما بدأ سلق في الماء قبل وضعها في  
الأقفاص التي وجدت بها فالظاهر أن ذلك كان لإخفاء الجريمة بغسل الدم قبل

نقل الجثة إلى المكان الذي وجدت فيه . ومما استوقف نظر المحققين أن إحدى أذنى القتيل مفقودة ، فاستنتج من ذلك أن الجناية حدثت للثأر ، وهذه عادة درج عليها بعض مجرمي الصعيد ، فإنهم يرسلون إحدى أذنى الضحية إلى ذويهم إشارة إلى أنهم قد انتهوا من مهمتهم الإجرامية .

لم أكد أقرأ هذا الخبر حتى تذكرت ما قصته على مجرم طره وسجلته أمس من اللجوء إلى « الإشناع » أى التمثيل تضليلاً للمحققين . ترى أكان صلم الأذن في هذا الحادث لغرض التضليل عينه ؟

\*\*\*

### الدفن في مساء ٥ أبريل ١٩٤٠

سليت نحو ثلاثة أعوام متتالية وأنا مشترك في أومنبوس الجيزة ؛ لم أكن أطلب بإظهار بطاقة الاشتراك إلا نادراً ، مرة في الشهر على التقريب . ولكن الحال تغير منذ أيام ، أصبحت أطلب به كلما ركبت ، ولاحظت أن ما يجرى على يجرى على سائر المشتركين ؛ ثار فضولى فسألت فعرفت أن مفتشاً قد ضبط طبيباً وجيهاً متلبساً باستعمال اشتراكه ستة أشهر بغير تجديد . . . . . صفحة من التضامن الاجتماعى المعكوس ! . . . رذيلة الفرد الواحد تنضح على الجماعة ، خطأ المرء يصيب بالويل أنداده « وكما يموت الجميع فى آدم سيحيا الجميع فى المسيح » تلك كلمات القديس بولس . . . . . والشركة ؟ وحققا ؟ والطب ؟ وكرامته ؟

هذه سرقة منفعة بغير جدال ، ولكن القانون قد أهمل مع الأسف تجريمها ، إن هذا الفعل الشائن يبقى مجرد جرم مدنى ، ولكنه لا يرقى ، أو لا يهبط ، إلى مرتبة الجرم الجنائى فى تشريعنا . كان مصيباً ذلك المستشار المصرى حين نشر فى كتاب العيد الخمسينى للمحاكم الأهلية مقالا نبه فيه إلى بعض الثغرات فى التشريع الجنائى المصرى ومنها أنه لا يعاقب « من يستأجر عربة وهو عالم عدم قدرته على

أداء أجرتها . لم يكن خيالها ، فها هو ذا رجل مثقف قد ترخص لنفسه ذلك الاغتيال لحقوق غيره ، وهو أولى بالعقاب من مستأجر العربى ؛ رحم الله قاسماً أميناً ، كان لهذا الرجل حسُّ المصلح الاجتماعى المرفف : إن حدة بصره أرتته ما لم يره غيره من المصلحين ، إنه لم يتعلق بالمسائل الواضحة الكبرى وحدها ، لم يُبدِ ويُعيد في الفلاح والعامل بكلام مرسل على عواهنه قد يصبح ضرره بهما أكثر من نفعه ، ولكنه خاطب الأمة كلها في ضميرها الجمعى ، إنه نشد المصرى الصالح ، إنه نبهه إلى أمور صغيرة دقيقة لا تفتن إليها إلا النفوس الشاعرة الحساسة ، ولكنها مع ذلك جليلة الخطر ؛ أذكر اليوم ما قرأته طفلاً في كتاب الترجمة الذى كان بين إيدينا بالمدارس الابتدائية : أذكر هذه النبذة التى اقتبست من كلمات قاسم أمين وفيها أنهى باللائمة على راكبى الترام الذين يتواطأون مع عماله على اغتيال حق الشركة ، ويتقاسمون الغنيمة معاً حين يدفع الراكب للعامل نصف ما يجب عليه للشركة فيحفظه العامل لنفسه ولا يعطى الراكب بطاقة ! . . إن الإصلاح الحق يجب أن يتجه في مثل هذه الناحى ، يجب أن تتعلم الأمة الأمانة العملية قبل كل شيء . إن الفلاح الثرى الصحيح المتعلم قين أن يخون نفسه ويخون أئداده ويخون وطنه إن لم تتعهد الأمانة في كيانه ؛ وليست الأمانة أمانة في المال وحده ، إنها أمانة في كل شيء : أمانة في آتهام الناس وفي مدحهم ، أمانة في القول ، ودقة في النقل ، ورعاية للمواعيد ، وحفظ للمهود . ونحن نعيش في مجبوحة من الخيانة : موظف الحكومة لا يسرق أموالها ولكنه يسرق أوقاتها ويؤدى عمله كيفما اتفق ؛ موظف العمل الحر همه الأول أن يتساوى مع مخدمه ، فهو يسرق أسرارته ، وينشئ البلائق مع عماله وزبائنه استعداداً لمنافسته ، وهو فوق ذلك يخونه في ماله ينتقصه ، أو في عمله يهمله ؛ وعامل المدن آلة يجنى تدمرها على كفايتها ؛ ومدرس المادة مضيع موقوت الإذاعة ؛ ووكيل المحامى سمسار لغيره من المحامين ؛ وهذا يترخص لنفسه آتهام الناس بالإفك ؛ وذلك الناشر يزور الأمر على القراء ؛ وهذا المحامى يقول جاء في المحضر كيت وشيء من « كيت » هذا لم يرد ؛ ومحدثك السليم

النية يلخص لك الأمر أو يروى لك الخبر فيستعمل عبارات اليقين حيث لا يقين ،  
ويتصدى بالنبأ فتفهم أنه شاهد عيان ، وما هو إلا سامع عن سامع عن سامع ممن  
قال : سمعتُ والعهدة على الراوى . . .

ضروب من الخيانة أرجو أن تُدمغ بالتحقير والتجريم ، وأن تتجه جهود  
المصلحين نحو مطاردتها فى صورها المنوعة .

\*\*\*

القاهرة فى ٧ أبريل ١٩٤٠

فى حجرة المحامين بمحكمة مصر تسترسل الأحاديث وتستدعى الذكريات .  
تحدث زميل من خير الزملاء علماً وخلقاً ومحاماةً ، فروى من أخبار شبابه  
الأول فى المهنة القصة الآتية :

كان يعمل فى بنى سويف وعهد إليه موكل أن يرفع دعوى مدنية سنادها  
ورقة دفع بها إليه ؛ أقام الدعوى وأودع الورقة فى القضية ؛ جاء المدعى عليه فطمعن  
السند بأنه مزور ؛ ارتبك موكله ووسوس له كاتب المحامى الذى فصله من عمله أن  
يقول : « إنه سلم المحامى ورقة صحيحة فاستبدل بها هذه الورقة المزورة التى يطعنها  
خصمه ، وقد كانت الورقة المزعومة ورقة كاملة من الفولسكاب ، أما هذه التى  
استودعت ملف الدعوى فلها ثمن هذه المساحة ليس غير » ، واستشهد الموكل  
بشهود دعموا قوله ، وتلفت المحامى إلى نفسه يتلوّمها ، لأنه كان غمراً لم يتحوط  
لمثل هذه الادعاءات فلم يستمضِ موكله على الورقة المسلمة إليه ، ولم يتركه يودعها  
المحكمة بنفسه . . . ولكن عين الله تسهر حتى على المهملين أحياناً . . . نظر  
المحامى فإذا الورقة التى أودعها المحكمة ثابتة التاريخ أى أنها دُفعت من قبل أن  
يتسلمها إلى هذا الموظف القضائى فوضع عليها علامته وختم المحكمة فى تاريخ  
تقديمها إليه وأعطى لهذا العمل رقه المتسلسل ودوّنه فى الدفتر المعد لهذا الأمر  
أمر لإثبات التاريخ . . .

راجع المحامى هذا الدفتر الذى يتضمن البيانات الخاصة بالأوراق ومن تقدّم

لإثبات تاريخها وموضوعها فإذا به يقرأ في القسم الأبجدي الذي يتضمن اسم موكله أن هذا الموكل قدم ورقة وصفها الموظف في دفتره بأنها « تُمَن فرخ » وأنه — أى الموظف — لاحظ أن في ظهرها آثار كتابة مكشوفة فرفض أن يثبت تاريخها حتى رفع الأمر إلى قاضى المحكمة فأشار بإثباته مع النص في الدفتر على هذه الملاحظة . . .

أحس المحامى بأنه قد انتشل من وهدة وأن اتجاهه إلى البحث في دفتر إثبات التاريخ إنما كان إلهاماً من الله أفسد به كيد الموظف المفصول والموكل الغادر والشهود الحاشين ؛ وأراد أن يقيم دعوى البلاغ الكاذب أو القذف على موكله فاستعطفه وقال له إنك لتعلم خفة حلمى وتعلم أن فلانا موظفك هو الذى حرصنى فقال لى إن المحامى يستطيع أن يخلص أما أنت فإن تؤخذ فلا ملاذ لك ؛ قال المحامى : وقد اخترت أن أقتنع بعذر الرجل وأن أسكت . . .

قلت أنا وقد ارتديت ثوب الواعظ : بل كان عليك أن تأخذه بوزره ، وأن تأخذ شهوده بشهادة الزور وموظفك الغادر بما حرّضه عليك ؛ إن المفسدين إن يُرخّ لهم الحبل يستطيعوا ، وقد كنت على وشك أن تضيع بما دبّروا فأظفرتك العناية الإلهية بشيء كان فى آن واحد دليل براءتك ووثيقة زورهم ؛ لم يكونوا إذن ليجدوا مخلصاً من يد العدل ولكنهم وجدوه فى صدر ضحيّتهم ، فى هذا الترفع الآثم والعطف المجرم ، إنها كلمة كبرى ما قال على : « إن الغدر بأهل الغدر وفاء عند الله ، كما أن الوفاء لأهل الغدر غدر عند الله » .

ومع ذلك فما كنا لنريد غدراً . . . إن قصارى ما نطمع فيه لهو الجزاء .

\*\*\*

الرفى فى ٥ أبريل ١٩٤٠

يوم السبت الماضى كنت فى محكمة عابدين ؛ أنا بنى زميل من محامى دمنهور فى الحضور عن موكلته التى خاصمها بنك التسليف العقارى وأقام عليها دعوى



يستأديها عشرة جنيهات ، ودعواه أنها طلبت من البنك عقد قرض ودفعت تأميناً قدره ثلاثون جنيهاً ثم عدلت عن إتمام الصفقة ، وبما أن البنك أنفق فيما يقول أربعين جنيهاً في التحضير للعقد فهو يطالب بالباقي وقدره جنيهات عشر ، راجعت قائمة الحساب التي تقدم بها البنك فرأيته قد رصد أتعاباً للمحامية عشرة جنيهات ! قلت للقاضي إن هذا البنك قد أنشئ خصيصاً للترفيه عن الزارعين لا لإرهاقهم وإن له محامين تجرى عليهم أرزاق شهرية لقاء أعمالهم ، وأخصها تجهيز العقود ، وإن الصفقة لم يتم فلم تحصل المنفعة ، فحسب المرأة أن تفقد جنيهاً الثلاثين وخليق بالبنك أن يترك حساب الأتعاب لغيره من المصارف التجارية البحتة التي ترهق الشعب وتشاركه أرزاقه . . . لم يحكم القاضي بعد ، فقد أرجأ النطق بحكمه ثلاثة أسابيع .

\*\*\*

### القاهرة في ٨ أبريل ١٩٤٠

عدت من محكمة الوايلي حيث نظرت معارضة الأستاذ العقاد ضد وزارة المواصلات ؛ ترافعت ، وبدا من مناقشة القاضي لممثل الوزارة أنه اقتنع بعدالة مطلبنا ، وقد أبقى النطق بالحكم إلى آخر الجلسة .

لاحظت خلال انتظاري دور القضية أن القاضي تجهّم لكاتب من الكتبة العموميين وقال له متهمًا : « تعال ترفع ! كفاية أنتم وخلوا المحامين يقفلوا مكاتبهم ! » كان القاضي بادي الاستياء ؛ ليت هذا الاستياء الشريف يحل صدور القضية جميعاً ، وليته يتخذ مظهرًا عملياً بتنظيم تدخل هذه الطائفة الخطرة في دور المحاكم . لقد أثبتت بعض القضايا الجنائية أن توثيق العلاقات بين الكتبة العموميين وكتبة المحاكم أدّى إلى سرقة أوراق من قضايا ، واستتبع عقاب فريق من هؤلاء وفريق من أولئك ؛ ولكن هذا الشر ما زال مستفيضاً ؛ إن الكاتب العمومي أو كاتب المحامي الذي يكون كاتباً عمومياً هما الصق بأقلام الكتاب وأقلام المحضرين من

المحامى ومكتب المحامى مهما يكن ؛ فى تحديد الجلسات وفى إنجاز الإجراءات للأول ما يشاء وللثانى اللوائح والإجراءات وتعليمات القاضى وأوامر الرياسة وما إلى ذلك من الحواجز والموانع . إن شبح المحامى شبح مكروه ، إن مجرد دخوله قلم الكتاب أو قلم المحضرين يقابل بالازورار ، إنهم يرون فيه رقبيا على ما يفعلون ، إنهم يرونه أجنبيا يقتحم داراً ليس من أهلها ! . .

الصَّغار فى مصر !

والصَّغار فى مصر !

\*\*\*

### القاهرة فى ٩ أبريل ١٩٤٠

حكمت محكمة الوايل بقبول معارضة العقاد وإلغاء الحكم الغيابى ورفض دعوى وزارة المواصلات . الحكم قد صادف الصواب بغير نزاع ، فإن من المبادئ البديهية السكينة أنه لا أجره بغير انتفاع ، وأنه لا تعويض بغير ضرر ، والوزارة كانت تطلب اشتراك القسط الثانى لا عن الخطيين الأصليين بل عن الفروع Switches مع اعترافها بأن الخطيين الأصليين نُقِلَ بموافقتها إلى منزلين آخرين فلست أفهم كيف يتاح للمشارك استعمال خطوط فرعية داخلية لخطوط أصلية لم تعد فى حيازته ، ولست أفهم كيف يتاح له استعمالها وقد نقلت فعلا من مكانها ، من تلك الدار التى كانت فيها صحيفة وانتهت فيها صحيفة ؟

والتلفون لم يبق فى الصحيفة إلا سبعة يوماً ، ومع ذلك فإن الرجل كان قد عجل للوزارة اشتراك ثمانية أشهر ونصف ، فلم تكتف الوزارة بهذا وجاءت تستأديه اشتراك الستة الأشهر الباقية ، فإن عقده كان أربعة عشر شهراً ونصفاً ؛ وكانت الوزارة تحتاجنا بأن المشترك قد أقر كتابةً بقبوله « بقاء الخطوط الفرعية باسمه على أن ترفع مؤقتاً » وهى قد استصدرت منه هذا الإقرار عند قبولها نقل الخطيين الأصليين إلى مشتركين آخرين عيّنهما هو لها وأدّيا إليها القسط الثانى ؛

قلت للمحكمة أن هذا الإقرار كلام يتهافت أوله مع آخره ، وإلا فما معنى بقاء الخط الفرعى باسم المشترك على أن يُرفع مؤقتاً ، وما مدى هذا التوقيت وما غايته ، وكيف تُتصور عودته إلى الانتفاع به في حين أن الأصل لم يعد عندي ولا عند المصلحة بل عند آخرين ؟

لو أن الوزارة كانت تستأدى قيمة القسط الثانى عن الخط الأصلى بفرض أن المشترك تركه قبل انتهاء مدة العقد ، كما فعلت معى ذات عام ، لو أن الأمر كان كذلك لكان موقفها مفهوماً إلى حد ما ، لأنها عسيّة أن تزعم مثلاً أن المشترك قد استنفد خلال المدة الأولى من الاشتراك الألفى مكاملة المسموح له بها ، ولكننا هنا أمام خط فرعى ، خط فرعى أخرس لا يتصل بغيره ولا يتصل غيره به ، وهو قد أُزيل عن مكانه فأصبح حجراً في اليم ، ولكنه مع ذلك في نظر الوزارة حجر نفيس ، من احتكّ به ذات مرة وجب عليه أن يؤدي ثمن هذا الاحتكاك المقدس كذا من الجنيهاً وكذا من القروش ! . .

\*\*\*

اتصلت بالموكل تلفونياً بعد الجلسة بيوم وبعض يوم . . قال مبتدئاً : « إن غاب رسولك » قلت : « وجواب الشرط ؟ » قال : « رجّيه » ؛ قلت متكاذباً : أما اليوم فقد كذب المثل ! . . قال : هكذا ؟ - قلت : نعم ؛ قال إن المحاكم تحكم بهذا الرأي على أساس أن العقد ملزم وأنا عمدت إلى المعارضة لإبراء لدمتي فإننى لم أستسغ من الحكومة هذا التعنت ولم أر لنفسى أن أشاركها فيه إلا مرغماً بحكم القضاء ، وعلى كل فقد أتعبتك وأنا أشكرك

قلت : إننى قد خسرت أكثر منك ، فأنت خسرت جنيهاً قليلة لا تبلغ الستة ، أما أنا فقد خسرت اللقب الذى خلعتّه على الذى خلعه الفرنسيون على الأستاذ Boideleau فأسميتنى « المحامى كاسب القضايا » وأسموه : L'avocat "gagneur des procès".

قال : كلا ، فإن حقك في هذا اللقب لم يعد قابلاً للسقوط منذ أن نجحت في

قضايا فلان المشهور بالنحس ونكد الطالع ومن يتغلب على هذا النحس كله خايق أن يستحق هذا اللقب مهما يخسر من قضايا لغيره ! . .

كنت قد بلغت ما أريد من تدليل النفس أولاً ثم من المتعة بهذه الشهوة التي أحسبها من بقايا غريزة حب التعذيب المركبة في طبع الإنسان والتي اتخذت في بعض الأحيان صوراً محزنة فكانت Sadism نسبة إلى ذلك الماركيز الذي زعموا أن شهوته الجنسية ما كانت لتَرْضَى حتى ينهال على أنثاه ضرباً فيُسيل منها الدماء .

كنت قد بلغت ما أريد من هذا وذاك ومن أمر آخر هو التمهيد للخبر الحسن بالخبر السيئ ليكون وقعُه أقوى وأحب ؛ ولعلِّي قصدت إلى أمر أهم من هذه كلها هو إجراء هذه التجربة لأرى كيف يكون وقع النبأ على مثل الأستاذ العقاد فقد ألمت في بعض يومياتي هذه بما يسبق إلى ظن الأفراد وألسنتهم حين يخسرون دعاوَاهم من تجنُّ على القضاء ؛ ولقد أجريت التجربة : لم يبدُ من الرجل سخط على الحكم بل سبقني إلى تبريره بأن العقد ملزم ، وإنما اتجه سخطه كله فأفرغه على المصلحة الحكومية . . .

آن إذن وقد بلغت ما أريد أن يعرف الحقيقة ؛ قلت : فما قولك يا أستاذ في أنا قد كسبنا اللقب والقضية في آن واحد ؟ أجاب مبتهجاً : إنك تهناً حقاً فإن هذا المبدأ لو تقرر لأنقذ كثيرين من عنت هذه المصلحة التي لا بد أن تعدك منذ اليوم خصماً من خصومها ؛ قلت في نفسي : « لقد نهتني إلى أن موعد أداء القسط الثاني عن تلفون المنزل قد حان منذ أول هذا الشهر فلأبادرن إلى أدائه قبل أن تستعمل المصلحة « حقها » في قطع المواصلات لتعيدها ثانية بعد اقتضاء خمسين قرشاً ! . . .

وفي الطريق لقيت الأستاذ العقاد فقال إن هذا الحكم جدير بأن ينشر أو ينشر عنه خبر . . . أحسست أن الرجل يريد تحية لي وخجلت من هذا الإعلان على حسابه فأبدت أنه « لا لزوم » ! . . .

## بورفؤاد في صباح الجمعة ١٢ أبريل ١٩٤٠

بورفؤاد ! وما الذى قدم بي بورفؤاد ؟

إن ابن بطوطة لا يستقر ولا يطيل الثواء في مكان من شغفٍ شديد بالسياحة وحنين لا يقاوم إلى المجهول . . ولكنه هذه المرة قادم في عمل . . ومع ذلك فإن عمله ما كان يقتضيه أن يغادر القاهرة مساء الخميس ؛ كان يكفي أن يغادرها مساء الجمعة فيلم مع الليل ببورسعيد ويتوجه إذا كان صباح السبت إلى محكمتها فيترافع عن هذا المتهم الذى قضت عليه محكمة الاسماعيلية بالحبس شهوراً أربعة في قتل بغير قصد ولا تعمد فاستأنف حكمها إلى محكمة الزقازيق فأحالت أمره إلى هذه الدائرة المتنقلة التى استحدثتها وزارة العدل منذ أسابيع وقضت بأن تسير إلى بورسعيد مرة كل أسبوعين لتتظر قضاياها وقضايا جيرتها المستأنفة تخفيفاً عن الناس وإشفاقاً عليهم من أن ينتقلوا هم إلى العدالة في الزقازيق ؛ نظام أقرته وزارة العدل بالقياس إلى هذه المدينة وبالقياس إلى غيرها كالفيوم ودمنهور ، وإن دمياط — كدأبها على القرون — لصابرة تنتظر . . .

كان يكفي أن يغادر القاهرة مساء الجمعة ، ولعله كان مستطيعاً أن يغادرها صباح السبت على متن هذه الطائرة التى يشغفه ركوبها وترضى مصريته مصرتها وتتسق مع رفعة آماله وتعالى مثاله ؛ ولكن الجو عظيم كعظماء « وولزى » غدار متقلب الأهواء غير مأمون الجانب ، والأمر يتعلق بمتهم يقف على حافة السجن والأمل في تبرئته قليل غير أن الواجب يجب أن يؤدى أيّاً كانت النتائج ، ولعل رحمة الله قد ناطت بكلمات المحامى خفضاً من قدر العقاب أو وقفاً لتنفيذه ؛ وإن المحامى لينسى أن يقول كلمة في دفاعه فيعود على نفسه يعنفها كل تعنيف ويتلوها أشد التلوّم ويستقر في نفسه يقين بأن موكله كان لابد راجحاً قضيته لولا نسي هذه الكلمة والله يعلم أنها كلمة لا تقدّم ولا تؤخر والله يعلم أن هذا هو حكم المحامى الصادق عليها قبل أن يدلى بدفاعه ولكن نسيانه قولها قد أضفى عليها كل هذه

الأهمية وحاطها بهذه الهالة الساحرة ؛ ذلك شأن المحامى بالقياس إلى كلمة أو نقطة فكيف إذا غاب عن متهمه وتركه بغير دفاع ؟ لقد حمّل البريد مذكرة مطولة ضمّنها دفاعه وأرسلها إلى المحكمة تتقدمه بخمسة أيام ، ولكن المذكرات فيما يقولون ليست إلا كلاماً بغير روح ، وإن للكلمة المنطوقة سحرها العجيب على مدى الأجيال وفي مختلف الميادين ! . . ثم منذ الذى يكفل للمحامى ألاّ تتجاهل المحكمة مذكرة دُفِعت إليها دفعا بغير قرار يصدر منها وقبل أن تسمع فى الأمر مرافعة ؟ إن المحامى الكهل يكرر عمل المحامى المبتدىء وسيكرره إن قدر له أن يشهد الشيخوخة ، ذلك أنه فى تقديره عمل نافع للموكل : إن ذاكرته ووقت المحكمة لا يتسعان لقول كل شيء ، وإن محاضر الجلسات ليست فى أكثر الأحوال إلا ترهات تلميذ غبي ، وإن المحكمة حين يمثل أمامها الدفاع المكتوب ستأخذ نفسها بتمحيصه ، فإما قبلته وإما رفضته رفضاً لا تستطيع أن تسوقه بغير أسباب .

\* \* \*

الجو عظيم له نبوة ومعتبة يالها معتبة . . . ولكن القطار الذى يسير يوم الخميس سيسير يوم الجمعة ، فما الذى يحملك من القاهرة قبل أوان الرحيل ؟ هو دعاء هذا البلد ، هو بعض حياتك الذى خلفته فى بورسعيد ! . . . فلا أعد إليها إذن ولا حَيِّينَهَا تحيتها من شرفتها هى لا من هذا المكان . . .

\*\*\*

بورشعير فى مساء الجمعة ١٢ أبريل ١٩٤٠

كان ذلك منذ ثلاثة عشر عاماً يوم قال لك الطبيب إن فيك داءين يحتاجان إلى مبضع الجراح ، فأما أحدهما فلا ضير أن يبطل رحيله ، وأما الآخر فضعيف سوء ، إما غلبته على أمره ، وإما تريت معه فاستفحل خطره وغلبك أنت على أمرك . . .

كنت قد انتهيت من أداء امتحانك ، وكنت قد شبت عرضاً وتقليباً وترجيحاً في هذه الثروة العلمية الفنية الرائعة ، ثروة الزعفران ، وألمت ببلدك شهراً أو بعض شهر ، وطار إليك على أمواج البحيرة صيت هذا الجراح الإنجليزي القائم في بور سعيد ، فأخذت سمتك إليه وقد أعلنت أنك ذاهب لاستشارته ، وأضمرت أنك ذاهب لتسلم بدنك إلى مبضعه ، وأجرى الرجل العمليتين ذات مرة واستأصل الداءين ملحِقاً الهين بالخبيث ، وأقت في مستشفى شهرأ ونصف شهر وحيداً إلا من هذا الفلاح الفج الذي أرسلته أسرتك ليكون مؤنساً لك ، فانهز الفرصة وجلب معه ولده العليل الميئوس من شفائه فجعله في سرير إلى جوارك في الحجرة التي كان مفروضاً أن تكون لك وحدك .

ليتك صورت عواطفك آنذاك ! . ليتك قادر على تصويرها الآن . . .  
لم تكن قد بلغت بعد التاسعة عشرة ، ولكنك كنت في أوج جدك ، وفي أوج أملك ، وفي أوج خلقك .

كنت صادق العاطفة ، صادق الوطنية ، صادق العطف على الناس .  
كنت تعمل ، وتعمل في سكون . . وكان لداتك وغير لداتك يدهشون لجلالك على العمل والإنتاج ، وأنت تدهش صادقاً من أنهم يدهشون .  
كنت تريد أن تكون شيئاً ، وكنت توقن أن ستكون شيئاً ، وكنت ترجو ألا تمضي عن الدنيا إلا وقد عملت لوطنك عملاً صالحاً . . كنت ما تزال بعد ذلك الفتى الذي طرح مدرس الإنجليزية عليه وعلى زملائه في السنة الثانية بالمدرسة الخديوية موضوعاً للإنشاء : « من أحب أبطال التاريخ إليك Your favourite character in history » ، فأقبل وكأنما يتحدى مدرسه يكتب عن مصطفى كامل ، فإذا ما أتم القول في بطله تلفت إلى نفسه وكتب ، وهو الحي ، في جرأة سافرة : « ولقد مات البطل ، مات في فبراير ١٩٠٨ ؛ وفي يوليو من ذلك العام نفسه قد خرجت إلى الحياة ، أترأه إحياء القدر بأن المولود الجديد هو تكلمة البطل المفقود ؟ تلك عقيدتي ، وتلك غايتي في الحياة » .

كنت ما تزال ذلك الفتى ، لم تزده خمسة الأعوام إلا جديداً يؤكد غروره ،  
ومديحاً يثبت يقينه ، وتحصيلاً يرهف مطامعه ويوسع الآفاق أمامه ؛ — مضى  
سعد إلى الأخرى وأمسى بطلك الأثير ، ولكن مصر التي عظمُ باسمها مصطفى  
وعظمُ باسمها سعد ، هي مصر الخالدة التي لا تتغير ، ولا يدرك حبك ذاتها  
فتور . . .

أيها الطامع في البطولة ، أيها المدخر نفسه لوطنه ، أيها السائر على درب المجد  
والخلود . . . إنك لتُلقى نفسك للمرة الأولى في حياتك إلى مبضع الجراح ، وإنك  
لتهيب الموقف وتغلو في تقدير خطورته ، ولكنك تقدم ، وإنك لتسأل المرض  
في استحياء قبل أن تقع الواقعة أترى تنجح العملية ؟ فيجيب هذا القدم الثقيل  
ورأسه إلى أدواته يرفع فيها ويضع : « العلم عند الله » ! . . أيها القدم الذي لزم  
من حياتي خمسين يوماً ، إنك لا تدري وقع كلمتك ؛ أقبلت عليك في سؤال من  
يلتمس الاطمئنان ، وفي نفسى أن تجيب ضاحكا : « إن هذه عملية من عمليات اللهو  
لا خطورة فيها » ، أقبلت أسألك وقد هيأت نفسى لأصدق جوابك الذي أعدته  
أنا لك فجاء الجواب مخيباً للأمل ، بل جاء الجواب مشبطاً للعزيمة ! . ولكنك  
تقدم لا تتردد ، لقد عزمتم في نفسك أن تكون العملية ولا بد أن تكون ، ولقد  
اشتد ولعك بهذا الشاعر الفرنسي الذي أسموه شاعر الفكرة الرومانتيكية ، لقد  
اشتد تأثرك بهذا الرواقى الذي صور موت الذئب في بعض صوره الخالدة ، والذي  
أطلق على لسان بطله المحاصر تلك الأبيات التي ملكت عليك أمرك ، والتي  
ما فتئت تتغناها في وحدتك مسموعةً وغير مسموعة :

« الصياح والابتهال والبكاء

كل ذلك مخجل على سواء

فانشط في أداء رسالتك مهما تكن ثقيلة وطويلة

في انتظار أن يدعوك الصوت إليه

عندئذ تحدد مثالى : ومُتْ بغير كلام ! . . . » .



لا شكاة ولا تردد . . . ولكنك تنظر إلى موقفك متحسراً ؛ لأن اختطفتك الموت ليأخذن عليك سبيل العمل لمجدك ولأسرتك ولوطنك ؛ إنك حريص على أن تحيا ، إنك تكره الموت لنفسك وللناس . . . ولكن من أنت حتى تعترض إرادة القدر ، ونظام الكائنات ؟

ونجحت العملية كأنما كان ممكناً ألا تنجح ! . . . وظهر لكبارك لشأنها في نص برقيتك التي أبرقت إلى أسرتك فقد كان حمداً لله على أن « نجحت العملية » ! . . . ولكن عملية نفسك قد بدأت منذ أن انتهى عمل البضع . . . بدأت مع هذا القدم الثقيل الذي لا أدرى كيف استساغ جراح إنجليزى مثقف أن يجعله ملاك مرضاه ! وبدأت مع هذا المؤنس الذي لا أنس فيه ، وبدأت مع هذا الألم النفسى الممض الذى طويت عليه جوانحك لأنك لم تر إلى سريرك قريباً ولا صديقاً ؛ كنت رواقياً ولكنك بقيت إنساناً يمزقك الألم لأن قومك لا يقدمون فتراهم ولكنك لا تنطق ولا تشكو ولا تطلب بل إنك لتسرف فتكتب إلى والدك تتقدم إليه في ألا يجشم نفسه من أجلك عناء السفر ! .. ومضت أسابيع وأقبلت والدتك وشقيقك الأكبر إبراهيم . . . قدما مع الفجر ، ركبا من أجلك الليل في هذه البحيرة التي تقترن في نفسك بالتاريخ والسحر والتي تصل مشواك بمشواهم فاستيقظت على فرحة لم تطل لأن الزيارة وجهٌ نهاري . . . ويلم بنفسك ضيق شديد ولكنك لا تبدى ولا ترجو ولا تشكو . . . أتراها مهمتك في الحياة أن تمرض وحيداً في انتظار أن يدعوك الصوت إليه ؟ وأي وحدة ؟ إنها الوحدة المشوبة بفدٍم ثقيل . وأنيس لا أنس عنده . . .

\* \* \*

أتذكر حزنك الشديد حين انتهى إليك نبأ إقالة الوزارة النحاسية الأولى . . . فارتفعت حرارتك وقلق طبيبك ؟ أتذكر رسائلك الإنجليزية إلى تلك الصحيفة التي كان طبيبك يدفعها إليك كل يوم فتقرأ فيها ما ترد عليه فلا تنشر الصحيفة لك رداً ؟ أتذكر يوم حمل إليك البريد خطاباً رقيقاً يبلغك الشكر من الرئيس

المُقال ويرجو لك الشفاء؟ أى غررٍ فى الحياة كنتَ حينَ أحزنَ نفسك أن تجد الخطاب مكتوباً على ورقة من أوراق مجلس النواب ، وإنَّ حمل طابع بريد كسائر الخطابات الشخصية ! . . كان مقياس النزاهة فى نفسك لا يحتمل هذه القصاصة من قصاصات الدولة ولا يستسيغ أن يتناولها زعيم فيخطط عليها خطاباً مهما يتصل سببه بالحياة العامة فهو خطاب شخصى ! . .

وأخفيت الخطاب عن الناس لا زهداً فى الزهو وإنما خشيةً على الرجل أن تقتحم الأعين خطابه فتجرح الألسن نزاهته ! . .

ما أحوجك إلى أن تضحك ضحكة تجلجل كصوت الموج الذى تشرف من مجلسك عليه ! . . بل ما أشد حاجتك إلى أن تبكى من أجل كثير ، أن تبكى من أجل نفسك ، ومن أجل مثلك ! . . أن تبكى من أجل غيرك ومن أجل وطنك ! . . أليس حقاً إذن أن هذا البلد يطوى جوانحه على بعض نفسك؟ أليس مفهوماً أن تحنّ إليه بين الحين والحين كأنما تزور فيه قبر عزيز أو تشوى منه إلى صدر حبيب؟ وفى ذلك المستشفى لهـيـت سـمـير الحمى بما حملت معك من روايات « شلر » ، لروح الأديب تحية وسلام فقد صرفتنى « لصوصه » عن ألم الجراح وسعار الحمى ، وملكت « لصوصه » على نفسى فلم أكـد أغادر المستشفى إلى دمياط حتى أخذت فى تعريبها وأخذت فى ضعفى أُملى التعريب على شقيقى محمد ولم أجـد صبراً يتسع لمراجعة التعريب فأنا أريد أن أرى اسمى فوق عمل مطبوع ينشر فى الناس ، وأنا قد انتويت بينى وبين نفسى أن أكون معرب شلر فلا أضيعن وقتاً آخر فى « اللصوص » فإن قراء العربية فى احتياج إلى أن يقرأوا بعدها « الحب والدميسة » و « ألعوبة القدر » و « ديمتريوس » و « فيسكو » وأنا قد انتهيت من قراءتها وجعلت للثلاثة الأولى ملخصات دقيقة وافية نشرتها بالفعل فى صحيفة البلاغ .

إلى المطبعة أيها الغر المتكبر الذى لا يسمح أن يعرض كتابه فى السكينة التى تنتظمه . . . إلى المخزن إذن وليكن هذا المصير زاجراً لك عن الاسترسال فى تعريب بطلك الذى فتتك وفتتك منه الاتجاه الوطنى الحماسى الخلقى الذى لازم ذلك

الدور من حياتك ! . . . ولتتصرم الأعوام لترى غيرك يعرب « الحب والدسياسة » وينشرها في الناس وفي نظارة الأوبرا حاملة عين العنوان الذي اخترته أنت ، ولترى آخر يعرب « فيسكو » ويجعل عنوانها « الطاغية » ولتطور أنت جوانحك على كثير فلو نجح عملك الأول لما وقفت عند حد . . . كنت في فورة نشاطك ، كنت مكثراً حتى في أوراق امتحانك ، حتى في خطاباتك إلى أصدقائك وكم ملك العجب والدك حين رآك ترسل خطابين في آن واحد يحملان عنواناً واحداً وقد أوشك أن يمزقهما حمل ثقيل . . .

أليس حقاً إذن أن هذا البلد يطوي جوانحه على بعض نفسك ؟ أليس مفهوماً أن تحن إليه بين الحين والحين كأنما تزور فيه قبر عزيز أو تثوى منه إلى صدر حبيب ؟ وأي شيء أعز من المثل الأعلى الذي تحطم ؟ . . . وأي شيء آثر عند النفس من أملها الذي تهدم ، أو أحب إليها من ذكر بعضها الذي مضى وكان خيراً ما فيها ؟

\*\*\*

بورسعيد ، فندق . . . في مساء ١٢ أبريل ١٩٤٠

نهض الفتى عن القبر ، قد نفّس على حافظته أشجان قلبه وتخفف بمناجاته من بعض وزره ! . . .

وكانما أقبلت نفسه على الدنيا فطوّف في الطرقات يتأمل ويفكر . . . انطلق إلى أمام على هذا الرصيف الذي يؤثره مصعداً البصر إلى هذا التمثال الضخم الذي يقف بين الشرق والغرب وبلغه فصعد الدرجات السبع : عدّها واحدة واحدة وأعجبه عددها كما أعجبه وضعها وقال : عظيم من عظماء الفن أحسن تخليد نفسه فخّله قومه وأنشأوا تمثاله آية من روائع الفن بمقدار ما أتيج له أن يفهم الفن : وجه طويل ملاً الحزم ما بين عارضيه فوق جسم ممثلي سامق ، ويمين تشير بأصبعها صوب البحر الأزهر وشمال قد نشرت صفحة . . . أتراها في خاطر التمثال مصوّر

القناة أم صفحة الحضارة ينشرها واصل الشرق بالغرب؟ ووسط الكليل الغار القائم على بعض وجوه القاعدة قد خطت هذه الكلمة اللاتينية منسوبة إلى رب التمثال : "A Pareiri Terram Sentibus" ! تداعت الصور متراصة على خاطر الشاب : رأى ، فى منظر ، الفلاحين يحفرون القناة تحت رقابة السياط اللاذعة كأنما تقمصت أبدانهم أرواح آبائهم بناء الهرم : حقق التاريخ القريب عذاب أولئك وروى الرواة غير متثبتين وربما مغرضين عذاب هؤلاء الأقدمين .

ورأى ، فى منظر ثانٍ ، حفلة افتتاح القناة وما كان من أجل شق القناة وعجب لقوم يبشرون للقرض من جديد !

ورأى ، فى منظر ثالث ، حلم الهندسة يتحقق وأمل الفراعنة ومحمد على الكبير يجوز الخاطر إلى الوجود ، رأى الشرق يصل الغرب هذه الصلة الحميمة المباشرة ، ورأى مصر تصيب إلى الشر بعض الخير . . . ومرت أمام عينية صورة الصباح من هذا اليوم حين عبر بورسعيد إلى بورفؤاد على هذا المعبى الذى جعلته شركة القناة صلة المدينتين وجعلت أجر العبور به مليمين اثنين للذهاب أما الأوبة إلى بورسعيد فبالجان . . . هذه البيوت الأنيقة يسكنها العمال وإن منهم لطائفة من المصريين تقل بيوتهم عن بيوت زملائهم الأجانب ولكنها بيوت حسنة على كل حال . . . وهؤلاء العمال الذين استبقوا مساكنهم فى بورسعيد . . . ها هي ذى أعمدة الطعام يحملها إليهم صبية صغار من بيوتهم إلى مكان عملهم فى بورفؤاد ؛ أخذته الغبطة حين رأى العمود يتألف من أوان ثلاثة ، فإن هذه الأواني لن تحمل البصل والزيتون الأخضر ولكنها تحمل فى أغلب الظن لحما وخضراوات لا بد أن تصيب منه ومنها أسر العمال كما يصيبون . . . بآرك الله فى الفن إنه يحمل الحضارة خيما ذهب ويحمل الثروة خيما حل ، والثروة محال أن تمضى دون أن تصيب منها سائر الطبقات بطبيعة العمل بل بطبيعة الأشياء لا بطبيعة الحقد الاجتماعى والكسل والتماس الرزق من السماء . . .

أيتها الشركة التى شهدت فى الاسماعيلية آثار خزنك بعد حكم القضاء بالدفع

ذهباً . . ليت شيئاً قياً من أسهمك بقى لهذه البلاد مدفوعةً أرباحه بالذهب  
أو بالورق أو بما دون الورق ! . .

\*\*\*

وكان ظن الفتى أن يأخذ في طريقه على هذا الرصيف الطويل الممتد حتى  
يتعب دون ميداء ، ولكن رجلاً من الشرط قد اعترضه في لطف وأدب مقدماً  
عذره بأنه ينفذ أمراً ؛ وقعت لهجة الشرطى موقعاً حسناً من نفسه ، وانفلت  
راجعاً حتى بلغ شارع كتشنر فأخذ يقطع ذلك الطريق الرجب الممتد دون أن  
يؤمل إدراك غايته . . إنه يعرف هذا الطريق ، وإن عجبته لا ينقضى من أن يظل  
حاملاً هذه الشارة وهو خير طرق المدينة وأعظمها . هذا شارع كتشنر ، وذاك  
ميدان دلسبس ، وقد مرّ حديث تمثاله ، وعلى الميناء نصبٌ تذكاري للجنود  
الزيلنديين والاستراليين في الحرب الماضية وتمثالٌ للملكة فكتوريا قد أقامه  
الرايا البريطانيون في بور سعيد فوق نافورة متواضعة وكتبوا عليه هذه العبارة :

The British subjects at Port Saïd hereby commemorate  
the 60<sup>th</sup> year of the reign of Queen Victoria — 1897.

لا بأس أن يحمل هذه المدينة دلائل هذا التعاون المصرى الغربى ، فإنها هي  
نفسها نتيجة هذا التعاون وعاصمة هذه القناة الواصلة بين الشرق والغرب ، ولكنها  
بعدُ المدينة المصرية الخامسة أو السادسة في كتب الجغرافية ، وإن كانت الثالثة في  
حقيقة الأمر وعند الذين يعرفون طنطا ويضعونها مطمئنى الضمير قبل الزقازيق  
مباشرة . . . ومدينةٌ هذا شأنها يجب ألا تُغيبَ فيها حصّة المصرية ، فتلك في  
الحق قسمة ضيزى كما يقولون . . . ومع ذلك فإننا حين نظفر بحصتنا لا نحصر  
كل الحرص على إعطائها طابعنا ، فهذه مصلحة الكورنثينيات قد مُصِّرت منذ  
قريب ولكنى إلى اليوم أقرأ هذه العبارة على ذلك البناء القائم في شارع سعيد :  
« مساكن حكما الكورنثينة » ؛ عبارة نقشت سنة ١٨٩٣ ، ومع ذلك فإن ذمتنا  
العربية اللغوية ما زالت راضية عنها وفي البلد مجمع لغوى كريم ! . . وكيف لا تقبل

ذمتنا اللغوية ذلك وهي التي قبلت وما تزال تقبل أن تقرأ هذه العبارة على عربات بولان «عربية الأكل» نعم عربية بياضين ، وإلا فما الفرق بين الحكومة النحوية وبين كلام العامة الذين يقولون «عربية» بياض واحدة ! . .

\*\*\*

وترث الشاب أمام مكتبة من هذه المكتبات الكثيرة التي لا يحتاج إلى وصفها بالإفريقية لأنه لم يشهد إلا مكتبة واحدة عربية ! . . وقف أمام واجهة مكتبة من هذه المكتبات الأنيقة فوقعت عينه على هذا الكتاب «عبودية الجندي ومجدها»<sup>(١)</sup> إنما سحره اسم المؤلف قبل أن يلم بالمؤلف ، إنه شاعره الأثير «الفرد دوفيني» ! . . ما أدق المصادفات ! . . إنه ليهبط هذه المدينة التي تقترن ذكرها في نفسه بذكر هذا الشاعر فيعترضه في طريقه وكأنه يذكره بنفسه ويطلبه بحقه عليه ، ويهز نفسه هزة قوية لتعاود سيرتها يوم كانت تتأثر وتتأثر به ! . . أقبل على الكتاب فاشتراه في حذب ظاهر ، ونقش اسمه عليه مقترناً باسم المدينة وتاريخ اليوم كأنما يحرص على جمع أجزاء هذه الصورة بعضها إلى بعض ويأبى أن تفوته سعادة الوجود مع هذا الشاعر في هذه المدينة في لحظة واحدة . . وإنه ليأخذ في قلب الكتاب فتزداد مسرته ويزداد إكباره لدقة المصادفة . . إن الشاعر قد ضمّن الكتاب مذكراته عن أعوامه الأربع عشر التي سلخها في الجندي ، إنها أعوام كانت تكون — فيما يقول — «هباء لو لم تصحبها عين يقظة ونفس قوية التأمل ، وخاطر يخزن الصور حتى يحين حين إخراجها على غير انتظار» . . . ما أحسن قول الشاعر ، أو الكاتب ، في مقدمته :

«حين يكتب المرء عن نفسه تكون الصراحة خيراً ما يوحى إليه»<sup>(٢)</sup> .

إنه ليقلب صفحات أخرى فيفهم سر العنوان : في الجندي مجدها ، مجد الدفاع عن الوطن ؛ وفي الجندي عبوديتها ، عبودية الضمير لما يأباه الضمير . . : العبودية

(١) Servitude et Grandeur Militaire.

(٢) Quand on parle de soi la meilleure Muse est la franchise.

التي فرضت على ذلك القائد الفرنسي أن ينفذ أمراً بإطلاق النار على ألوف من الأسرى أثر الانتصار ، فنفذ الأمر كجندى ، ثم مات من الأسى كإنسان ! . . وإن الكاتب لا يعدم وسيلة للتوفيق بين الجندية والضمير : إن العبودية يجب أن تكون مطلقة ، والخضوع يجب أن تكون تاماً حين يكون الوطن في خطر ، حين يكون الأمر متصلاً بالدفاع عن حوزته ، فإذا ما بلغ جنده الأوفياء من ذلك ما يريدون ، وتم لهم النصر فلا ضرورة لأعمال الوحشية ، لأنها لا تكون عندئذ إلا أعمال انتقام ياباها الضمير . .

لولا كسله لأقبل على هذا الكتاب يأكل صفحاته أكلاً لهما ؛ إنه يخاطبه ، إنه يتجاوب مع مشاعره ، إنه يتخذ موضوعه عبودية الجندية ومجدها . . والجندية هي بعض الحياة . . وهذه الحياة التي يعيشها والتي عاشها بين صفوف المحاربة وغيرها فيها حظها من المجد وفيها حظها من الرق ، ولكن أترأه مستطيعاً أن يوفق بين شطريها على نحو ما فعل الكاتب المحبوب ؟

أيها الشاعر العبقرى كم أود أن تتاح لى فرصة تعريب هذا الكتاب . . ولكنى سأرد نفسي إلى شيء من التواضع فأقصر أملى على قراءته كله . . . . .  
ولأقنع فى تحيتك بأن أجعل ختام يوميتى قولك فى مقدمتك :

« هذه لوحة متواضعة لشرط غامض من حياتى ، لن أحاول أن أبدو فيه شيئاً آخر غير نفسى ؛ وإن الحوادث التى أسردها فيها لا تظهر عظمة كما كنت أحب لها ، ولكن ماذا نصنع ؟ إن المرء ليس حراً دائماً فى اختيار الدور الذى يستهويه تمثيله ، والثوب لا نصيبه حتماً فى أكثر الأوقات مناسبة لارتدائه . »

\*\*\*

القاهرة فى ١٣ أبريل ١٩٤٠

عدت من بورسعيد . . .

ذهبت إلى محكمتها صباح اليوم حوالى التاسعة إلا ربعاً ؛ كانت قضيتى

الثانية والعشرين في قاعة طويلة من القضايا . . . سرنى أن أرى الهيئة منعقدة فهي إذن قد أقبلت في الموعد القانوني ؛ سألت عن قضيتي فعلمت أن الهيئة طلبتها قبل دورها ولم ينبهها المتهم إلى أن محاميه سيحضر ولم تنبيه هي من تلقاء نفسها ؛ عجبت لهذا ، عجبت لقضية تطلب قبل دورها دون أن يلتمس ذلك محام وتحرير السبب فقيل إن عضو اليسار مريض قد اشتد به المرض وإنه يقيم في الجلسة على مضض وقد استدعى قاضي محكمة الاسماعيلية ليجلس مكانه فرأت الهيئة أن تصفى القضايا المحكوم فيها ابتدائياً من محكمة الاسماعيلية حتى يفصل فيها قبل حلول قاضيا في الهيئة لأن من المبادئ المقررة عرفاً والعادلة والفهومة ألا يشترك القاضي الذي أصدر الحكم المستأنف في الهيئة التي تنظر استئناف حكمه . ولكن لي مذكرة في القضية . . . ألم تكن كافية لتنبيه الهيئة إلى وجود محام عن المتهم أم تراها قد حسبت — والمتهم لم ينبهها — أن المحامي قد اجتزأ بالمذكرة عن الحضور ؟

وقفت فاستأذنت الهيئة في طلب القضية رقم ٢٨ متجاهلاً ما علمته من الزملاء ؛ طلبها الرئيس ثم ما لبث أن قال : « نحن نظرناها وجعلنا الحكم آخر الجلسة » قلت : ودفاع المتهم ؟ قال : تفضل ترفع أما التلخيص فقد تلوناه ؛ لا بأس وترافعت . . . استطعت أن أكسب الإصغاء وأن أقول كل ما كنت أريد قوله رغم كثرة ميل الرئيس على العضوين خلال المرافعة وأردت أن أستوثق من وجود المذكرة فقلت في ختام مرافعتي إن النقطة القانونية ، وضحة توضيحاً أكثر في مذكرة أرسلتها بالبريد ولا أدري هل بلغت المحكمة ، فقال الرئيس : إنها في ملف القضية .

كانت الهيئة كيسة يسود الأدب خطابها للمحامين ولكنها يبدو لي أن عدد القضايا كان أكثر من الوقت ويبدو لي أن المرافعة الطويلة التي أدلى بها نائب وشيخ في قضية مخدرات نظرت قبل مرافعتي قد أخذت من المحكمة أكثر من الوقت الذي قدرته وقد اشتملت على كثير من التكرار ومن الكلام الذي لا يغني والذي كان صاحبه يتنازلاً عنه بمجرد مناقشة الرئيس إياها بشأنه . وقد اضطر



الرئيس أن يقول للشيخ وكان هو المترافع الثاني بعد النائب : « لسه حاجة ثانية يا أستاذ؟ » اضطر أن يقول هذه العبارة أكثر من مرتين يريد أن ما يسمعه ليس إلا تكراراً لا جديد فيه ؛ لى الحق أن آسف للتصرفين معاً ، لتصرف المحامى يكرر ويضيع الوقت وتصرف القاضى يقاطع المحامى بهذا السؤال أو يتركه يترافع ليهمس فى أذن زميل .

تمت مرافعتى وقيل الحكم آخر الجلسة ؛ عدت إلى القاهرة ولست أدري حتى الآن ماذا كان فى ذلك الآخر الموعود .

\*\*\*

### القاهرة فى ١٤ أبريل ١٩٤٠

دخلت قاعة جلسة محكمة عابدين الأهلية . . وجدت القاضى الهادى محتدماً فى مناقشة مع محامٍ يترافع ؛ لم ألبث أن فهمت أن هذا المحامى يترافع ضد زميل له فى قضية أتعاب . . إنه يزعم أن زميله — الذى لا أعرفه — قد استولى بطريق الإكراه الأدبى على جنيته واحد زيادةً عن المقدّم ! . . منذ الذى يلوم القاضى بل منذ الذى لا يشكر القاضى حين يسمعه يضحك فى وجه المحامى المترافع قائلاً : « أنا أفهم أن المحامى الذى يحضر ضد زميل يكون عنده كلام وجيه يقوله حتى يوجد المبرر لهذا الحضور » .

لك الشكر يا سيدى القاضى ؛ لقد كنت محامياً ناجحاً كفؤاً ، وإنك قد اقتعدت كرسى القضاء بجدارة ، وربما بخسارة ، كنت إسماعيل مجدى المحامى فأصبحت القاضى إسماعيل مجدى : فلك الحمد من المحاماة على أنك لم تنسها ، وأنتك تتنصف لها من نفسها . كثيرون غيرك كانوا محامين وأمسوا قضاة ، فلقى المحامون منهم عنتاً لا يرون مثله من القاضى الذى لم يلبس الروب الأسود يوماً . . ظاهرة عند المتمنعين تفسيرها : . . وقد يكون عند زملاء الأمس معاذيرها . . والتفسير والعذر كلاهما فى حيز علم النفس الذى يسع صدره كل شيء .

أيتها المهنة العجيبة . . يا مهنة العبودية والمجد في آنٍ واحد . . مَنْ فرَّ من حَرِّ لظاك لم يَسْلُ حلو جناك ، ومن أغمض العين عن نارك تسمّرت عينه الأخرى فوق جنتك . . كجِدُّك يثير الغبطة ، والراحل عنك لا يلبث أن يحنُّ إليك ويغبط المقيمين في رحابك . . ومن بعد يبدو رواؤك أبهى مما هو في الواقع . . والقاضى تجرح كرامته كلمة من مقتش . . والقاضى تؤذى عاطفته جملة ترد على أقلام زملائه الذين نظروا حكمه المستأنف إليهم ، أو نظروا طلب النقض المثار ضده . . في طبيعة الإنسان الذى كبت الغيظ وطوى الجوانح على غضاً أصابه من فوقه أن يفرج عن نفسه ، أن يطلق هذا التيار المحبوس من عقاله لينصب في مجرى أكثر انخفاضاً من مستواه . . ولكن تيار الغضب قد ينطلق انطلاقاً طبيعياً عادلاً ، وقد يصادف أهلاً لا يقوّمه غيره . . ومالى لا أكون منصفاً فأفترض أن من قضاة اليوم زملاء الأمس ، من يستبقى لمهنته القديمة إعزازها ، وذلك مصدر اشتداده حين يراها أحياناً تمرّغ في الوحل بأيدي فريق من بنيتها . .

\*\*\*

### القاهرة في ١٨ أبريل ١٩٤٠

يا بور سعيد تلك قضيتى الأولى في رحابك ، جاءنى الخبر أنى قد رجحتها . . تلك إحدى القضايا القلائل التى يظهر أثر الدفاع فيها حاسماً ؛ إن البراءة التى قضت بها المحكمة ليست إلا ثمرة لمجهود الدفاع فى مذكرته ومرافعته .

حفظت لى ودك يا بور سعيد ! . .

ولقيت النبأ ، قرأته فى خطاب زميل ، وكان عندى صديق يزورنى فلحظ على وجهى شيئاً بعد إذ فرغت من قراءة الخطاب وسمعته يخاطبني قائلاً : « لا تحزن » ما عرف من موضوع الخطاب شيئاً ولا سمع بالقضية ، ولكنه قال ما قال . إذن فهو وجهى الذى أوحى إليه قوله . . عجيب ! . . وإذن فأنت تلقى نبأ فوزك بالابتئاس . . لم يكن حزناً ما وجدت ، ولكنه كان تأملاً أسود قريباً إلى الحزن .

كان سؤالاً من النفس إلى النفس : أيها المحامي الذي سخرَ فنه وقانونه لتبرئة  
متهم ، أتراك اليوم راضياً عن نفسك وقد ظفرت بما تريد ، أم تراك آسفاً لأنك  
أهدرت دم قتييل وأغلقت باب التعويض في وجه ذويه ؟ حرية متهم — ولتكن  
حرية برىء — في كفة ، ودية قتييل في الكفة الأخرى ؛ أيهما يرجح في موازينك ؟  
من أدراك أن أم الغلام ليست في حاجة إلى بضعة جنيهات ترقأ دمعها إن استطاعت  
وتكفل لها الرزق شطراً من زمان ؟ من أدراك أنها لم تكن تعيش على أمل  
ركنزه في هذا الغلام الناشئ الذي اغتالته سيارة موكلك في منتصف العقد  
الثاني من حياته ؟

ولكن عزاءك معلق بأمل : إن القضية لم يكن فيها مدع مدنى يطلب  
التعويض عن دم القتييل ، وإن الحكم الجنائى النهائى قد صدر في خصوص الدعوى  
الجنائية ، فلعل أسبابه أن تترك ثغرة لأولياء الدم ينفذون منها إلى حقهم المدنى  
إن هموا باستيدائه أمام المحكمة المدنية ؛ إن الحكم الجنائى فيما يقولون مقيّد للقاضى  
المدنى ، ولكن هذا القول لا يصدّق على إطلاقه ؛ إنه يقيد بمقدار ما حكم به ،  
وقد تسمع أسباب البراءة بمناقشة المسئولية المدنية ابتداءً .

أيها المهنة يا ذاتَ المجد وأختَ الاستعباد ، كيف تجمعين بينهما في غمد  
واحد ، وكيف تلهين بإقامة أحدهما في وجه صاحبه في الزمن الواحد والحادث  
الواحد ؟ هذا هو المحامي لم يكذب زهو بما كسب حتى ران على نفسه إحساس  
الضعة ، إحساس الذلة والرق حين وجد فنه يسخر لإغلاق ثغرة الأمل الأخيرة  
في وجه أرمل ثكلى . .

جنديّة . . وجنديّة . . وتلك هي الحياة . .

\*\*\*

القاهرة في مساء ١٩ أبريل ١٩٤٠

ما زال في نفسى أثر ما دار بالأمس في جلسة الدائرة . . .

إن ما حدث قد صد نفسى حتى عن الكتابة ، ولو فى وصفه وتسجيله .  
كانت القضية دعوى رفعتها لموكل أمام الدائرة الجزئية مطالبةً بنحو سبعين  
جنيهاً ، فقضت بجميع الطلبات بعد جلسات طويلة متعددة ، وبعد مجهود قضائى  
مشكور ، توجّه حكم متين الأسباب . واستأنف خصمى فى اللحظة الأخيرة ،  
تعمّد هذا لأن الحكم الابتدائى كان مشمولاً بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة ،  
وموكلى الفلاح صاحب المصنع الريفى البسيط قد قصرت يده عن دفع الكفالة ،  
فكان حتماً أن ينتظر صيرورة الحكم نهائياً ، أى الفصل بتأييده استئنافياً قبل  
أن يستطيع تنفيذه .

وعرضت القضية للمرافعة فى جلسة أمس . ترفع محامى المستأنفين ، وقد كان  
حضرة الزميل النائب الأستاذ م . غ ، ثم جاء دورى فاستهللت بالتماس الفصل  
السريع فى القضية ، لأن تنفيذ الحكم معطل لما أبديت من فقر الموكل ، ثم قلت  
إن الدعوى محتاجة إلى شىء من البسط والتفصيل ، لأننا بصدد معاملة تستر فى  
ثناياها رباً غير مشروع ، وإن النائب الذى تقدم إلى وزير المالية يسأله : ألم يئن  
الوقت لإنشاء بنك للتسليف الصناعى أخذاً بيد الصناعة ، فى حاجة إلى أن يطلع  
على مثل هذه القضية ليرى أن إنشاء هذا البنك مطلوب ، لا لتشجيع الصناعة ،  
ولأنما لا تشالها من وهدة الربا الفاحش الذى يتشكل بأشكال مختلفة ، والذى  
سرت غدواه من يثأته الأولى إلى بيئات ما كان له أن يترعرع فيها

ثم أخذت فى تصوير منشأ القضية بأن موكلى صاحب مصنع صغير للألبان ،  
وأن صناعته تحتاج بطبيعتها إلى المال السريع لتمويلها ودفع أثمان اللبن أسبوعاً  
فأسبوعاً مع النفقات اليومية ، وهو لا يستطيع أن يبيع بضاعته بسرعة وإن  
استطاع فبئس من بخس ، ولهذا نشأت حاجته إلى أمثال خصمه ممن يتخذون شكل  
التجارة وشكل الوكلاء بالعمولة ليودع البضاعة عندهم ويسحب عليها بعض ثمنها  
حتى إذا نضجت للبيع وتحسّن السوق باعها .

كان الرئيس يحسن الاستماع ، فلما بلغت ذلك قال بهدوء : « إن المرافعة

التي نسمعها هي مرافعة اجتماعية ، والمرافعات الاجتماعية قد تكون ضرورية لمعرفة التكييف ولكنها لا تغني عن الدليل ، فما الأدلة ؟ » .

كانت المقاطعة قاسية وغير منتظرة ومفاجئة ، لأنه كان يحسن الإصغاء إلى ، وكان زميلاه الفاضلان أشد منه إصغاء واهتماماً . وقد كنت حضرت مرافعتي على نمط خاص متسلسل ، تسلمني نقطة إلى نقطة ، وكان لا بد من هذا الكلام الذي قلته ومن كلام آخر يليه ، ليستطيع القضاة أن يفهموا وجهة نظري ، ويلموا في جلسة بهذه القضية المتضخمة بأوراقها ، خصوصاً أن القضية لم يكن بها عقد اتفاق ولم تكن بها ورقة محاسبة ، وإنما قامت على واقعة استطعنا إثباتها ، وهي أن موكلتي سلم للخصوم عدداً من صفائح الجبن وتسلم منهم كمية من النقود ، وكان كلا الأمرين على دفعات ؛ وقد أكملنا هذا بقرائن ودلالات تؤدي إلى إثبات أن التسليم كان على سبيل الوكالة بالعمولة ، ثم حلت هذه العمولة وقلت أنها إن كانت بريئة وجب ألا تزيد عن رقم معقول عيّنناه في الدعوى وخصمناه وإلا كانت سائرة لربا فاحش ، واستندت إلى أن المشرع نفسه قد فطن إلى هذا فنص في المرسوم بقانونخفض لسعر الفائدة والصادر سنة ١٩٣٨ ، على أن كل « عمولة » تستر الربا الفاحش لا تعتبر ! . . .

ولأن الخصوم قد أنكروا أنهم تسلموا البضاعة على سبيل الوكالة وزعموا أنهم تسلموها على سبيل الشراء مع أن المبلغ الذي دفع عن كل صفيحة كان رقماً ضئيلاً ، صار من الواجب التصدي لخصومنا وبيان نوع معاملاتهم ؛ وصار من الواجب بسط الظروف التي ترغم أمثال موكلتي على التعامل معهم دون تحديد كتابي دقيق ، لتستطيع المحكمة أن تقدر هل هم قد اشتروا مني شراء حراً كما يزعمون ، أو هم قد تسلموا مني على سبيل الوكالة بالعمولة أو على سبيل التسليف بفائدة يجب أن تكون في حدود القانون ، سواء أسميت عمولة أم سميت فائدة .

كان لا بد من هذا كله ، ولكن مقاطعة الرئيس مشفوعة بمقاطعات متعددة من محامي الخصوم — واعترف بأن الرئيس نبهه إلى عدم جوازها — قد قطعت

سلسلة الدفاع قطعاً ، واضطرتني إلى أن أقفز إلى الكلام في التدليل المادى على أنهم لم يشتروا وإنما تسلموا باعتبارهم وكلاء ، ولم تكن الأدلة حاسمة بنفسها ، فقد كانت محتاجة إلى المقدمات وإلى التفصيل والتسلسل ، ولهذا قال الرئيس : إن المعاملة بدأت فوضى ! قلت : نعم بدأت فوضى ! . . قال : وما الذى منع موكلك من أخذ ورقة ؟ قلت : هو الفقر والاحتياج وطبيعة الصناعة ، وشفعت هذا بملاحظة لم أندم عليها فقلت : « وهكذا رجعنا مضطرين إلى المرافعات الاجتماعية ! » . وكنا قد احتكمنا أمام الدرجة الأولى إلى دفاتر الخصوم أنفسهم فأبوا تقديمها فسجلت المحكمة الجزئية عليهم هذا الامتناع ، فلما مثلوا فى الاستئناف تعللوا بأن الدفاتر بعيدة فى بلاد أخرى ، فقدمت للمحكمة شهادة من السجل التجارى ليس فيها ما يدل على أن للخصوم محلا تجاريا آخر فى تلك البلاد الخارجية .

وأخيراً قررت المحكمة أن تصدر حكمها آخر الجلسة ، وقد انصرفت آسفاً محطم الأعصاب ، متمجباً من أن تصدر هذه الملاحظة عن رئيس كان محامياً . . . . .  
ليكن ما يكون ، ولكن ليعرف القضاة الأهليون أنهم هم المسئولون الأول عن الوصول إلى هذه النتيجة التى لاحظها الكثيرون ، وهى أن المحاكم الأهلية كادت تخلو من المرافعات . . .

ولست أريد المرافعات ذاتها كفن جميل ، وإنما أريدها أيضاً لأنها تجلو الحق وتضع أيدى القضاة على نخاع الموضوع وتلخصه لهم ، وتجعل مهمتهم فى المراجعة مبسطة معبدة الطرق .

وطوبى لمصر يوم يعلن القضاة فيها ترحيبهم بالمرافعات الاجتماعية ويشجعون المحامين عليها ، ويشكونهم لأنهم يقصرون فيها ! . . .

وطوبى لمصر يوم يعرف القاضى أن مهمته أن يوجه التشريع بما يبدى فى أسباب حكمه ، وأن مهمته ليست مجرد مهمة قضائية ، وإنما هى مجموعة متشابكة إحداها المهمة الاجتماعية .

### القاهرة في مساء ٢٠ أبريل ١٩٤١

سألت اليوم عن الحكم في القضية التي تحدثت عنها أمس ، هو التأييد والإلزام  
المستأنفين بمصاريف الاستئناف ، ثم بمائة قرش أتعاباً للمحاماة !  
الحكم في صالحنا إذن والحمد لله :  
ولكنه لا يؤثر فيما كتبت ؛ إن انتقادی كله ما يزال مبرراً ، بل لعله قد  
ازداد بالحكم وضوحاً . . .

\* \* \*

أما الأتعاب ، أما قلّتها ، فقد كدنا نألفها حتى أوشكت أن أنهي هذه اليومية  
أو هذه الملاحظة بغير عرض لها . ولو كان الخصوم فقراء يُعَيِّمهم أن يدفعوا أتعاباً  
محترمة لتقدّم العذر بين يدي المحكمة ، بل لوجب الثناء عليها ، ولكنهم في  
الحقيقة أغنياء أغنياء ، فمتى يرتفع مستوى الأتعاب في قضائنا الأهلي ؟  
أقسم لقد تولاني خجل شديد حين كنت أمام موكل أسباني اختار التقاضي  
أمام المحاكم الأهلية بعد معاهدة مونترو ، وكنا بصدد تصفية حكم صادر له ضد  
موظف كبير سابق ؛ كان المبلغ المحكوم به نحو ثمانين جنيهاً ، وكانت الأتعاب  
المحكوم بها جنيهاً واحداً ! . . هنا قال الرجل الأسباني بعريته المحطمة : « عيب  
جنيه واحد عشان راجل ! » ثم قال إن المحاكم المختلطة التي كان يرفع قضاياها إليها  
من قبل كانت تحكم في مثل هذه الدعوى عيناها بعشرة جنيهات أتعاباً ، ولم يستطع  
خصمه نفسه أن يمارى في صدق هذه الملاحظة .

\*\*\*

### القاهرة في ٢٠ أبريل ١٩٤٠

منذ عامين اثنين مات أستاذي الجليل الشيخ أحمد السكندري . للرجل في نفسى  
معزة ، وذكراه في نفسى تتجدد ، على الأقل في المناسبات . .  
نبشت مذكراتي القديمة المهمة ، قرأت فيها ما يأتى :

القاهرة في ٢١ أبريل ١٩٤٨

شيئت بعد ظهر أمس المغفور له الأستاذ الشيخ أحمد السكندري عضو المجمع اللغوي . كان الفقيه أستاذاً لي وأنا تلميذ « بالسنة الثانية سادس » بالمدرسة الخديوية ، كنا نُحسّس بقلوبنا الصغيرة أن الرجل أكبر منا كثيراً ، وأكبر من باقي المدرسين الموجودين بالمدرسة ، أكبر بعلمه ، فقد كان بينهم من يفوقه بعشرة أعوام أو أكثر ؛ كنا نحس ، بغير أن يتكلم ، أنه مضطهد وأن الخديوية ليست مكانه ، وهكذا كان ؛ كان مغضوباً عليه هو وزميله في التدريس والفضل ، الشيخ مصطفى العناني ، فأبعدا من دار العلوم إلى الخديوية وعهد إليهما ، لا بالتدريس لفصول البكالوريا ، بل بالتدريس للفصول الابتدائية ؛ وهكذا كان من حظي أن ألقى دروس العربية في السنة الأولى على العناني وفي السنة الثانية على السكندري .

كان الرجل فياضاً تضيق نفسه بنطاق البرنامج ، فيحدثنا أحاديث شتى في متنوع ميادين الثقافة العامة ، وما زلت أذكر كم تبسمت في نفسي عندما سمعته يقول لي : « إن بلدكم دمياط وعندكم البحر ، فاذهب وقف على شاطئه وصيحّ واخطب حتي تعتدل راؤك التي تنطقها غيناً أو لا تنطقها راءً مضبوطة ، فقد كان ديموستين الخطيب اليوناني الشهير لا يحسن النطق فأخذ نفسه بالمران على شاطئ البحر يخطب للهواء ويرفع صوته فوق ضجيج الموج حتى صار من أخطب الخطباء » .. لقد تبسمت لأنه رحمه الله عاش ومات وراؤه غين أو راء غير مضبوطة ! .. ربما لم تكن بلدكم قريبة من البحر ، وإن انتسب لعروس الأبيض المتوسط ! .. ولكني رأيته في الصيف الماضي على شاطئ رأس البر ، رأيته متكوماً في عباءة سوداء ومتمدداً على كرسي من القماش طويل في الكازينو القائم على اللسان بالمصيف ؛ وفاجأته ، فهب الشيخ واقفاً وأخذ يتحدث حديث الحافظ الواعي ، الملم أدق الإمام بما يتحدث فيه من شئون ، وكان معي عراقي قدمته إليه هو المرحوم الأستاذ محمود السيد سكرتير المجلس النيابي والكاتب القصاص ، فظل يتحدث عن العراق جغرافياً كأنه زاره بنفسه — ولم يكن حتى ذاك الحين قد



زاره — وكأنه قد حفظ مواقعه وطابق بينها وبين مسمياتها القديمة ؛ كان يتحدث حديثاً غريباً بالنسبة لي أنا الذي مكثت في العراق أكثر من سنة ، وكل حديثه من الكتب ومن كتابات الجغرافيين والمؤرخين ! ! . . وقال لي المرحوم وهو في مجلسه برأس البر : « لقد فرغت من كتاب جديد ثم هربت إلى هنا لأكتب مقدمته » ورأيت الأوراق في يده ، ولكني لم أستطع أن أتلو منها شيئاً ، لأن خطه ، رحمه الله ، كان رديئاً جداً ، كان أردأ من خطي ! . .

ولقد سرت أمس في جنازته ؛ ذهبت قبل موعدها بنحو نصف الساعة ، فكان السرداق شديد الازدحام ، وجلست في أقرب مكان خالٍ يقع في أول المدخل ، وجاء الوزيران لطفی السيد وعبد العزيز فهمي فجلسا في كرسيين بجواري ، وألح عليهما أخوه عمر السكندري في أن ينتقلا إلى الداخل فأصرّا على الإبقاء ؛ وسنحت لي فرصة التفرس في الرجلين : كان لطفی السيد ساهماً في التفكير مطرقاً إلى الأرض كأنما يفكر في النهاية ، وكان عبد العزيز فهمي كثير الكلام ، حتى لقد سأل أخا الفقيد عن مرضه والأطباء الذين عالجوه ، كأنما كان يستصعب المصاب ، وكأنما كان يحس — أو يريد أن يحس — بأن الموت جاء قبل أوانه ، وأن ثمت تقصيراً من ناحية الأهل أو الأطباء ، ولكنني سمعت أخا الفقيد يقول : « كنا فكريها شوية انفلونزا ، ولكننا عملنا كل حاجة » .

وحضر الدكتور طه حسين فأخليت له مكاني وجلس منفرداً ، إذ لم يكن إلى جواره كرسي خال . ثم سارت الجنازة ؛ كانت طويلة جداً ، وظلت محتفظة بطولها رغم امتداد الطريق ، لأن طلبة دار العلوم شأؤوا أن يدوروا ليعرجوا بالجناز قسیر أمام مدرسة دار العلوم ليهتفوا قائلين : « دار العلوم تحييک يا فقيد الإسلام ، دار العلوم تحييک يا فقيد العرب » .

وفي الطريق قال الدكتور طه : « كان أستاذك يا عبده ؟ » قلت : « نعم ، في السنة الثانية فصل سادس بالمدرسة الخديوية » ، قال : « نعم ، كان يضطهده هو والبناني المرحوم علي بك عمر في ذلك الوقت » . وتكلم الدكتور طه عن

الفقيذ فقال : « كان مظلوماً في العهود المختلفة ، أُعطى أقل مما يستحق ، هو نموذج نادر من النوع القديم من الدارسين الدائبين على الحفظ والاستيعاب والجد وكان رغم عدم إلمامه باللغات الأجنبية يجعل أخاه أو غيره يترجم له كل ما يكتبه المستشرقون حتى يكون Au Courant ، كان رجلاً طيباً » .

سار الدكتور طه المسافة كلها حتى مسجد السيدة زينب ومن ثم ركب سيارة من سيارات الأجرة إلى منزله بالزمالك » . ا . ه .

\*\*\*

### الفاخرة في ٢٥ أبريل ١٩٤٠

أمور كثيرة أحسب أن الأوان قد آن لتحديد بها بيتي وبين نفسي . آن لي أن أضع دستوراً يبين الحقوق والواجبات ، وينظم الصلات بين هذه الأنفس القريبة المتعارضة ، التي تسكن إقليماً واحداً يسمى « أنا » .

أقبل شخص لا أعرفه ، قد منى إلى نفسه وقدمته إلى بطاقة من موظف حكومي يعرفني له قدم في الصحافة والسياسة ؛ وبدأ الزائر حديثه : إن ابن عمه من تلك الأسرة الطيبة بالحملة الكبرى ، إن أرضه مستغرقة بالاختصاصات والرهون وإنه قد لقي مشترياً لهذه الأرض يريد شراءها بعد تطهيرها من الحقوق ؛ وهو قد أنجز مساومة الدائنين جميعاً فنزلوا عن بعض ديونهم ، وبقي دائن واحد عرف من أبحائه أنني محامي ، وقد حاول التفاهم معه فاستغلق فهمه فيما يقول ؛ هو إذن يريد أن أقنع الرجل بما أقنع أنا به ، وهو يضع الأمر هذا الوضع الواضح : إن الأرض مستغرقة بالحقوق ، وأن تشبث الدائن بموقفه لن يضمن له استيفاء شيء ، فمن الخير أن يظفر بقيمة مهما تكن . وأظهر أوراقاً تبين ما أشار إليه من استغراق ثم أخذ يشرح ويفيض ، وفي ختام حديثه قال : « ونحن إخوان ومستعدون لدفع ما تطلب من أتعاب » ! . هنا ركني شيطان ، فنسيت أن الرجل زائر ، وأنه يحمل إلى بطاقة رقيقة ممن يطمع في شفاعته عندي ؛ تجهمت وسألته من يظنني

ومن أى الأنواع يحسب ذمتى ؟ تعلم الرجل وقال أليس هذا العمل مجهوداً ؟ وهل سينقدك الدائن مقابله ؟ قلت له ليس هذا من شأنك ، ولكنك قد أخطأت حين حسبت أن تؤثر فى بأتعاب ، وإن عليك أن تعتذر وتسحب كلمتك ! . . قال : « قد سحبتها » فكأنما انقضى كل شيء ، فعدت أصغى إليه ووعدته أن أخطب موكلى . . .

وانصرف الرجل ؛ سألت نفسى أى غضاضة فيما عرض ؟ إن الغضاضة أن يكون الأمر الذى يتحدث فيه الرجل عملاً عهد به الدائن إليك ؛ ولكن هذا الدين لا علم لك به ، فهو دين قديم قد نشأ قبل أن تكون محامياً ، وهذا الاختصاص قد أنجزه له محام مختلط ، وأنت لم تكن تعلم عنه شيئاً قبل أن يزورك هذا الزائر . إذن فالوضع الصحيح للمسألة أن زائر هو الذى يوكلك ، وأن الدائن هو — فى هذا الخصوص — خصمك ! . . لا غضاضة إذن أن تقبض أتعاباً ، وأن تحاول ما استطعت أن تظفر بأحسن حل يوافق المدين ولو على حساب الدائن ! هذا أمر ؛ والأمر الثانى أن الرجل لم يكلفك شططاً : لم يطلب إليك أن تكذب الدائن ، لم يطلب إليك أن تفتيه فتياً مدخولة ، وإنما عهد إليك فى أن تقنعه على ضوء ما تقنع به ، فلا غضاضة فى أن تقبل منه أتعاباً حتى لو كنت موكلًا من الدائن — لا من المدين — فى هذا الأمر بالذات ! . .

عجزت نفسى الدنيا عن أن تقنعه بدليلها الثانى مجرد إقناع ، ولكنها أفلحت فى إقناعى بحجتها الأولى كل إقناع ؛ غير أن نجاحها ظل مجرد نجاح نظرى فقهى فى عاجزة وستبقى عاجزة عن أن تعطى هذا الاقتناع نتيجة العملية ، ستبقى عاجزة عن أن تجعلنى أقول : « نعم » وأن تجعلنى أقبل هذه الأتعاب ! . .

حسب ؛ ولكن هل تحسب أيها النر المسكين أن هذه الحنبلية الحديثة تجد من يصدق وجودها كالأفلاطونية الحديثة ؟ أقسم أن موكلك الدائن سيعتقد — إن تخاطبه فى الأمر — أنك صاحب مصلحة ؛ وأقسم أنك لن تجد من أصدقائك من يصدقك حين تنهى إليه هذه القصة ! فإذن قد انتويت أن تخاطب الرجل ؟

ولم ترفض هذه الوساطة التي لن تجلب لك خيراً وهي فيما تعتقد ستعود عليك  
بالظنة ؟ إنك لا تستطيع أن تجيب . . . ولكنك لن تتخلى عن هذه الوساطة . . .  
إنك ما زلت أنت . . . تضع نفسك مواضع الشبهات عالمياً عاماً دون أن تفيد لنفسك  
شيئاً . . . تدافع عن هذه الشخصية السياسية أو العلمية أمام عدوها أو منافسها  
لتفقد عطف هذا العدو أو المنافس ، فإذا جاء دوره دافعت عنه في غيبتة أمام  
الشخصية الأولى لتفقد عطفها هي الأخرى . . . ورأيك لنفسك وفي نفسك لأنك  
عندها فوق ظنون الناس وآرائهم . . . أنت الشيخي « عبد الحسن » في نظر  
السُّنَّة ، وأنت السُّنِّي الغالي في نظر الشيعة . . . أنت المتعصب للشيء وضده . . .  
أنت العدو للرجل وخصمه . . . أنت مجمع المتناقضات ولكنك في الواقع مني الأبر  
لست عدواً إلا لشيء واحد هو نفسك . . . أنت صانع الخصوم مبدد الأصدقاء ،  
أنت الواضع نفسه في مواضع الشبهات فلتلقَ جزاءك العذل « ولتُبَّهم ولا  
أجر لك » . . .

\*\*\*

### القاهرة في ٠٠ مايو ١٩٤٠

أقبل هذا الشيخ الشهم الوقى يدعو إلى شاي يقيمه المحامون توديعاً  
« للرئيس » . . . هل يعبر هذا التعبير إلا طراز الهلباوى ؟ رئيس محكمة استئناف  
مصر قد بلغ سن التقاعد والنقيب السابق يدبر حفلاً لتكريمه . . . أنقذت المهدة  
رسم الاشتراك نصف جنيه وأداه مثل بعض زملاء . . . ولكن الأستاذ النقيب  
قد غادر القاعة وبدأ فريق آخر يعارض الفكرة ويعلن أنه يكره للمحامين أن يكرموا  
محمود باشا فهمي يوسف لأنه كان يعارض في فسح باب النيابة والقضاء أمام  
أسرة المحاماة . . .

لم أناقش صحة « الاتهام » ولكنني لم أرها تغير رأيي . . . إن الرجل إن عارض  
فمن رأى وعصبية للقضاة . . . فإنه كان يعلم أن يوم تقاعده وشيك الحلول فليس

يضير شخصه أن يملأ الحمامون كراسى النيابة والقضاء . إذن فللرجل رأى ، وهذا  
الرأى قد صوّروا على ما رأينا فى غيبة الهلباوى لا فى حضرته . . فلم لا يتسع الصدور  
لتقبُّل الأفكار ولم لا يتسع الأفق أمامنا فنفهم وجهة نظر غيزنا ونقدر بواعثها ؟

\*\*\*

### القاهرة فى ١٢ مايو ١٩٤٠

كنت اليوم فى محكمة الأزبكية . . . بين القضايا التى نظرتها المحكمة دعوى  
رفعها نذل من خدم أحد المشارب المشهورة يطالب صاحب سيارة بتعويض عن  
إصابة أحدثها بسائقه ؛ سأل القاضى محامى المدعى عن عناصر التعويض فقال : ثمانية  
جنيهاً أجر الطبيب المعالج + خمسة جنيهاً مرتب الشهر الذى تعطله المصاب  
خلال العلاج + خمسة عشر جنيهاً هى مقابل « البوربوار » الذى كان خليقاً أن  
يقبضه من العملاء خلال ذلك الشهر ! . . .  
وشهدت بعد ذلك صديقاً من رادة هذا المشرب يعمل فى بعض مصالح  
الحكومة بمرتب قدره ستة عشر جنيهاً ونصف جنيه . . لم أملك نفسى عن أن  
أداعبه على أساس هذه الموازنة الناطقة بين مرتبه ، ودخل المدعى الذى يقوم على  
خدمته . . .

ليتنى أعرف رأى المحكمة فى هذا التقدير ، فهى قد أخرجت النطق بحكمها  
إلى آخر الجلسة . . .

\*\*\*

### القاهرة فى ١٥ مايو ١٩٤٠

مهنة العبودية والمذلة ، ومهنة المسئوليات الجسام فى غير حرية . . أى مجد أجد  
اليوم فيك ؟  
مهنة قتل خطأ قضيت فيها محكمة تلا بالإدانة ، واستأنف للمتهم وعُهد إلى

بالدفاع عنه أمام دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة شين الكوم . . الجلسة الأولى اليوم وقد عهد إلى بالقضية أمس الأول ، المتهم مطلق السراح ، قدرت التأجيل ، ولكنني رأيت السفر بنفسى وقرأت القضية على سبيل الاحتياط . . استيقظت مبكراً لأستطيع أن أدرك قطار السابعة والثلاث ، فكان على أن أغادر منزلى بالدق في وقت مبكر جداً واضطرت إلى أخذ تاكسى من أقرب محطة إلى ، وأدركت المحطة في السابعة والعاشره ويمت إلى مكتب البرق القائم فيها فأصدرت برقية إلى رئيس الجلسة قلت فيها إني ألتس — نعم بهذا اللفظ — حجز القضية حتى أصل المحكمة . . ووصل القطار في موعده بعد ساعتين ، وأخذت عربة أبلغتني المحكمة بعد ثلاث دقائق ووجدت الهيئة في استراحة ؛ سألت كاتب الجلسة عن القضية فقال إن رقمها ١٧ في الرول ، وإنها قد حكم فيها حضورياً بالتأييد ؛ استأذنت على الهيئة ودخلت فلقيتني لقاءً حسناً ، وسألت عن القضية فقال الرئيس أنها قد فصل فيها بتأييد الحكم حضورياً لأن المتهم حضر .

— ولكنني أرسلت برقية أرجو فيها حجز القضية ريثما أصل .  
— إن البرقية وصلت وهي موجودة في الملف وتستطيع أن تعمل بها نقضاً .  
— ومن أدرانا أن هذا الأمر سبب مقبول للنقض ؟ وكيف يكون موقف المحامي حين يضطر إلى هذا الحرج كله في غير ضرورة ؟  
— إن موعد الجلسة هو الساعة الثامنة .

— نعم ، ولكن الجلسة ما زالت مستمرة حتى الآن ، وها أنتم أولاء في استراحة ، فكان من الممكن حجز القضية ريثما أحضر ، فإن انتهت القضايا كلها قبل حضوري فقد لزمتمني الحجة .

— أنا متأسف ، ولا حيلة لي بعد نطق الحكم .  
— لا أقل من أن تأذنوا بإثبات حضوري هنا بعد نظر القضية .  
— كلا ، فقد انتهت القضية بصدور الحكم فيها ، ولا مسئولية عليك ما دامت البرقية موجودة ، وما دام أن المتهم لم يقل لنا إن له محامياً فإنه يطلب انتظاره .

- ولكن البرقية لا تثبت أنى حضرت إلى شبين الكوم فعلا ، فلا أقدم إليكم ورقة أطلب فيها إثبات هذا الحضور ، ولكم أن تسجلوا عليها ما تشاؤون .. - كلا .

- إذن أنا مضطر أن أبرق اليك بهذا .

وكان الرئيس قد استحضر فنجالة من القهوة اعتذرت عنها ، فنظر نظرة العتاب والتأثر ! فاحتسيت منها قليلا خلال الحديث ، ولما انتهى عندما تقدم يمت وجهى شطر مكتب البرق فأبرقت إلى رئيس الجلسة أسجل عليه حضوري ورفضه لإثباته وأطلب إيداع البرقية فى ملف الدعوى ، وأبرقت إلى وزير العدل أنهى إليه القصة . . . وعدت إلى حجرة المحامين بالحكمة لا أكاد أجد نفسى من الألم الشديد الممض والهلم المختلف الألوان : ألم الضمير الذى يزعم أنى لم أؤد واجبي على وجهه ، ولست ادري ماذا كنت أستطيع أن أفعل فوق ما فعلت ، وألم الكبرياء من تصرف المحكمة أو تصرف رئيس الدائرة الذى يكشف استهتارا عجيبا بالمحامية ، أو بالمحامى على الأقل إن لم أقل بهما وبحقوق المتهم ، فإنى لا أرى عذرا يبرر صنيعه مطلقا ؛ لقد وصلته البرقية ، بداهة ، قبل أن يعقد جلسته ، وكان رقم القضية السابع عشر ، وكان عدد القضايا يناهز الثلاثين ، وقد بلغت المحكمة والدائرة لما تفرغ من قضاياها فقيم التعجل ؟ وفيما إهمال هذا الالتباس المتواضع ؟ إننى لأعرف قضاة تنتهى قضاياهم ولكنهم مع ذلك ينتظرون حضور الدفاع فى غرفة المداولة ويشغلون أنفسهم خلال ذلك بقراءة بعض القضايا المحجوزة للحكم . . وإننى لا أعرف أن محكمة أهملت مثل هذه البرقية من قبل . . بل إن أقل تصرف دأبت المحاكم عليه هو حجز القضايا للحكم مع مذكرات إذا لم يحضر المحامى أو إذا هى اضطرت إلى نظر القضية قبل حضوره . .

ولكن هيئة اليوم قد نظرت القضية وقد كان لها أن تؤجل النطق بالحكم إلى حين مع السماح بتقديم مذكرات خصوصا أن المتهم غير محبوس فإن الحكم الابتدائى إنما قضى بتغريمه عشرين جنيها ؛ بل كان للمحكمة أن تؤجل النطق بالحكم

إلى آخر الجلسة فإذا وصلت والجلسة قائمة استظمت أن أترافع ولم يفتني شيء . . . !  
ولكنها سمعت التلخيص ونظمت بالحكم فوزاً وللمتهم محام قد قطع نومه وتخل  
الغبار في هذا الطريق المرهق ليصل وينحني ويؤدي واجبه ويضع عن نفسه  
مسئوليته . . . !

مهنة العبودية والمذلة . . مهنة المسؤولية في غير حرية . . أي مجد أجد اليوم فيك ؟

\* \* \*

مهنة الكرامة والكفاح والمجد ! . . هكذا أسماك كوكب لامع في سمائك ،  
هكذا ناداك مصطفى مرعى وهو يقدم بين يديك كتابه عن المسؤولية المدنية بهذه  
العبارة الكريمة :

« إلى المحاماة ، مهنة الكرامة والكفاح والمجد : ذكرى أيام كريمة بين  
رفقة أعزاء » .

كانت حنين القاضى إلى عهده المتراجع ، كانت تحية الوسام الأخضر للروب  
الأسود . . .

ولكن موقعة اليوم ما بالها قد أنجحت عن انكسارك وكشفت ذلتك وفضحت  
ضعفك ؟ ما بال ردائك قد مُرقت مهابته وما بال هذا الوسام قد كبر عليه الاعتراف  
بمحض وجودك ؟

مهنة الكرامة والكفاح والمجد ؟

كلا ! إن هذا الثوب فضفاض ، إنه من شدة اتساعه يثبت أنه ثوب مخلوق  
لغيرك . . . حسبك أن تُردى إلى القناعة ، حسبك من الاسم ثلثه ، حقك  
منه هذا اللفظ الفذ وحده . . مهنة الكفاح والكفاح فقط . . . وليس الكفاح  
كله كريماً . . . وليس المجد بحظ الكفاح دائماً . . .

\* \* \*

القاهرة في ١٦ مايو ١٩٤٠

أنا منذ اليوم محامٍ شرعى !



نمة فكبرت أن أكونه يوماً ولكن هأنذا قد صرته .  
 وكنت اعترفت يوماً أن أزاول المحاماة المختلطة ، ولكن ذلك الذي اعترفته  
 حين ظفري بإجازة البكالوريا لم يتحقق ومن المؤكد ، بإذن الله ، أنه لن يتحقق .  
 ما أشد ما تلهو الأقدار بنا وتهزأ بالأحداث ! . . . كان اتجاهي الذي أقوه أبي  
 حين فرغت من الدراسة القانونية أن أنطلق إلى فرنسا فأنا لإجازة القانون منها ثم  
 أعود إلى وطني فأزاول المحاماة المختلطة ، ولكن ترددى المضحك عدل بي عن هذا  
 الطريق ، وكان لابد لكي يتم تهكم القدر وتُسْتَوْفَى صورة التناقض والمفارقة  
 وتنقلب أوضاع الأمور ، كان لابد من أن يتربص بي الزمن إلى اليوم حيث تقرر  
 لجنة قبول المحامين الشرعيين درج اسمي في جدول المحامين تحت التمرين ! . . .  
 كان البرلمان ينظر مشروع قانون لتنظيم مهنة المحاماة الشرعية ورأيت بين  
 مواده مادة تقصر حق مزاولتها على المتخرجين في كلية الشريعة بالأزهر الشريف ؛  
 إذن فالبدارَ البدارَ قبل أن يمسي المشروع قانوناً ، وهذه رخصة لم لا نفيد منها  
 قبل ألا تكون ؟ ومن يدري ؟ لعل خصومة أهلية تكون في مكتبك أن تُسلمك  
 إلى خصومة شرعية . . .

وسألت عن إجراءات الطلب : قالوا شهادة من موظفين من عمال الدولة مرتب  
 كل منهما لا يقل في الشهر الواحد عن عشرة جنيهات ( ! ) بأنك حسن السير  
 والسلوك وبأنك لم تدخل خدمة الحكومة المصرية من قبل وبأنك مقيم بالديار  
 المصرية ( ! ) ثم إجازة الليسانس ! . . .  
 قلت ولكني محام أهلي وهذه الصفة تفيد ضرورة أنني نلت ليسانس الحقوق ! . .  
 قالوا هكذا اجراءاتنا . . .

استسلمت ، وللمرة الأولى أخذت في البحث عن هذه الإجازة ، والحق أنني  
 لم أعرف لها مستقراً وانتهيت إلى السؤال عنها في كلية الحقوق فإذا بها ثابته فيها  
 لم تتحرك فسحبته ثم أخذت في تدبير الطلبات الأخرى ولم أستطع إلا أن أغبط  
 موظفي الدولة وأرثي لمحامي الدولة فإن شهادة اثنين من أولئك الموظفين الذين تُظلمهم

الدرجة الثامنة أو السابعة بظلمها الوارف المديد تغني حيث لا تغني شهادة نقابة المحامين الأهلين كلها على جلال قدرها وقدر نقبائها وأعضاء مجالسها . . .

\* \* \*

أصبحت إذن محامياً شرعياً ، وقد أدت الاشتراك فترتب لي حق الحصول على مجلة النقابة . . . وأخذت أقلب الأعداد فاسترعى نظري للوهلة الأولى محاولة تقليد مجلة « المحاماة » وقد أَرْضَى هذا كبريائي المهني ولكني لم أسترح إليه فإني أكره التقليد ، أكرهه لنفسى ولغيرى . المرء المقلد هو عندى امرؤ ممسوخ ، قد مسح شخصيته وألغى وجوده واقتسر طبيعته على أن تنحرف عن جادتها ، وهو في الوقت عينه مبدد يستبدل بحياة نسخة أو تمثالاً لحياة أخرى . . وهذه الحياة التي بددها ليست ملكه وخده ، إنها ملك الجماعة وملك الوطن ! . .

وأبعدت في القراءة نوعاً فإذا البحث الافتتاحي منطوق على كثير من الأخطاء اللغوية وإذا صاحبه غير كفؤ لموضوعه : إنه محام شرعى لم يجد في الفقه ما يغنيه عن الكلام في « المحاماة قديماً وحديثاً » وأنه كيعرض لمركز المحامى عند الرومان ، وإنه ليدكر أن الملك أنطيموس أصدر قانوناً سوى به بين رجال المحاماة ورجال الجيش لأنه أدرك « أن لا فرق بين من يحمم ( كذا ) الدمار ويصد عن البلاد غوائل العدو وبين المحامين الذين يدافعون عن المظلومين ويستردون إليهم حقوقهم » ! . . نعم ، ولكن المحامين فيما يظهر ليس من عملهم أن يحموا دمار اللغة العربية ولو كانوا محامين شرعيين وهكذا اغتيلت ياء « يحممى » ظناً أنها مجزومة بـ « من » السابقة عليها ! . . وهكذا حلت الياء محل الألف في فعل « بدا » مرتين في ذلك المقال ، وهكذا أدالت الدال الرشيقة لنفسها من الظاء الغليظة في كلمة « الحظر » بمعنى المنع ! .. أخطاء أشبه بأخطاء الإملاء فهل الأمر كذلك ؟ هل عميد الباحث إلى إملاء بحبته على كاتب ضعيف فكان الخطأ المذكور ؟ حتى هذا الفرع لا يمنع الانتقاد فقد كان على مصصح المجلة أن يؤدي عمله ، أن « يصصح » . .

\* \* \*

كفى ولننتقل إلى أحكام المحاكم :

أخذ نظري في العدد الثاني قرار صادر عن هيئة التصرفات الابتدائية يحمل تاريخ ١١ يونية ١٩٣٩ . في هذا القرار الذي أيد استئنافاً ذوق قضائي جميل وتصرف فقهي حسن .

وقف المرحوم محمد عزيز هيراتي الشهير بالهندي بعض أعيانه وشرط في وقفه خمسين جنيها مصريا تصرف سنوياً من ريع الوقف لجمعية مؤساسة العميان الكائن مركزها بالزيتون ؛ ولكن هذه الجمعية قد انقضت في عام ١٩٣٤ وحل محلها بالاتفاق معها « الجمعية المصرية لرعاية العميان » وتسلمت جميع من كانت الجمعية القديمة ترعاهم كما تسلمت معيها الكائن بالزيتون وأدواته ونهضت مكانها فعلاً في أعمالها وأغراضها ، ولكن المستحقين في وقف الهندي قد أبوا عليها أن تستولي على الحصة المرصودة في الوقف لجمعية مؤساسة العميان فتقدم معالي الأستاذ النقراشي باشا بوصفه رئيساً للجمعية الجديدة إلى هيئة التصرفات الشرعية بمحكمة مصر الابتدائية يطلب منها الإذن بصرف المبالغ المستحقة إلى جمعيته . أجابته الهيئة إلى ما طلب وقالت بين أسبابها ما يأتي :

« ومن حيث أن الواقفين الذين يقفون على الجمعيات يقفون في الواقع على جهات البر التي تباشرها تلك الجمعيات لأن الجمعية باعتبارها أشخاصاً مجتمعين غير معينين لا معنى للوقف عليهم وليسوا جهة من جهات البر التي يقصدها الواقفون وإنما جهة البر هي الأعمال التي تقوم بها من إدارة ملاجيء أو مدارس أو توزيع صدقات أو مؤساسة طائفة من الناس المحتاجين للمؤساسة ، واختيار الجمعية لجعل الوقف باسمها إنما هو كاختيار من يعهد إليه الواقف بتنفيذ وقفه . . . وليس الحال فيها كالحال في الوقف على مسجد معين أو حوض معين قد يكون مقصوداً للواقف فيه تعيين تلك الجهة نفسها مصرفاً لوقفه لا مجرد ما تؤديه من بر . — ومن حيث أنه ظاهر مع هذا أيضاً أن الجمعيات في النظم الحديثة إنما هي أشخاص معنوية تقوم بعمل

معين ويمثلها رؤساؤها أو بعض أعضائها حسب نظامها ولا تتغير شخصيتها بتغير من يمثلها . . . »

أما الهيئة الاستئنافية فقد أيدت القرار ولكنها أضافت إلى أسبابه « أن المنصوص عليه شرعاً أن للقاضي أن يصرف ما هو موقوف على المسجد أو الحوض إلى مسجد آخر أو حوض آخر إذا تخرّب ولا يحتاج إليه لتفرّق الناس عنه ، ولا فرق بين الموقوف على المسجد أو الحوض والموقوف على جهة خيرية تعذر الصرف عليها في أن للقاضي أن يأذن بالصرف إلى جهة أخرى » .

أعجبنى هذا القياس الأخير المختصر وبدا لي — على قلة إحاطتي بهذه البحوث الشرعية — قياساً معقولاً وفاصلاً وأعجبنى أن تحتاط الهيئة الاستئنافية فلا تجعل تأييد القرار مطلقاً بغير أسباب حتى لا يؤخذ من ذلك أنها توافق على ما جاء في القرار الابتدائي بشأن الوقف على المسجد والحوض .

هذا هو الذوق القضائي الحسن والاستدلال الفقهي المحقق للمصلحة الاجتماعية المرسلة والتدقيق القضائي في تسبيب الأحكام .

\*\*\*

### القاهرة في ٢٤ مايو ١٩٤٠

في أهرام اليوم فقرات من حكم أصدرته الدائرة المدنية لمحكمة النقض والابرار . هذا الحكم قد أعلن أن الإكراه البدني الذي جعله المشرع جزاءً للمحكوم عليه في عقوبة بغرامة مالية لم يوفها ، وجعل المشرع حده الأقصى ثلاثة أشهر لا تزيد ، هذا الإكراه قد أعلن حكم النقض أن ذمة المحكوم عليه لا تبرأ بتنفيذه براءة نهائية ذلك أن مقدار الغرامة الذي تقابله مدة الإكراه المذكورة لا تبلغ تسعة جنهات باعتبار عشرين قرشاً عن الأيام الثلاثة الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك ، فإن كانت الغرامة المحكوم بها على المتهم فوق المبلغ المذكور فإن للدولة أن تتبعه في أمواله تستأدى ما تبقى من الغرامة بعد خصم هذه الجنهات التسع التي تقابل

أقصى مدة للإكراه البدني طبقاً « لتسعة » قانون تحقيق الجنائيات . . .  
 هذا هو المبدأ الذي أعلنته محكمة النقض على خلاف ما قضت به محكمة  
 استئناف أسيوط من أن الإكراه البدني ثلاثة أشهر تقوم مقام الغرامة كلها  
 وتجيئها ولو كانت ألفاً من الجنيهات أو فوق ذلك .

ليس المبدأ القانوني هو وحده الذي استرعى اهتمامي وإنما استرعا كذلك أسلوب  
 المحكمة . . . إنني أغتبط بنقائه وصحته وسلامة هذه العبارات الواردة في الحكم :

« وليس من شك في أن الأخذ بما ذهب إليه الحكم المطعون فيه يؤدي إلى  
 نتائج مزعجة بتسوية حال من وقعت منهم جرائم خطيرة استوجبت الحكم بغرامة  
 فادحة بمن وقعت منهم جرائم هينة يتسنى حساب مقدارها مع حد الحبس المقدر  
 للإكراه البدني وهو ما يتنزه عنه كل تشريع » .

إن الضد يظهر حسنه الضد . . . ونحن حتى الآن نقرأ في بعض الأحكام لغة  
 لا تليق بعصرنا مطلقاً . . . نحن إلى الآن نصطدم بهذا التعبير الذي لا أدرى وجهه :

« وحيث أن المحكمة ترى معرفة هل قام الدائن بتنفيذ تعهده من عدمه » .  
 « من عدمه » هذه تطل برأسها الزنجي العجيب حتى بين سطور ناصعة من  
 قانون سليم أحياناً .

« من عدمه » وأخواتها أسرة آن أن تطارد وأن تُلزَم الإقامة في دواوين  
 المساحة والصيارفة حتى يأذن الله بانقضائها منها أيضاً فتبرأ منها اللغة والأوراق  
 براءة كاملة .

\*\*\*

### القاهرة في أول يونيو ١٩٤٠

كتبت وأودعت ، منذ أيام ، مذكري في قضية أرض مصلحة الأملاك .  
 لقد استهللتها بقولي :

« للمدعى طلبات أصلية وأخرى احتياطية . . . ولكن للمصلحة العامة رجاء

نضعه بين يدي القضاء نلتبس بتحقيقه مهما يكن الحكم الذي يصدر في الدعوى :  
ذلك هو أن تعلن الهيئة الموقرة رأيها في هذا التصرف الذي صدر عن مصلحة  
الأملاك وكان الباعث لهذا النزاع ؛ لقد أُتيح للسلطة القضائية مكان سامٍ منيع  
لا تهبط منه الأحكام في الخصومات فحسب وإنما يهبط منه أيضاً الكَلِمُ الطيب ،  
تهبط منه الموعظة الحسنة ، تهبط منه الإشارة الهادئة الحكيمة درساً لمن يُثبتون  
بتصرفاتهم افتقارهم إلى الدروس .

ومن هذا المكان العالى أيضاً يساق التوجيه للمشرع حين يرى مطبقو التشريع  
نقصه أو غموضه ، ومن هذا المكان العالى أيضاً يُزجى التنبيه إلى السلطة التنفيذية  
عسى أن تصحح بوسائلها الخاصة ما لا يستطيع القضاء تصحيحه .

ولتاريخ القضاء في مصر أن يفخر بما سجل من سوابق في هذا الشأن :  
أعلنت بعض أحكامه أن في باب التزوير نقصاً لا يسمح بعقاب من يستحقون العقاب  
لأفعال تتصل بالكذب في عقود الزواج فبادر المشرع إلى ملء هذا الفراغ .  
ونبّهت بعض أسبابه إلى قصور القانون المدني الذي لا يعرف المسؤولية الشيعية  
عن انصاف العمال الذين يصابون بغير خطأ من مخدمهم فخفّ المشرع إلى  
تكملة نقصه .

ولإلى وحى القضاء انضاعت الحكومة فاستصدرت العفو الجزئي بالقياس إلى  
بعض الأحكام .

ثم قلت بعد استعراض الوقائع :

« هذه هي الوقائع مظلمة محزنة قد كشفت لنا تصرفاً شاذاً لا مبرر له ولا عذر  
يُعتذر به عنه ، فلننتقل من هذه الوقائع إلى مناقشة هذه التُكَاة القانونية التي  
اتكأت عليها المصلحة في تصرفها حاسبة أنها تنجّيها من نتائج العقد ، هذا هو  
قولها إن البيع تم على مقتضى أحكام لأئحة ١٨٦٦ ؛ فإذا تقول هذه اللائحة ؟ إنها  
تقرر أن للمصلحة أو لوزارة المالية الحق في قبول أو رفض أى عطاء . إذن فلنناقش  
هذا الشرط لنرى هل هو شرط مشروع واجب الاحترام أو أنه غير ذلك ، ثم

لنرى — إذا سلمنا جدلاً بوجوب احترامه — كيف يكون تطبيقه .  
إن هذا الشرط إذا اعتبر شرطاً إرادياً كان شرطاً باطلاً يبطّل وحده وينفذ  
العقد ، وإذا اعتبر شرطاً في عقد من عقود الإذعان وجب أن نهتدى في فهمه  
وتطبيقه بقول الأستاذ سالى :

« إن تفسير العقد الإذعانى وتحديد الالتزامات التى يولدها يجب أن يكون فى  
ظل هذه الاعتبارات ، فيفسر العقد كما يفسر القانون ، لا باعتبار أنه وليد إرادة  
الأفراد فنُعمى بتفسير هذه الإرادة ، بل باعتبار أنه ينظم المصلحة العامة لمجموع  
الأفراد الذين يخضعون له ، فنطبق هذا القانون التعاقدى تطبيقاً يراعى فيه مقتضيات  
العدالة وحسن النية ، وننظر فيه إلى ما تستلزمه الروابط الاقتصادية التى وضع  
لتنظيمها » . ( نظرية العقد للأستاذ السهورى بك ص ٢٨٤ ) .

ولا نزاع أن مقتضيات العدالة وحسن النية تقضى باحترام نتيجة المزاد وتمنع  
تزع الأرض من يد المدعى لإعطائها بنفس الثمن ، وبدون طرحها مرة أخرى  
فى المزاد ، لمتزايد آخر رفض الشراء أولاً بنصف هذا الثمن ، وكان للمدعى الفضل  
فى إبلاغ قيمة الأرض إلى ما بلغته ؛ فإن استبعدنا فكرة العقد وقلنا إنا أمام  
قانون من القوانين ، وجب أن نطبق القاعدة المتقدمة من باب أولى ، وهذا هو  
الأستاذ سالى يقول إن العقد يجب أن يفسر كما يفسر القانون ، أى أن من المسلم  
به تفسير القانون فى ضوء الاعتبارات التى ذكرها فى عبارته المقتبسة آنفاً ؛  
والأستاذ Jèze من أئمة القانون العام يقرر أن السلطة العامة تخرق قواعد المزاد  
إن هى عقدت صفقة بالممارسة دون سبب قوى جدى تبرر به رفضها الموافقة على  
نتيجة المزاد .

.....

« والواقع أن التأمل فى بنود اللائحة التى تستند إليها المصلحة يُسقط دفاعها  
فإن البنود المذكورة — فضلاً عن أن تفسيرها يجب أن يكون على ضوء اعتبارات  
العدالة والمصلحة العامة وحسن النية التى ذكرها « سالى » ، وكل هذه العوامل

تقضى باحترام حق المدعى واحترام حجية الميزاد، واحترام كرامة اللجان الحكومية  
فوضون أوقاتها وأوقات المتزايدين عن العيب، إذ لا معنى لإجراء ميزاد يعتزم إهمال  
تتميزته فيما بعد - نقول أن بنود اللائحة، فضلاً عما تقدم بيانه، يجب أن تؤخذ  
باعتبارها وحدة لا تتجزأ، ونحن نقرأ من بين أحكامها المادة ١٥ التي تجرى  
هكذا: « تقفل جلسات الميزاد بموجب محاضر تعمل بمعرفة قومسيون البيوع ولا  
تقبل أية زيادة بعد قفل جلسة الميزاد، لا بالمديريات أو المحافظات ولا بنظارة المالية »  
ومعنى هذا أن اللائحة افترضت لقرار إرساء الميزاد حجية احترامها، حتى ضحت في  
سبيلها بالمصلحة المادية للخزينة العامة، ورفضت تقديم أى زيادة .  
والمادة ١٣ قضت بإجراء القرعة بين المتزايدين الذين يعرضون سعراً واحداً  
— في حالة المظاريف كما هو المعقول — وهذا يبين حرص المشرع على تحقيق  
العدالة والمساواة بين المتزايدين، ويظهر أن تفضيل أحدهما على الآخر لا يجوز  
تركة لهوى المصلحة فيحكم فيه الحظ والاقتراع ! »  
ثم قلت في ختام المذكرة :

في غرفة حضرة صاحب العزة مستشار التخضير علق لوحة نقش عليها  
هذه الآية الكريمة: « يأيتها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » .  
لسنا نملك إلا أن نتوجه بهذا الأمر الإلهي إلى الحكومة المهيمنة على القانون  
والراعية للعدل والكافلة للحقوق والمذكورة بالعهد والنادية إلى الوفاء بالعقود ؛  
إن القدوة في الخير والشر تهبط من أعلى إلى أسفل، فلتحرص الحكومة على أن  
تضرب للمحكومين مثلاً طيباً . ولئن تجاوزها الصواب ويفتتها أن تضرب هذا  
المثل، فإن فوقها قضاءً من حقه ومن واجبه أن يقول لها : إنك أخطأت، وإنني  
أردك مرغمة إلى الصواب، وإنك اعوججت، وهذا دورى لأقوم الاعوجاج .  
وهذا هو العدل .

هذه أجزاء قليلة من مذكري، فإذا قال الحكم بشأنها ؟ إنه لم يذهب مذهبي  
لا في الرأي ولا في التوسيع، وقد استعرض بعض ما قلنا ورد على النجوى الآتى :



« وحيث أن مشار النزاع في الدعوى أن الشرط الوارد في قائمة المزاد من أن للمصلحة الحق في قبول أو رفض أى عطاء هو شرط مشروع واجب الاحترام من عدمه . . . »

ت . . . وحيث أن وكيل المدعى أورد في مذكرة ص ٦ أن هذا الشرط إذا اعتبر شرطاً إرادياً كان شرطاً باطلاً يبطل وحده وينفذ العقد ، وإذا اعتبر شرطاً في عقد من عقود الإذعان فواجب تفسيره لا باعتبار أنه وليد إرادة الأفراد ، بل باعتبار أنه ينظم المصلحة العامة لمجموع الأفراد الذين يخضعون له ، فيراعى فيه مقتضيات العدالة وحسن النية ، وينظر فيه إلى ما تستلزمه الروابط الاقتصادية التي وضع لتنظيمها ، وأن المقتضيات المذكورة وحسن النية تقتضى باحترام المزاد وتمنع من نزع الأرض من يد المدعى لإعطائها بنفس الثمن لمزاد آخر كان قد رفض الشراء . . .

وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الشرط الوارد في قائمة المزاد هو شرط صحيح مشروع ليس فيه مخالفة للقانون وليس هو شرطاً إرادياً فيبطل وينفذ العقد ، وإنما هو عقد احتفظ فيه البائع ، وهو أحد طرفيه ، بشرط خيار القبول أو الرفض بغير أن يقيد نفسه بأي قيد ، فله أن يستعمل حقه في الرفض في أى وقت شاء ، وقد كان واجباً على المدعى إذا كان يخشى تمسك المصلحة بهذا الشرط أن يقتضي منها قبولاً صريحاً ، وأن يكون هذا القبول متضمناً تنازلها عن خيار القبول ، وهو ما لم يحصل . . .

كان الموكل قد أطلع على هذه المذكرات حين أرسلتها لتعلن إلى خصمه بوساطة المحضرين ، فأرسل يشكر ويثنى على « النتيجة » المقدمة من المحكمة . . . النتيجة ، فهذا أحد المعاني لكلمة Conclusion الفرنسية وهذه الكلمة الفرنسية معنى آخر هو المذكرة ! . . . ولقد عرفت فيما بعد أن هذا اللفظ كان لغة الجليل الماضى من المحامين ! . . .

صدر الحكم فلم أر من الرجل جحوداً ، بل رأيتهُ يُقبل على مكنتي ويسلطني على الاستئناف إن نصحتهُ به أقمتهُ وإلا طويته . . . قلت للرجل إنه صاحب حق لا شك فيه ، ولكن الحق قد يصطدم مع القانون ، وهذه الأسباب التي اعتمدتها الدائرة السابعة بمحكمة مصر قد تعتمدها محكمة الاستئناف ، خصوصاً أني اطلعت على حكم للنقض لم يصدر في هذا الشأن وإنما صدر في خصومة بين أفراد وأفراد ، شهّر الأول مزاد تأجير أطيانهم فرسا على الآخرين ، ولكن الملاك رفضوا التأجير متعللين بما قالوا في إعلان المزاد من أن لهم الحق في رفض أو قبول أى عطاء بدون إبداء الأسباب . . . كان الرجل يسمع فيرضى عقله ويكره شعوره ، فإنه يتشوق إلى أن يسمع منى عبارة التأميل ليبادر إلى الاستئناف ؛ ولكنى لا أقبل أن أحمل ذمى هذا الحمل رغم شدة ميلى في الواقع إلى إجراء الاستئناف ، فقد كان ميلا يستند إلى أكثر من باعث : يستند إلى ما تبيّنته من شدوذ التصرف نفسه ، ويستند إلى لذة البحث القانونى والرغبة في المغامرة لمعرفة رأى القضاء الأعلى ، كما يستند إلى العطف على الرجل وهو المظلوم في موقفه من خصومه ، والكيس الظريف في موقفه من محاميه .

ولم أكأكد أسمع منه أن خصمه الذى اشترى الأرض بدلا منه ينبغي أن يصلحهُ حتى سمعت صوتى يعلو لينغضى على أصوات التردد ومغريات الاستئناف ، سمعت صوتى يعلو ويقول : « خلاص ! وإن الصلح الأعرج خير من القضية الكاسبة . . الكاسبة ، فما بالك . . ؟ » .

لست أدري لماذا تستبقى الأمثال والحكم كل هذا التأثير حتى في توجيه تصرفاتنا ؟ لقد استوضح الرجل معنى هذا المثل فشرحت له أصله الفرنسى وترجمته العربية ، فاقتنع وذهب « ليعرج » على خصومه أو مصالحيه !

### القاهرة في مساء ٤ يونيو ١٩٤٠

في غرفة المحامين بمحكمة عابدين الأهلية — ويجب أن أضيف هذه الصفة الأخيرة منذ أن ازدوجت شخصيتي فأصبحت محامياً شرعياً وأهلياً في آن واحد — دارت الأحاديث بين المحامين المنتظرين كما يجب أن تدور . . . وانتقل المحامون انتقالاً طبيعياً إلى الكلام في القضية . . . أليس أصدقُ حكم على القاضي ، كما قال أحمد بك حلمي وكيل محكمة مصر ذات يوم ، هو حكم المحامي ؟

انطلق الزملاء يروون من مواقفهم ونواديرهم : عرض اسم (م . و) وهو اليوم في المعاش ؛ كان فيما قال المتحدثون حسن التقدير ولكنه كان مولعاً بالسرعة ولعاً غريباً : ولي قضاء كفر الشيخ وكان يسكن القاهرة فلا يلم بمحكّمته إلا في منتصف العاشرة ، ثم هو حريص على أن يغادرها أسرع ما يستطيع في سيارة تقله إلى طنطا عوضاً عن انتظار قطار شرين البطيء . . .

نظر ذات يوم دعوى مدنية محالة إلى التحقيق ؛ أمر الحاجب أن ينادى الشهود فإذا شهود المدعى نحو عشرة نفر وإذا شهود خصمه مثل ذلك . . . أسقط في يد القاضي العَجَل وتصفح أوراق القضية فإذا موضوعها مطالبة بمائة قرش صاغ . . . لم يضع القاضي وقتاً واستدنى المدعى إليه فعرض عليه أن يتنازل عن دعواه لقاء خمسين قرشاً وقبل الرجلُ فألقدها إياه من جيبه الخاص واشترى رأسه بهذه القروش الخمسين . . .

هو صلح قضائي ولكن من نوع جديد . . .

\*\*\*

### القاهرة في ٤ يونيو ١٩٤٠

في حوادث إصابات السيارات ينتقل مهندس ميكانيكي لفحص السيارة ويحرر تقريراً بحالتها يضم إلى ملف القضية . . .

هكذا جرى العمل . ولكن الذى لاحظته فى جميع ما عرض على من قضايا القاهرة أن هذا التقرير يكتب بالإنجليزية . . . فما السر فى هذا ؟ إن الموظف إنجليزى . . . ولكن ما السر فى هذا أيضاً ؟

إنه ليس شذوذاً سياسياً فقط ولكنه شذوذ قضائى أيضاً فإن القاعدة الثابتة فى المحاكم الأهلية هى أن جميع أوراق المرافعات يجب أن تكون باللغة العربية وما يكون منها بلغة أجنبية يجب ترجمته . . . ومن المحقق أن بعض قضائنا وبعض محاميننا لا يتقنون الإنجليزية . . . ولكن هذه التقارير لا تترجم . . . أو أنا على الأقل قد رأيت ملفات كثيرة خالية من الترجمة .  
آن الأوان للقضاء على هذا الشذوذ !

\*\*\*

#### القاهرة فى مساء ٨ يونيو ١٩٤٠

هوّمت ، وظننت النوم من عيني جد قريب ؛ أسلمت نفسى لمضجعى ، ولكن النوم أسلم للريح ساقيه . .

فزعت إلى هذه المذكرات . . . أحسست كأنّ أوراقها البيض تطالب بحق وتستأدى واجباً . . . أحسست كأنها تذكّر بدّين وتلوم وتعتب . . . أ كثر على عامل المصعد أن يظفر منك بسطور توافه ؟ إن موته قد أحزنك ، وإنك لتنساه لتعود فتذكره كلما دخلت دولا ب المصعد فى طريقك إلى مكتبك . . فما لك تكذب نفسك حين تغفل تقييد خاطر يلتصق بعملك وبمكتبك ؟

ذهب كأنما تخطّفه الموت ؛ انقطع عن العمل أياماً ثم أقبل وقيل برىء ، وأصعدك إلى مكتبك وأنت تسأله عن صحته فيجيب « الحمد لله » منكسر الطرف من مرض ، وكان دائماً منكسر الطرف من أدب . ثم انقطع أياماً وأخرى وسألت عنه فنبئت أنه هلك ! . .

إذن فقد مضى إلى هذه الغاية التى تؤمن بها وترهبها وتكرهها لنفسك

ولغيرك . . وإنه لشاب ما أحسبه تنصّف الحلقة الرابعة ، وإن له لزوجاً وبنين . .  
وإنه قد سلخ ما سلخ من الحياة في العمل الدائب ، في هذه الحركة الآلية يدلّ هذا  
المصعد الشرس الحرون . . . كنت تسافر فتراه آخر من ترى ، وكنت تؤوب  
فتراه أول من ترى . . تغادر المكتب في الصيف فإذا عدت في بعض أيام الهجير  
وجدته ، وإذا استأنفت راحتك ثم قطعتها من جديد وجدته في مكانه . . وفي الشتاء  
تحتد برودة الليل وتهبط من مكتبك في العاشرة أو نحوها فتجده مكوّمًا في صندوق  
المصعد يجمع في جلسته بين التأهب لأداء الواجب والفرار من سعار البرودة . .  
قامت العمارة قبل أن يولد . . وجعل فيها هذا المصعد الهرم ، هذا الشيخ  
التصابي المدلّل ، وقد مضى عامله كما تمضى ملايين البشر والبيت قائم والمصعد  
يرتقى ويهبط ويحشرج ولكنه لا يموت . . تتداول أرضه ألاف الأقدام يلتمس  
بعضها الخصومة في مكتب من مكاتب المحامين وينشد بعضها البرء في عيادة من  
عيادات الأطباء ويسعى بعضها إلى ما يعرف الله أو ينكر ، ثم تمضى هذه الأقدام  
لتضرب في الأرض وتبلغ نهاية الشوط في هذا اليوم أو غده . . والأحجار قائمة  
لا تزول والصخر ثابت لا يريم . . والمصعد يهرم لتنحله الشباب يدُ صانع من هؤلاء  
الصناع الذين يصلحون ويعملون في انتظار أن يلم الدور بهم فيمضوا عن الحياة  
في سكون . .

يا عامل المصعد يرحمك الله . .

ويأيتها المحامى . . إنه لدور غير سعيد هذا الذى تلقاه . . وإنه لافتتاح كتيب  
لعملك اليومى . .

\*\*\*

القاهرة في صباح ١٥ يولية ١٩٤٢

أنا عائد من المحكمة التجارية الجزئية ، كانت قضيتى الأولى ؛ دخل القاضى  
وجلس فما لبث أن طلب من الحاجب أن ينادى « الراجل اللى من غير كراقات

ده « وأشار إلى المقعد الثانى فأقبل عليه كهل فى نحو الخامسة والأربعين ؛ سأله القاضى ما عمله فقال كاتب محام ، فاستفسر « عند من من حضرات المحامين ؟ » فقال إنه يعمل وحده ! قال القاضى : إذن لست كاتب محام ولكنك كاتب عمومى ! ثم طرده قائلاً : اخرج وإلا حبستك أربعاً وعشرين ساعة أو ستة أشهر ثم نهره وقال للحاجب : إياك أن تدخله هنا مرة أخرى « ولا أبقي دخله يمكن رزقه كثير ! » .  
جميلة من القاضى وليتهم كلهم يصنعون ! . . ولكن المهم ليس قاعة الجلسة ، إن المهم هو أقلام الكتاب ، بل لعل الأهم هو مكاتب حضرات المحامين أنفسهم ! ..  
حضرات المحامين الذين يفسحون صدورهم لهذه الطبقة بل يجعلون عليها عمادهم الأول فى العمل ! . .

أيها القاضى لقد كنت محامياً فهل عانيتَ من هذه الطائفة وهذا « النظام » ؟  
إن كنت أردت وجهه المحامين بعملك فهي مظاهرة لا أكثر ولكن ثقب أن  
اصلاح الطائفة لن يكون من خارجها ، إنه لن يكون إلا من الداخل ، لن يكون  
إلا بإصلاح المحامين أنفسهم لأنفسهم ! . .

\*\*\*

### القاهرة فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٠

مات الهلباوى بالأمس ودفن الهلباوى بالأمس ، وشاءت الظروف ألا تعلم موته ودفنه إلا فى المساء ، نعاى إليك أستاذك الدكتور طه حسين وأنت تزوره فى منزله فلما انتويت الانصراف إلى المأتم قال لك إن العزاء قصر على تشييع الجسد ! ..  
إذن فهذا شيخ المحامين قد ذهب إلى غير رجوع ، دون أن تتاح للمحامى فرصة السير فى جنازه ، ودون أن تتاح للمحامى فرصة الوقوف عند قبره ! . . من كان يتوقع أن يمضى الهلباوى هذا المضى المتواضع ؟ من كان يتوقع ألا يسير وراء نعشه تلامذته من المستشارين وألاً يلتحم الرداء الأسود بالرداء الأسود فى وداعه ؟  
مات فى يوم الجمعة ، واليوم عطلة للقاهرة من أجل مسير المحمل ، هكذا راح والمحامون

لا يعلمون ، وصدرت صحف الصباح خالية من نبثه وحملته صحف المساء فلم يبلغ  
الأكثرين إلا بعد دفنه ، وفاتت المحامين فرصة المحاورة حول ارتداء الروب في  
الجنائز أو عدم ارتدائه فقد قيل إنه لا يُلبس إلا في جناز النقيب العامل دون  
النقباء السابقين ! . .

حياة قد انتهت لست أنت الذى تنقدها وتحكم فيها ؛ حياة طويلة طويلة ،  
ممتلئة ، عنيفة حتى في أخرياتها كعنفها في أوائلها . وقد مضى صاحبها بعد أن  
نقش اسمه نقشاً حاداً على كثير من صفحات التاريخ السياسى ، وعلى أكثر من  
الكثير من صفحات التاريخ القضائى . إنك لن تستطيع — حتى في موطن  
الرثاء — أن تتجاهل أنه جلاد دنشواى الذى تؤبنه . ولكنك من دنشواى جد  
بعيد ، إنك لا تصلح حكماً عليها ، ولقد قرأت دفاع الرجل عن نفسه فلم تستطع  
أن تتخذ عنصراً صالحاً للحكم ، ولكن سؤالاً بسيطاً يثب إلى أوراقك :  
لنفرض أن الجلاد لم يتكلم ، لنفرض أن العلى قام مقام الطلاق والباك حل  
محل الفصاحة ، أترى كان الحكم يتغير في كثير ؟ أتراها كانت قضية من القضايا  
التي يؤثر فيها نوع أداء الاتهام ؟ إن الاتهام القوي ، في بعض الظروف ، يستوى  
مع الاتهام الضعيف ، وإن قل أن يستوى الدفاع الضعيف مع الدفاع القوي ،  
ولكن حماس الوطنية المبارك لم يغفر للرجل مجرد موقفه ، وكيف يغفر له وهو  
الذى لم يغفر لفتحى زغلول أن يكون قاضياً من قضاة المتهمين ؟ إن كان عمل القضاء  
أن يفصل وكان موقف العدالة أن تبطش معصوبة العينين لا ترى عدواً ولا صديقاً ،  
ولا تعرف إلا وقائع وأدلة ، وكان القاضى مع ذلك قد باء باللوم والتثريب ولم يرح  
إلى موقفه حتى أخوه ، فما أولى أن يبوء بذلك محامٍ حر يستطيع أن يتخير من  
يشترى فصاحته ! . .

لئن كان شوقى قد استباح ، فيما قيل ولا أحققه ، أن يرسل إلى مكرّمى فتحى  
زغلول هذه الأبيات :

إذا ما جمعتم أمركم وهمتمو بتقديم شىء للوكيل ثمين

خذوا حبل مشنوق بغير جريرة      وسروال مجلود وقيد سجين  
ولا تكتبوا شيئاً إليه فحسبه      من الكتب حكم خطه بيمين  
فإن حافظاً أظهر سبباً وأقوى حجةً حين يخلد موقف الهلباوى بقوله :  
أنت جلادنا فلا تنس أنا      قد لبسنا على يديك الحدادا !

. . .

مضى الشخص العام ، مضى المصرى يحكم عليه المصريون ، وبقي الشخص  
الخاص ، بقى الهلباوى الذى تطوع مشكوراً للدفاع فى قضية كوكب الشرق  
والسياسة سنة ١٩٣٤ ، فنافح عنك إذ نافح عن أستاذك الدكتور طه حسين وعن  
الدكتور هيكى باشا وحفنى بك محمود .

بقى النقيب الذى كان يتأجج غضباً من أجل كرامتك ، إذ كان يرأس الجلسة  
التي نظرت فيها شكوى خسيصة يئتها أهل سوء والكيد ، وانتهى المجلس  
إلى إنذار المحامى الذى تقدم بها ضدك بعد أن أهوى عليه النقيب بلسان كلذع  
السياط ، وقال له إنه إنما يرأف بحاله لأنه حدث ناشئ .

أيها النقيب الراحل دعنى أتمس لك رحمة الله وغفرانه . لقد مضيت عن الحياة  
بعد أن أخطأت وبعد أن أصبت ، ولقد لقيت من حياتك عنتاً ، وظفرت من  
قومك بالتقدير ، وظفرت من قومك بالحرب ، واقتعد كراسى الوزارة من رجال  
حزبك من اقتعدها ، وقيل أين الهلباوى ؟ فقيل رجل أسنّ فما يقوى على جليل  
الأمور ! . . .

من المحقق أنك قد كفّرت فى حياتك عن بعض أخطائك ، وأرجو أن  
يكون ما لقيت فيها كافياً للتكفير عنها جميعاً .

أما نحن المحامين فإن صورتك قائمة فى دارنا تذكّر بالمحامى الشهم والنقيب  
الأول والمترافع الفذ .

وأما المحاماة فى الشرق فلن يفتح لها كتاب إلا كنت صفحة باهرة من صفحاته ! .

\*\*\*



### القاهرة في ٥ يناير ١٩٤١

تلقيت خطاباً من العراق مرسلًا من « عميد كلية الحقوق — منير القاضي »  
هذا نصه :

« حضرة الأستاذ الفاضل السيد عبده حسن الزيات المحترم  
تحية : نشكر لكم تفضلكم بإهداء كتابكم (حكايات من الهند) إلى مكتبة  
الكلية مقدرين فيكم حرصكم على العلم والأدب غير متناسين ما أبديتم في الماضي  
من جهود مشكورة لهذه الكلية .  
تفضلوا منا أذكى التحيات ووافر الامتنان » .

. . .

ترى لماذا سجلت هذا الخطاب في حين أنك لم تسجل خطاباً آخر أرسلته  
إليك المفوضية العراقية بمصر ؟ حقٌّ إن ذلك الخطاب قد أرسل إليك قبل أن تعرف  
لليوميات بعض حقها فقد جاءك في أواخر عام ١٩٣٧ يتضمن شكراً رسمياً من  
حكومة العراق على جهودك وعملك في كلية بغداد ويشفع ذلك بدعوتك إلى  
الرجوع إليها لاستئناف عملك . . ولكن أيكفى هذا التفسير ؟ أُنخبلك أن تعترف  
بأنك تتبني كتبك وبحوثك وأنتك تسعد حين تُصنعى إلى من يحدثك عنها كما  
يسعد الأبوان حين يحدثهما الناس عن أولادهما ؟ فما بالك حين لا يكون لهذا الأب  
بنت ولا ولد إلا بنات أفكار في كتاب يؤلفه أو قصة « يستعيرها » من  
غيره ليترجمها ؟

\*\*\*

### القاهرة في . . .

في مكتب صديق الأستاذ محمود المنجورى بوزارة الداخلية لقيت القاضي الأديب  
ا . ز : كان أحد أعضاء دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة شين الكوم التى حكمت في

قضيتى قبل وصولى ! . . . عرفت هذا القاضى الفاضل منذ عشرين عاماً وهو فى مطلع حياته القضائية مساعد للنائب العام ؛ ليس هذا هو المهم بل المهم أنه عتب على كثير لآنى كنت شديداً معهم يوم القضية ! . . . ترى أكان الرجل يعتقد حقاً ما يقول ؟ ما أشد إذن ما تختلف وجهات النظر ! . . . أنا الذى كنت شديداً ! . . . كنت شديداً بكلمات لا أندم عليها وبيرقية أردت بها إثبات واقعة . . . أما « عمل » الدائرة ، أو إهمال الدائرة لشأنى وشأن الدفاع ، وأما حوار الرئيس معى ، فكل ذلك خطرات النسيم العليل وكل ذلك الماء الفرات الزلال ! . . .

ومع ذلك فإنى « لم أجبر وراء » شكواى . . . لقد أبرقت إلى وزير العدل من محطة شبين الكوم فلم أكد أبلغ القاهرة حتى نسيت أو تناسيت واكتفيت بأن أثبت هذه المذكرات الوفية شكواى ونجواى . . . إن هذه المذكرات لا تشكو لأن أوضاع الأمور قد صارت إلى انقلاب فعلى أنا إذن أن أشكو مذكراتى إلى رب السماء ! . . .

ليتنا انتفعنا كباراً ببعض ما حُفظناه فى المحفوظات صغارا . . . ليت أن كلاً منا وضع هذه المادة فى الباب الأول من أبواب دستوره : « عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به » .

\*\*\*

### القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٤١

كان من المحتم أن تكتمل ثلاثة أشهر ويزاد عليها أيام لكى تنفض عنك غبار الكسل وتحنو على هذه المذكرات بالتفاته . ومع ذلك فإن هذه المذكرات هى التى حنت عليك وهى التى تقبلتلك فى صدرها واستمعت إلى هرائك وسخفك وأصغت إلى هزلك إصغاءها إلى جدك ! . . . أتراك أنت أيضاً قد سرت إليك العدوى فأنت مدبر عمن يقبل عليك مسيء إلى من يحسن إليك ؟ اللهم لا إساءة إلا إلى نفسى فما هذه المذكرات . . .

\*\*\*

### القاهرة في مساء ٣ أبريل ١٩٤١

اللهم لا إساءة إلا إلى نفسى فما هذه الذكريات . . . ثم ؟ ثم إن طارقاً قطع عليك الكتابة فتركت الجملة بغير تكملة ودسست هذه الذكريات المسكينة في مكان ما لتظل الجملة حائرة تسعة أيام تنتظر الخبر ولتجىء الآن — حين لا تجد ما تعمله — فتذكر ما نسيت وتخرج الذكريات وتفتحها فلا تدري ماذا كنت ناوياً أن تقول . . . ومع ذلك فستكون جريئاً يوماً ما فتدعو هذا الذى تكتبه يوميات ! . . .

إن ما لا يدرك كله لا يترك جله فخذ في استدراك ما فات وابدأ بهذا الفقيد الكبير ، ابدأ بليب عطية ، بهذا الرجل الذى مضى في سكتة قلب من المحقق أنه لم يكن ككل القلوب ، في سكتة قلب فاضت عليه آماله وتدلّت على جنباته مطامحه فكانت أكبر منه ولكنه هو لم يكن من القلوب الصغار .

رجل أثار الانتقاد وأثار التهم أحياناً ولكنى لا أحسبه أثار كثيراً من البغض . رجل أرثيه اليوم صادق الأسى على وفاته والله يعلم كيف وقع خبرها في نفسى . . . إن الموت رفع من صفحة الرجل السطور التى أثار انتقاد وبدأت صفحاته الطيبة تتضخم وتكبر فحكت حكماً سليماً لا زلت ثابتاً عليه بأن موته كان خسارة أصابت القضاء .

ذكرت للرجل نزاهة يده ، وذكرته له حزمه في معاملة أعضاء النيابة وأخذهم بمعايير شديدة في سلوكهم ، وذكرته له عنايته باللغة العربية ، ولئن كانت هذه العناية قد أصابها شيء من المغالاة فإن الصفة — مُحَمَّلاً بعضُها على بعض — هى كسب اللغة ذلك أن مراعاة الأسلوب الصحيح ولو شابهها التكسر خير من الإسفاف اللغوى الذى يسود بعض الكتابات القضائية ، ولقد عني بالترافع عنايته بالأسلوب الكتابى وهو الذى دعا أعضاء النيابة إلى أن يتكلموا فيما أسماه « أدبيات الدعوى » .

لقد مضى ، مضى ولعل الموت كان آخر ما يفكر فيه ، فقد كان لتفكيره

ما يشغله ، كانت رئاسة النقض نقطةً محققةً في تقديره وفي تقدير الناس فهو صغير السن وهو وكيل المحكمة وبين رئيسها وبين التقاعد أمد غير قصي ؛ ومن يدري ؟ لعله كان يفكر في السياسة والوزارة فقد قيل إنه اتخذ من « ثروت » مثلاً يحتذيه ، ولأن ثروت ترافع بنفسه وهو نائب عام في قضية الورداني الذي اعتدى على رئيس الوزراء بطرس غالي ترافع لبيب عطية وهو نائب عام في قضية الفلال الذي شرع في الاعتداء على رئيس الوزراء اسماعيل صدقي .

ولقد أحسست بشعور من الأسى يظلل نفسي حين ذكرت حملتي على الرجل وأنا رئيس لتحرير « كوكب الشرق » ثم لتحرير « الوادي » وذكرت مطالبتي بمحاكمته وهو نائب عام لأن عبارةً نسبت إليه قد يؤخذ منها تعريضه — وهو المستشار المحتفظ بمنصبه — بإحدى دوائر الجنايات . يعلم الله أني ما تحركت في حملتي بباطل شخصي وإنما هو تقديسي لقضائنا المصري وغيرتي على سمعته وجزعي من أن تنشر الصحف عبارةً منسوبة للنائب العام يُشتَم منها التعريض بهيئة من هيئات القضاء ولو كانت هذه الهيئة هي بالذات الهيئة التي قضت بإدانتى في جريمة صحفية قبل أن يعرض لها النائب العام بما آخذته عليه وطلبت محاكمته من أجله .

ومع ذلك فإنه لم يكن إلا بشراً وأنا لم أكن إلا بشراً فلئن تجنبت عليه غير عامد — ورجائى ألا أكون قد فعلت — فهأنذا أفتح صفحة ضميري راضياً بالحساب فازعاً إلى الله وإلى روح الرجل بالاستغفار الصادق القانت .

اللهم فلترحم هذا الفقيد ولتعوض هيئة القضاء خيراً ولتكتب لآمالنا الثائرة شيئاً من الهدوء و شيئاً من الرأفة بها والرفق معها ، نحن الضعاف يا رب أمام قوتك ! . . . ولتطأ من يارب من غلوائنا ولتخفف من حدة شهواتنا ، وأوزعنا يا رب أن نقول مع القائلين : « قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون » .

## القاهرة في ١٤ يوليو ١٩٤٣

يوم ميلادى . .

أحتفل فيه بنفسى فى دائرة نفسى . . أقلب ذكرياتى ، وأقلب أوراقى . .  
أخذت أنفض ما كتبت من مذكرات فى العراق . . كان من المصادفات أن  
يقع نظرى فيها على اسم السيد « رشيد على آل كيلانى » الذى تردد وما زال يتردد  
بشأن ثورته العسكرية الجريئة التى لم تلبث أن نجحت حتى أحبطت ، ففر إلى ألمانيا  
يربط مصيره الشخصى بمصيرها . .

لم يكن فى هيئة الرجل ما يدل على بطش عسكرى ، ولم يكن فى تعليمه أيضاً  
ما يؤهله لذلك : جسم نحيل ، وقامة ذات انحناء قليل ، وعينان مجهدتان تستعينان  
بالمنظار ، وهو مؤلف فى قانون الجزاء ، أى العقوبات ، وهو أستاذ هذه المادة  
بكلية الحقوق ، وهو وزير للعدل وللداخلىة يوم كنا بالعراق ، ومع ذلك فقد كان  
منتدباً لتدريس تلك المادة بالكلية ، وكان بهذه الصفة عضواً فى مجلسها . .

إننى أرى على طيف الذكريات منزله الواسع ، وأرى رسم المأدبة العامة التى  
أقامها فيه تكريماً لبطلنا الاقتصادى الكبير « طلعت حرب » ، وأسمع الأبيات  
الخفيفة التى ألقاها « معروف الرصافى » ، معروف الذى قدّرلى أن أراه وأسمعه  
بعد أن حفظت فى السنة الأولى بالمدرسة الابتدائية قوله :

وقاطرة ترمى الفضل بدخانها وتملأ بطن الأرض فى سيرها رعباً

\* \* \*

وقرأت فى يومياتى :

بغداد — فندق مود

صباح الجمعة ٢٤ أكتوبر ١٩٣٦

زارنى أمس الأول مساء رشيد بك على آل كيلانى ومحمد بك زكى : الأول  
وزير الداخلىة والعدلىة ورئيس وزراء سابق ، والثانى رئيس مجلس النواب حالا  
وزير العدلىة سابقاً .

كانت زيارتهما لى رداً لزيارتي لهما بعد عودتي من مصر ، وقد تحدثنا فى مجلة « القضاء » لأنها رسمياً تحت إشراف وزير الحقانية ، وسألت الوزير عن وقع التعليقات التى أنشرها فيها على أحكام محكمة التمييز العراقية وغيرها من محاكم العراق فقال : « زَيْن » ؛ وقال زكى بك : « علق على الأحكام بما ترتأيه » ؛ قلت : « إذا عقلت فمن المؤكد أنى لن أعلق إلا بما أرتأيه ، ولكن هل فكرة التعليق فى ذاتها مقبولة ؟ » ، فأجاب وزير العدلية بلهجة حازمة : « فكرة التعليق مطلوبة ومستحبة . إنها إن لم تنفع للأحكام التى وقعت ، فهى تنفع لما يماثلها فى المستقبل » . ا . هـ

أما اليومية التالية مباشرة فقد سجلت ، فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦ ، الانقلاب العسكرى المفاجئ الذى قام به بكر صدق فأسقط الوزارة الهاشمية التى كان زائرى من أقطابها وأقام وزارة حكمت سليمان . . . فكم وكم من أحداث تستحق التعليقات ! . . . والتعليقات على الحوادث الجسام كالتعليقات على الأحكام ! . .

\*\*\*

### مصر الجديدة فى ٥ يونيو ١٩٤٣

فى اعتكافى تلقيت اليوم هذا الخطاب من الأستاذ لطفى باشا السيد بعد يومين من إهدائى كتابى لسعادته :  
هليوپوليس فى ٤ يونية ١٩٤٣  
إلى حضرة الأستاذ عبده حسن الزيات  
سيدى الأستاذ

سرني أن أهديتنى كتابك « سعد زغلول من أقصيته » ، ولا شك فى أنى سأجد متعة لذيذة فى قراءته ، إذ أنك أنت كاتبه وصديق سعد زغلول موضوعه ، فهو بطرفيه غاية فى الإغراء بقراءته ، وإنى إذ أقدم لك شكرى على هذه الهدية

النفيسة ، أقدر حق تقديره عمك الطيب في دراسة هذا الرجل العظيم ، وعلى الخصوص من هذه الجهة . فتفضل يا سيدى الأستاذ بقبول شكرى وخالص تحياتى . أحمد لطفى السيد . »

إذا كنت طربت مرة لما تفضل به الأستاذ الكبير من عبارات رقيقة تخصنى ، فإنى قد طربت مرات وطربت طرباً عظيماً لما جاء فى خطابه من إكرام وتكريم للرجل العظيم ، والزعيم العظيم ، والقاضى العظيم .

\*\*\*

### مصر الجديدة فى صباح الخميس ١٠ يونيو ١٩٤٣

أملى ما يأتى على أخى عباس فى الساعة الأولى من صباح الخميس ، فالليل ما يزال قائماً ، وإنما أملى لأنى مريض قد ألزمت الفراش .  
بعد ظهر أمس الأربعاء قبيل الساعة الواحدة ، أى منذ اثنتى عشر ساعة تقريباً ، زرت دولة أحمد زيور باشا فى شقته بعمارة شركة التأمين الإيطالية بشارع الملكة فريدة ، ويهمنى أن أبادر بتسجيل ما سمعت منه خشية التحريف والنسيان .  
كنت يوم الثلاثاء ، أى أمس الأول ، قد ذهبت بنفسى إلى مسكنه ومعى نسخة من كتابى « سعد زغلول من أقضيته » كتبت عليها الإهداء لدولته وأرفقت بها خطاباً ضمنته بعض أسئلة عن بعض القضايا التى عالجتها فى كتابى وعن بعض القضايا التى عرضت لهم ، وذلك لأن زيور باشا كان زميلاً لسعد فى القضاء ، وطالما جلس عضواً يمين فى دائرة سعد .

.....

وأقبل علىّ فى بساطة وإيناس هاجماً مباشرة على الموضوع . . . ودار الحوار :  
— وإنه ليهمنى بصفة خاصة أن أستوضح دولتكم بشأن جنابة رشيد التى اتُّهم فيها المدخوم ، والتى انتقل فيها سعد إلى رشيد والإسكندرية لإعادة التحقيق بنفسه ، وقد ورد الحديث عنها فى كتابى من ص ٣٢١ إلى ٣٤١ .

— فكّرني حكمنا فيها بإيه ، بتاع إيه ؟ جناية قتل ؟  
— نعم ، وحكمتم فيها بالإعدام ، وكان متهماً فيها أول الأمر ضابط سوداني  
ثم اتهم فيها آخر ، وكان معترفاً ولكنكم كنتم متشككين في اعترافه .  
— نعم نعم ، ووجدوا ورقة خاصة بالقتيل بتاع شركة تأمين إيطالية في  
بيت المتهم .

— نعم (وهمست في نفسي دهشاً من قوة هذه الذاكرة ، فإني قرأت هذه  
الواقعة في ملف الجناية) .

— وكان المتهم سائراً في جنازة القتيل يبكي .  
— صحيح . (وزادت دهشتي فإني قرأت ذلك في الملف أيضاً ؛ إن الرجل إذن  
ما زال يذكر بعد خمسة وأربعين عاماً دقائق قضية كان فيها مستشاراً من خمسة  
مستشارين ؛ من هذا اطمأنتت إلى ذاكرة الرجل وصدق حديثه) .  
— وإيه كان ؟

— جناية الجزيرة الشقراء ، وقد ورد الحديث عنها في الكتاب من ص  
٣٨٦ إلى ٣٨٩ ، وجناية هامة أخرى نشر المؤيد حكمها في عدد ١٠ يونية ١٩٠٢  
تحت عنوان : « كيف ترفع الدعوى العمومية بطلب إعدام الأبرياء » ، وقد ورد  
الحديث عنها في ص ٣٨٩ — ٣٩٣ ، ولخصت له الأمر بأن ما يهمنى هو أن الحكم  
تضمن حملة شديدة على رجال البوليس في أسلوب عنيف قوى العبارة ، فقال غير  
متردد : « نعم ، هو سعد كان شديد على رجال الإدارة » .

تلوث لدولته العبارة الآتية من ص ٣٩١ ، وهي جزء من أسباب الحكم  
الذي اشترك دولته في إصداره :

« وحيث أن وقوع مثل هذه التصرفات بحجة إظهار الفاعل أو كشف  
الحقيقة أشد خطراً على النظام العام من خفاء الجاني أو تخليصه من العقاب ، لأنه  
لا شيء أسلب للأمن ، وأقلق للراحة ، وأزعج للنفوس ، من أن يعبت بالنظام  
من عهد إليه حفظ النظام . وحيث أنه لا يصح أن تكون مثل هذه التصرفات



أساساً للحكم ، بل لا يصح غض النظر عن المؤاخذة عليها ، لأن ذلك مما يضر بالقضاء ويجعله عوناً للظلم ، بدلاً من أن يكون نصيراً للعدالة .

فقال وهو يبتسم ابتسامته الصافية ويشير بإصبعه : « هذا كلام سعد ، والفرنسيون يقولون : Le Style c'est l'homme »<sup>(١)</sup> .

وتلوت على دولته من حكم آخر اشترك فيه أيضاً : « لا يصح أن يتخذ هذا الاعتراف أساساً للحكم تراح ذمة القضاء إليه مهما كانت صفة التهم وسيرته » . فقال أن هذا كلام سعد .

. . . . .

وسألته عن قضية الوقف المشار إليها في ص ٣ وقد كان هو عضو اليمين وطلعت عضو اليسار وسعد الرئيس ؛ تلوت عليه قول الحكم :

« من حيث أن الدفع يكون ورثة الناظر على وقف لا يُلزمون بتقديم حساب عن مدة نظارته إذا مات مجهلاً ، لا يمكن قبوله لأن إجهال المورث تقصير لا يمكن أن يتحمل تبعته غير تركته ، وإذا صح هذا المبدأ يكون حلاً للخونة من النظار على الغدر بالأوقاف التي تكون تحت نظارتهم ، وإرشاداً لهم للتخلص من عواقب غدرهم بواسطة الإجهال . ولا يصح لشريعة تحترم الوقف وتحافظ عليه أن تقرر مثل ذلك » .

فقال دولته بلهجة جازمة : « هذا كلام سعد ، هو كان يكتب كويس » . وكنت ذكرت لدولته قبل تلاوة هذه الفقرة أن الدائرة كانت مؤلفة من سعد ومن طلعت ومنه هو ، فعدت بعد تلاوة الفقرات أستوثق مرة أخرى بقولي : « إذن فليس هذا كلام دولتكم ولا كلام طلعت ؟ » فرد مؤكداً : « هذا كلام سعد » . وحصل مثل هذا تماماً بالنسبة للحكم المشار إليه في ص ٥ والخاص بالبرنج . ثم بدأت أسأل دولته عن قضية ذلك العهد مصريين وأجانب وبدأت بـ « ولور » فاعترض قائلاً : « لا ، لا ، لا ماتسألنيش عن أموات ؛ كلهم كانوا أصحابي » .

---

(١) الأسلوب هو الرجل .

قلت : « إني لا أسأل عن شيء ممنوع ؛ هل صحيح أن « ولور » قدم تقريراً يقترح فيه استعمال اللغة العامية في المحاكم ؟ » فأجابني : « هذا صحيح وهو شيء معروف ، وكل البلد كانت ضده ، وغير معقول أن تقضى على لغة البلد » .

.....

وذكر الباشا من مزايا سعد قوة الذاكرة ، وقال إنه لم يكن يكتب تلخيصاً للقضية ، ومع ذلك كان يأتي في الصباح وهو متذكر كل شيء . ثم أضاف : « كانت له Memoire Angélique ذاكرة ملائكية كما يقول الفرنسيون . وإني أذكر أنه في قضية ملوخية كان محامون كبار ، منهم نقولا توما والحسيني ، فمدحوا تلخيص سعد رغم أنه كان ضدهم ، وقالوا إنهم بعد هذا التلخيص فقدوا سلاحهم » . ثم قال : « إن سعداً قد وضع القضاة الإنجليز في محلمهم » فلما استوضحته قصده قال : « إنهم لم يكونوا يقرأون القضايا ، وكانوا يكتفون بقراءة ملخص بسيط يكتبه المترجم فألزمهم أن يعملوا تقارير مستوفية » . ثم قال : « إن سعداً كان أحسن قاض في المحاكم الأهلية » .

وسألت دولته عن حكاية تصحيح الحكم المذكورة في الكتاب (ص ٣٩٤ - ٣٩٦) ، فقال إنه لا يذكر شيئاً يؤيدها أو ينفيها .

\*\*\*

### القاهرة في مساء ٢٢ فبراير ١٩٤٤

زادني في المكتب هذا المساء الشيخ عبد القادر المغربي عضو مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة ونائب رئيس المجمع العلمي بدمشق . الشيخ سوري فاضل من أهل طرابلس . جاءني من أجل نزاع بينه وبين صاحب مكتبة موضوعه نسخ من مؤلفات الشيخ تسلمها خصمه ؛ ليس هذا هو المهم . المهم أن الحديث تشعب فقال لي إنه زار سعد زغلول حوالى سنة ١٩٠٧ في بيت الأمة وكان عنده الشيخ رشيد رضا ، وكان سعد يتحدث عن صحته ويردد كثيراً كلمة Regime فسأله

الشيخ معناها ووضحه سعد ، ثم استطرد من توضيحه إلى الكلام في التعريب .  
وكان من رأيه تجويزه ، أى قبول اللفظ الأجنبي اللازم مع إعطائه وزناً عربياً ،  
كأن يقال « الرجيم » بفتح الراء أو بكسرهما ؛ قال محدثي : وقد أعطاني سعد عدداً  
من الأفكار في الموضوع وأوصاني أن أكتب فيه في المؤيد ، فكتبت فيه عدة  
مقالات أعجبت الشيخ على يوسف فقال زدّها واجعلها كتاباً ، فنفذت فكرته ،  
وكانت ثمرة ذلك كتاب « الاشتقاق والتعريب » ، وهو أحد الكتب التي يدور  
النزاع بشأنها بينه وبين صاحب المكتبة !

قال محدثي : وكان سعد يعطف على ، وأخذ يسمى لإيجاد عمل لي حين علم أن  
الشيخ محمد عبده هو الذي استقدمني لأكون موظفاً في دار الإفتاء ثم مات قبل  
وصولي فلم يمكن تعييني ، وكان توظيفي صعباً لأن قانون رياض باشا لم يكن يسمح  
للأجنبي أن يتجنس بالجنسية المصرية إلا بعد تمضية خمسة عشر عاماً في مصر .

هكذا كان سعد موحياً لغيره ، خالقاً للأفكار وموجهاً للبحوث !  
ولكن هل صحيح أنه كان في هذه المسألة اللغوية يرى هذا الرأي ؟ وهل  
يسلكه هذا في سلك المحافظين ، أو المجددين ، أو المعتدلين ؟

إن هذا « التعريب » بهذا المعنى هو أمر — مهما يكن الرأي فيه — خالٍ  
من الإسراف والتطرف ، ففهموه أن اللفظ الأجنبي الذي لا يمكن إيجاد لفظ  
عربي يؤدي معناه تحتضنه اللغة العربية بعد سبك في مسبك أوزانها المعتمدة ،  
فأين هذا من الاقتراح العجيب الذي أقدم الأستاذ عبد العزيز باشا فهمي على إبدائه  
وهو استعمال الرسم اللاتيني ؟ ليس أعجب من هذا الاقتراح إلا أن المجمع ما زال  
يبحث فيه . . .

\*\*\*

الفاخرة في ١٦ مارس ١٩٤٤

يرحمهما الله . . .

يرحم الله صديقي العزيز ، صديقي العزيز في لغة القلب لا في لغة النفاق ، يرحم  
الله صديقي عبد الحليم أباطة .

ويرحم الله زميلي في المكتب الأستاذ محمد أمين الرفاعي .  
كانت تملأها الآمال ، ومع ذلك فقد ذهباً على غير انتظار . .  
تلفت ذات مساء فقرأت نعي الأول مات موت الفجاءة . .  
وتلفت ذات صباح فتلوت نعي الثاني ، مرض سبعة عشر يوماً ثم مضى . .  
مضى قبل أن يتم تمرينه في المحاماة ، وقد كان واسع الأمل في العيش ، كثير  
الاهتمام بالحياة . . .

في الحلم طالعت وجهيهما . . وفي الصبح مالت نفسي إلى ذكرهما . . رأيتني  
أذكر منكوبي قنا وأصوان . . قلت إن قليلاً من الصدقة قد ينفع جائعاً أو  
مُعْتَرِئاً ، وليكن في عين الوقت ذكرى للصديق القديم وللزميل الصغير . .  
هكذا أرسلت إلى مبرة محمد علي عن طريق الأهرام مبلغاً قليلاً متواضعاً على  
روحيهما . . فليكن لهما ثوابه « والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه وَيَبَيِّن آيَاتِهِ  
لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ » .

\*\*\*

#### الإسكندرية في ٤ مايو ١٩٤٤

قدمت الإسكندرية من أجل تلك القضية الهامة التي تشغلني وتؤرقني . .  
رواية عجيبة تنتظر الكاتب الموهوب ، بل تنتظر الكاتب الواقعي الذي لا يطلب  
منه إلا أن يسجل ما يرى ويسمع ، فإن عجائب الواقع هنا فوق عجائب الخيال . .  
ليس من أجلها أسطر هذه السطور ، فإن مكانها الأسفار حين يقرّ أمرها  
وتقرّ النفوس ، ومكانها الآن خاطري وقلبي . . .

أسأل الله لصديقي السلامة من المكائد ، وأسأل لقلبه البرء من هذا  
الهموم العجيب ، من هذا المرض الذي يعيا به الطبيب ، ومن هذا الجرح الذي

يستعصى على مبضع الجراحين الأُساة ! . .

وفي الإسكندرية طالعني خبر ذلك الوجيه . . إذن فقد مضى : ومضى هو أيضاً أكثر ما يكون أملاً في عيشٍ ، وأحرص ما يكون على حياة . . طافت بالنفس ذكرياته : فذلك إنذاره الذي كلفك أن تُعده باسمه لتعلن به وصياً سابقاً ، ولتعلن به وزير العدل مساءلةً عن تصرف قديم لمجلسٍ حسيبيٍّ . . وقرأت الأوراق فتبسمت حين رأيت أن قاضي المجلس قد أصبح هو الوزير الذي سيوجه إليه الإنذار . . إن القدر يتهمكم ، ومن تهكمه ما يحلو وما يمر . . وكتبت الإنذار بالفعل ، إنذاراً مطولاً قاسٍ قلم الكتاب طوله وعرضه ، فجعل عليه رسماً قدره مائة وثمانون قرشاً . . ورسم الإنذار فيما يتعارف الناس أربعون قرشاً . . ليت أن الوزير يقرأه . . سيجد متعة وراحة نفس حين يستعيد ذكريات الشباب . . وسيسأل نفسه : أيهما كان أحب إليهما ، أن يسير في سلم القضاء إلى غايته ، أو أن يطفر من حياة القضاء وهدوئه إلى حياة السياسة وما فيها ؟ . . واتصلت الذكريات . . دعاك هذا العين الراحل مع كثيرين « لتتناولوا الشاي بمنزله بحلول الحمامات احتفاءً بمقدم سعادة الدكتور أحمد ماهر » .

كان من حظك أن تستمع إلى الرجل ، إلى حديث أحمد ماهر الخصب الصريح المتدفق الهادئ ، وأقبل عليك يسألك : « ليه مابقيتش تكتب لنا القضايا التي كنت بتكتبها ؟ » ، يريد سعادته سلسلة من المقالات كنت نشرتها في صحيفة الدستور وضمنتها ما تبينته بنفسى عن كُتب في قضايا الطلبة الذين كانت الوزارة النحاسية تلقى القبض عليهم وتدفع بهم إلى المحاكمات ؛ ضمنيتها ما تبينته خلال دفاعي في القضايا المذكورة من أمور تبكي وتضحك ، ولكنها لا تضحك إلا لتبكي ! . . إن مذكرياتي أضيق من أن تتسع لتلك الأحاديث ، وحسبي أنها أصبحت أحاديث مسجلة في تلك الجريدة ، ولكني لا أستطيع إلا أن أثبت إلى هذه المذكرات لواعج نفسي من أمير أراه فوق الأمور : لقد أفسدوا الشباب الطاهر بالسياسة . . لقد شهد شاهد في إحدى القضايا بأن طالباً ينتمي إلى الوزارة

أغرى طالباً ثانياً أن يشهد ضد طالب ثالث من معارضى الوزارة ، ومنه بالجمانية إن يفعل ! . . لقد تحدثوا عن الأموال التى تشتري بها ضمائر الشباب ، لقد تقادفوا جميعاً بهذه التهم كأنهم يتقاذفون الكرة فى ملعب التنس . . اتهم الوفديون بها خصومهم ، وردد خصومهم عين الاتهام ! . . ليتهم جميعاً كاذبون . . كان الطالب فى الماضى لا يعرف إلا وطنه . . يتصل بالسياسة فيكون أقصى آماله الشخصية أن يعود إلى بيته سالماً من الرصاص ، أو أن يستطيع إتمام دراسته فلا يفصل قبل الإتمام ! . .

كان الطالب ينطلق إلى الطريق وقد حمل روحه فوق كفيه ، فإن غاله الموت فلا عجب ولا أسف ، وإن نجا بنفسه فتلك أقصى منى النفس ، ولكن العود أحمد . واليوم ؟ ما لنا أصبحنا عبيد المال والمنافع ؟ ما لنا تسممنا هذا التسمم ؟ أين كان هذا المال من قبل ؟ وإلا فأينت هى نفوسنا اليوم ؟ إن المأساة لا توصف . . إن الشر قد استشرى . . أحق أن العدوى قد سرت حتى اقتحمت صفوف المحامين ؟ . . ألم يهمسوا ، بل ألم يتحدثوا بأن الأحزاب تنفق على المحامين فى انتخابات النقابة ؟ ألم يقولوا إن هذه الخزائن تفتح لدفع الاشتراكات المتأخرة ولدفع نفقات السفر من الريف إلى العاصمة ؟ ليت المتحدثين كاذبون مرجفون . . ليت حديث الإفك والضلال . .

\*\*\*

القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٤٤

قضية البنك الأهلى . . .

« . . . وجلس التهم — فتحنى سعيد — فى غرفة الصالون فى داخل المنزل — منزل الدعارة — وأخذ ينعى على الفقراء فقرهم ، وحمل على أولئك الذين يعيشون على القافه من الطعام فى حين أن الفلوس كثير ، ولا يتطلب الحصول عليها إلا شيئاً من الجسارة ، ثم أبدى دهشته ممن يقتات الطعمية والعدس مع

وجود الفراخ والديوك الرومي . . . وفي خلال مواجهة السائق بزميله المتهم روى أن المتهمين اليونانيين عند ما سلموا إليه نصيبه من المبلغ المسروق كانوا يقولان إن هذا الحادث باب جديد للثراء ، وإن أحدهما قال لفتحي بكره تبقى فتحي بك ! » . عبارات مرت دون أن يُلقى أحد باله إليها ، ولست أدري هل يقف حكم المحكمة العليا عندها أو يمر بها مر الكرام ، ولكني رأيتها أهم ما في القضية . . . إن هذه الروح التي عبّر عنها المتهم فتحي هي أصل الشر كله ، وأن كثيراً منا ليغذون هذا الأصل بحسن نية ، وإن كثيراً منا ومن غيرنا ليغذونه بسوء نية ، فأزالوا طمأنينة النفوس وهي حصن الأمان للفرد أولاً وللمجتمع ثانياً ! . . . وليتهم حين بذروا بذورهم حرصوا في الوقت عينه على أن يبذروا إلى جوارها معاني الأخلاق والدين والاستقامة . . . إنهم لم يفعلوا وهكذا تبلورت الأفكار في النفوس الجاهلة فكانت إجراماً وسطواً وقتلاً وحقداً اجتماعياً و « شيئاً من الجسارة » . . ثم ماذا .. ؟ هل أصلحوا البيت ؟ وأنفقوا على الأسرة ؟ ورعوا البنت والولد ؟ وثقفوا النفس ؟ وجودوا العمل ؟ بل إنفاقاً في دور الدعارة ، وإقبال على المخدرات ، وإدمان للسينما لتلقى دروس الإباحة والإجرام ، وهجران للمنزل ، وغدر بالزوجة الأولى ، وتحلل في الوطنية ، وتقطيع لكل آصرة سامية من دين أو قومية أو قربي أو عمل . . . . إن الديكة الرومية قد عاونت على إسقاط أمبراطورية الرومان حين فتح العربي المسلم ما فتح من أقطار العالم وهو يشدّ الحجر إلى بطنه من ألم الجوع ، فإن طعيم فقبضة من التمر ، ولقيات من خبز الشعير . . .

ومع ذلك فما يكره أحد أن يمتلئ البلد بهذه الديكة من رومية وهندية وشرقية وغربية ، وأن يكون لكل مصرى منها ما يشاء . . . ولكن السطو والإجرام والقتل والحقْد الاجتماعي و « الجسارة » لا تحقق من هذا شيئاً . . . إننا نريد بلداً غنياً تفيض خيراته فتعم الجميع ، لا بلداً فقيراً يحقد بعضه على بعضه ويحاول فردّه أن ينتزع اللقمة من فردّه ، فإن اقتسموها جميعاً جاع الجميع . . . نريد مناور ومطلات على الخارج تجلب النور الطبيعي وتأذن للهواء الطبيعي

النقى ، ولا نريد شمعات ذابلة تُنْقَل من ركن مظلم إلى ركن مظلم وهي بين ذلك تتأكل كل حتى تزول ، لا نريد مروحة كهربائية في غرفة مغلقة تصدع رؤوسنا وتزكم أنوفنا وتؤذى رئتنا ، ولا تفعل إلا أن تحول الهواء الفاسد من الغرفة إلى الغرفة ، كأنها الساقية المشهورة في أقاصيص جحا المظلوم . . .

وسّعوا آفاقكم أيها الناس ، واحرصوا على تنمية الثروة القومية بإتقان العمل وإحسان الاستغلال ، وترويج صناعاتكم في الداخل والخارج ، واعلموا أن مصر بلد فقير في حدود الواقع غنى جداً في حدود الممكنات ، وأن هذا النشاط الذى نبذله في الهدم خليق أن يُبْلِغنا جميعاً الثراء والرفاهية إن نحن وجهناه وجهة البناء . . .

\*\*\*

#### القاهرة في . . . يونيو ١٩٢٤

وجه زميل نظرى إلى أن مجلة المستمع العربى قد نشرت نص محاضرة للأستاذ سلامة موسى الكاتب المعروف ، أذاعها من راديو لندن وتحدث فيها عن طائفة من الكتب كان آخرها كتابى عن سعد ؛ تناولت العدد ، إنه الحادى والعشرون من السنة الرابعة ، والعجيب أن هذه المجلة تصلنى بانتظام ولكنى لم أفطن لهذه الكلمة حتى وجهنى إليها الزميل . إننى أثبتها هنا لأن فيها التفانة قضائية تثير كثيراً من الخواطر وتتصل بمسلك القاضى أزاء القانون وبكتاب جديد لأحد المستشارين : « وأخيراً يجب ألا يفوتنى ذكر كتاب قل أن يظهر مثله فى اللغة العربية ، هو « سعد زغلول من أقضيته » للأستاذ عبده حسن الزيات . فإن شخصية سعد معروفة بمجملها عند عامة الشعب ، وبتفاصيلها عند أولئك الممتازين بالوجدان السياسى . ولكن حياة سعد فى القضاء مجهولة عند الجميع تقريباً . وهذا الكتاب يشرح لنا المواقف القضائية لهذا القاضى الذى كان يؤثر صرامة الحق على صرامة القانون . . . »



يؤثر صرامة الحق على صرامة القانون ! . . . تعبير قوى جميل . . . وهذه هي القضية التي قلت إنها تثير كثيراً من الخواطر ، والتي ترد بي ارتداداً تلقائياً إلى قضية مصلحة الأملاك ، حيث رأينا صرامة القانون ، بل صرامة اللوائح العتيقة تتغلب على صرامة الحق ! . . .

\* \* \*

ذكرت عند قراءة هذه الكلمة وما تضمنته من إشارة إلى صرامة الحق والقانون كتاباً جديداً اسمه « فن القضاء » أصدره أحد المستشارين الأهلين المتقاعدين ؛ الكتاب قسمان : قسم مترجم وقسم مؤلف ، وفي الاثنين الطريف والمفيد ، وفي الاثنين الأسلوب العربي السليم المتين . ولكنني فوجئت في ثناياه بحملة على كتاب « سعد زغلول من أقضيته » حملة في خصوص رأى قال المؤلف إنني بشرت به في الكتاب ، وهذا الرأى الذى نحلى إياه هو أن على القاضى أن يهمل النصوص ويطبق العدالة . . . لا أحسبني قلت هذا ، وإنما أثبتت على سعد لأن لسانه سبق إليه السهو فنطق بحبس متهمين تبين حين أخذ في إملاء الأسباب أنه حكم ببراءتهما لا بحبسهما ، فعمل على إطلاق سراحهما ولم يتقيد بسهو اللسان ، وأنا هنا أكرر ثنائى وإعجابى بهذا الموقف العظيم . . . وأحسب أن سهو اللسان شيء ونص القانون شيء آخر . . . أما القضية الكلية ، قضية العدالة والقانون والنسبة بينهما فقد عاجلتها على وجه آخر في مقدمة الفصل الأول علاجاً لا أحسبه يؤيد الاتهام .

وعلى كل فإني أشكر للمستشار الفاضل عنايته بكتابى ، وأشكر له قبل ذلك عنايته بالترجمة والتأليف ؛ ولئن شاء أن يكتفى في التعريف بى بآنى « أحد نوابغ المحامين الشباب » فإني أرى هذا الوصف خيراً من اسمى ، وأكرر شكرى وإعجابى بكتاب « فن القضاء » لحضرة صاحب العزة المستشار السابق الأستاذ « محمد بك رشدى » ! . . .

\* \* \*

## القاهرة في . . . ١٩٤٤

كم جلسة ؟ وكم صفحة ؟ وكم محام ؟

تلك هي الجناية العتيدة ، جناية الشروع في القتل الذي اتُّهم به سبعة نفر انتدب لهم من المحامين سبعة نفر . . ثم لم يترافع منهم محام واحد . . . من جلسة إلى جلسة ، ومن دور إلى دور ، لأن محامياً غائب ، أو لأن متهماً غائب ، أو لأن النيابة تستكمل تحقيقاً سيُضم . . وأخيراً أفرجت محكمة الجنايات عن المتهمين وأجلت القضية إلى دور مقبل لأن « ممثل النيابة قال إن القضية ما زالت لدى نيابة السويس لم تنته بعد ، ولذلك أُلتمس التأجيل » .

وجاء الدور المقبل ، وجاء التحقيق التكميلي ، وجاء المحامون السبعة ، ولكن أحداً من المتهمين السبعة لم يحضر . . لهم لن يسمعوا بأظلافهم إلى القفص . . هكذا أثبتنا حضورنا وانصرفنا في خزيٍ نجر جر « أروابنا » كأننا اجترمنا جرماً ونحن المجنى علينا . .

القضية كلها عجب ، إنها تصور نوعاً من حياتنا الاجتماعية . . إن المجنى عليه والمتهمين جميعاً قد « توجهوا — بتعبيرهم — للجهات البحرية للمعاش » . أما الجهات البحرية فهي السويس ، وأما المتوجهون فقد قدموا من « نجع دراو تبع الأوسط قولاً مركز قوص » .

لم تؤلّف الغربة ، ولم تؤلّف الحاجة ، ولم يؤلّف الخبز والملح بين قلوبهم ، فما هو ذا أحد المتهمين يُسأل أيبينه وبين المجنى عليه شيء ؟ فيقول : « عيلتهم كانت ضربت واحد منا ومات » . . .

ووقفت أمام عريضة غريبة ، عريضة قدمها أخ للمجنى عليه إلى مأمور قوص ، إن أسلوبها فريد :

« يا صاحب العزة : قتلوه وسلبوه ودفنوه وعاد حياً بعد ستة أشهر ، ومن عجب هذا . من هو القاتل ؟ هو شحات محمود أحمد الجمل من نجع دراو تبع

الأوسط قول . من هو القاتل ؟ هو . . . الخ . . . وما سلبوه ؟ سلبوا منه ٤ جنيه وعدد ٣٣ أذرع قماش البيض . لماذا قتلوه ؟ أخذاً في ثأر عادلي . بهلول موسى الذى قتل بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩ وهو أخ حسان بهلول . المتهم الأول .

وإن القتل شحات محمود بعد أن تركوه من الحياة ، والقاتلين حضروا واعترفوا بأخذ الثأر وذبحوا كمادة العرب ، ومضى على ذلك ستة أشهر إلا وصل المقتول ماشى على قدميه ولم يبق موضع في وجهه ورأسه وجسده إلا أخذ نصيبه من أنواع القتل والعذاب . لذلك بادرت بتقديم هذا لعزتك لضبط هذه الواقعة الغريبة التى لم ينظر مثلها فى التاريخ ، وقد أخطرنا النائب العام تلغرافيا ووكيل النيابة بقوص أفندم .

ملحوظة : نرجو سرعة سؤال المقتول لأنه فى حالة الموت من كثرة وشدة الإصابات .

دخلنا الجلسة والمجنى عليه يشهد أمام المحكمة . . كان المستشارون يسمعون بالكأد كلامه من ضعف صوته من ضعف بدنه . . فإذا تبينوا الألفاظ لم يستبينوا المعنى من غموض التعبير وغرابة اللهجة . . كان شبحاً يتكلم ، فغفرت لأخيه مبالغاته ، لأنى رأيت ميتاً يتحرك ، وهذا هو الميت الذى يقول أخوه إنه سعى على قدميه ، بل على بوصتيه ، من السويس إلى دراو .

ومع ذلك فقد قالوا إن مصر بلاد غنية . . سيتعلم هؤلاء الناس الكتابة والقراءة . . فعلموهم قبل ذلك الدين والأخلاق . . نظّفوا قلوبهم من الإجرام ، وطهروا صدورهم من الثأر ، واملأوا أفئدتهم بالدين ، وخوّفوهم بالنار ومنّوهم بالجنة ، وافتحوا لهم المزارع والمصانع ، واصرّفوهم عن غرائزهم الدنيا بالعمل ، فإنه هو العاصم من الفساد ، كما قال ذلك الربى الإنجليزى ، وتمعنوا يا قوم كثيراً وكثيراً فى تلك الكلمة الكبرى التى أجرتها الحكمة على لسان زعيمكم سعد منذ ثلاثين عاماً حين هتف فى الجمعية التشريعية : « لسنا فى حاجة إلى كثير من

العلم ، ولكننا في حاجة إلى كثير من الأخلاق » .

\*\*\*

### مصر الجديدة في ٢٤ يونيو ١٩٤٤

خرجت مع والدي لاستشارة طبيب جلدي ، جلسنا بعد الاستشارة في شرفة مقهى ، اقيمت به الدكتور محمود عزمي مستشار الضرائب فأبدت له ألى مما يلقاه قانون استعمال اللغة العربية من عقبات ، فكاد وهو القانون الجديد يصبح قانوناً غير مستعمل أو حرفاً ميتاً كما يقولون ، مع أنا لم نكد نستريح من ضجيج التفاخر به والدعاية باسمه والطنطنة حوله . . . واتصل الحديث فرويت له أنى لاحظت في أواسط شهر ديسمبر حملة صحفية من بعض الصحف الأجنبية المحلية ترمى إلى طلب مهلة جديدة للتجار الأجانب ، أى وقف تنفيذ القانون مهلة أخرى استناداً إلى مبررات تستتبع في الواقع لا مجرد التأجيل ، بل الإلغاء ، وهو الغرض الخفى ، فبادرت إلى كتابة مقال طويل رداً على كل حجة أثارها الصحف المذكورة ، وبعثت إلى بعض صحفنا العربية بردى ترافقه نسخة من الصحيفة الأجنبية التى تزعمت الحركة وطلبت نشره ليؤخذ الطريق على محاولة التأجيل ، ولكن الصحيفة لم تنشر مقالى ولم تشر إليه بحرف ، بل لم تعتذر إلى أقل اعتذار . . . فلم أر تفسيراً لمسلكتها إلا أن إدارة الإعلان حريصة على مجاملة المعلنين الأجانب أو أن الرقابة منعت نشر مقالى ، ولكنه فرض لا ينهض ، فلو كان حقاً لأعلمتنى به الصحيفة . .

وجدت عند جليسى من أنباء هذا القانون أكثر مما عندى . . وأخطر مما عندى . . وعلمت أن بعض الرؤساء قد طلبوا إلى بعض الرؤوسين أن يكتبوا منشورات لا يكون تنفيذها إلا إلغاءً للقانون من سلطة لا تملك الإلغاء . . . ما أشد ما يتناقض فينا الظاهر والباطن ، وما أقسى حكمنا على أنفسنا حين نقنع من الإصلاح بالإعلان ، ومن التشريع بـ « قال فلان ، وصنع فلان » ! . .

\*\*\*

### القاهرة في ٢٥ يونية ١٩٤٤

كنت وزميلي نتحدث عما يترخص بعض الزملاء لأنفسهم ، من تحريف للوقائع في المرافعات والمذكرات تحريفاً متعمداً في بعض الأحيان ، وبريئاً — لأنه نتيجة لأقوال الموكلين -- في أحيان أخرى ... وكنا نتحدث في حيرة المحامي أزاء هذا ، فلا هو يستطيع أن يكشف زميله هذا الكشف الدامي ، ولا هو يستطيع أن يهمل مصلحة موكله . .

هنا ذكرت ما سبق أن قرأته في كتاب « الأيام المائة » الذي وضعه الدكتور محمود عزمي وكرّسه لفترة من حياة على ماهر باشا ؛ عدت إلى الكتاب وقرأت فيه ما يأتي مروياً عن على ماهر المحامي :

« جاءه يوماً محام يبلغه في الجلسة أنه قد تم التفاهم بين موكليهما الذين يتكون منهما طرفا الخصومة على التأجيل إلى ما بعد فصل الإجازات ، وطلب إليه أن يتقدم معه إلى القاضي بهذا الطلب فقبل . ثم اتضح له أنه لم يكن هناك اتفاق على شيء مما أخبره به زميله فعاد إليه ملاحظاً فلم يكن إلا أن أجاب : الذنب ذنبك ، ليه صدقتني . ثم حدث أن وقف محامي خصوم موكلتي على ماهر يطالب التأجيل ويقول إن هناك مستندات جديدة تستدعي هذا التأجيل ، ويمد يده بأوراق يقول أنها تتضمن هذه المستندات ، وكان على ماهر يعرف أن ليست هناك مستندات غير التي أودعت من قبل ، وكان قد تلقى درساً عن خلق الزملاء من ذلك الحادث الأول ، فنهض وأمسك يد الزميل وطلب إلى المحكمة أن تتسلم منها المستندات ، وأخذت المحكمة الأوراق التي كان المحامي يمد يده بها فوجدتها بيضاء ، ونطق القاضي بالتأجيل ، فاحتج على ماهر على هذا التصرف وانسحب من الجلسة صائحاً : « أعجب لمحام يكذب ، وأعجب لقاض يصادق على الكذب » . فلم ير القاضي بداً من رفع الجلسة برهة أعادها بعد انقضائها ، وفتح باب المرافعة في القضية دون تأجيل . »

منذا الذى يتردد فى الثناء على هذا الموقف ، ومنذا الذى لا يطالع فيه معانى  
الحزم والاستقامة والانتفاع بالتجارب ؟ إننا نثنى ونقدر وإنْ صرفنا الضعف للزمالة  
والمجاملة للقضاء عن مثل هذا العنف الشريف الكريم . .

\*\*\*

### الفاخرة فى مساء ١٩ بولية ١٩٤٤

منذ نصف ساعة كان يزورنى زميلى الأستاذ الهلباوى . كان معه شخص  
مذهب اسمه حامد أفندى قال إنه قريب له . تحدث الإثنان وذكرا المرحوم إبراهيم  
بك الهلباوى وقالوا إنه كان قد شرع بالفعل قبيل وفاته فى طبع مذكراته وقد  
طبع بالفعل ملزمتان . قال حامد إنه كان ملازماً له فى أخريات حياته يجالسه من  
الرابعة بعد الظهر إلى الحادية عشرة ؛ قال : وكان المرحوم الأستاذ فؤاد حمودة  
المحامى يتلو المذكرات على الهلباوى بك لتتقيحها قبل طبعها ، فوجد فيها كلاماً  
عن قضية فيليبپيدس جاء بين سطوره أن الهلباوى ترفع فيها بعد تنحى الأستاذ  
ع . بك . ف . إجابةً لإيعاز السلطان حسين الذى كان يبغض فيليبپيدس ، وشفع  
صاحب المذكرات هذا بأن انتقد موقف زميله من وجهة نظر المهنة والفن . قال  
محدثي : « واقترح الأستاذ حمودة حذف اسم الزميل المتنحى فوافق الهلباوى »  
وسألت عن هذه المذكرات ما مصيرها ، فقالوا إنها فى دار الكتب مع أحد  
النساخين أو المصححين وقد حجز الورثة عليها تحت يد هذا الشخص ! . .  
نحن فقراء فى المذكرات ، فلا تزيدونا فقراً على فقر !

\*\*\*

### عالية فى مساء ٢١ أغسطس ١٩٤٤

فى مساء ٢١ أو فى صباح ٢٢ فأغلب الظن أن الليل قد انتصف وأنى الآن  
جغرافياً فى صباح يوم جديد . . . لست أدري أهو هذا الارتفاع قد أرهف

أعصابي وفرَّق النوم عن عيني أو هي مشاغل البال وهذا المخزون الضخم الذي يعمر صدرى من حوادث المؤتمر ، وملابسات المؤتمر ؟ لو أننى كتبت وكتبت وكتبت لما فرغ هذا المخزون ولبقيت المرارة تشيع في هذا الصدر المسكين ...

أثرت الحجرة وأخذت هذا الكتيب العظيم : « كلمات لقاسم بك أمين » .. قرأتها كلها .. وهل لى فى إتمامها نخر ، وهى التى تقودنى من زمامى بحلاوتها وطلاوتها ، وصدقها ودقتها ، بعظمتها التى لا أستطيع وصفها ولا أستطيع إلا أن أسير فى ركابها حتى تنتهى فتطلق سراحي لأظل مع ذلك متأثراً بها مفكراً فيها ؟ « وجدت السآمة غالباً فى الاجتماعات وما شعرت بها فى الوحدة . أشتاق إلى الناس فإذا اختلطت بهم رأيت وسمعت ما يزهدي فىهم فأفر منهم وأرجع ملتجئاً إلى نفسى فأجد فيها الراحة والسكون » .

هذه هى كلمات الرجل العظيم .. قرأتها فى الصفحة العشرين فكانت بلسماً لفؤادى .. بلسماً لم يلتئم به جرح وإنما تحقق به عزاء ، فهذا هو القلب الكبير يصور بعض ما بى ... ولكنى مع ذلك اتعس منه حظاً : إنه يفر من الناس ويرجع ملتجئاً إلى نفسه فيجد عندها الراحة والسكون .. أما أنا فأفر من الناس وأرجع ملتجئاً إلى نفسى فلا أجد معها راحة ولا سكوناً ..

هذا هو الفرق بينه وبينى ؛ كان له قلب كبير ونفس صافية وحياة مرضية فوجد عند ذلك راحته وسكونه ، أما أنا ففرت من الناس إلى نفسى فكنت المستجير من الرمضاء بالنار ..

\* \* \*

الناس ! ! ماذا لقيت من هؤلاء الناس ؟

.....

.....

هأنذا قد شددت الرحال إلى المؤتمر بعد أن أعددت محاضرتى فى « مسلك المحامى » .... ولكنى أصل فأفاجأ بلفظ أفهم منه أن محاضرتى قد استبعدت

بعد أن نشرت بعض الصحف في مصر بياناً يكاد يكون رسمياً بالمحاضرات وأسماء المحاضرين مشتملاً على محاضرتي واسمى . . . . لفظ غريب أذكرني بما سمعته قبل السفر من أن إذن الخروج سيقصر على آحاد لست منهم . . . ويسألني إخواني العراقيون والسوريون واللبنانيون والأردنيون متى موعد محاضرتي فأخرج وأخجل ولا أستطيع أن أتكلم ويحيك في صدري قول الشاعر :

قومي هم قتلوا أميم أخي فإذا رميت يصيبني سهمي !  
وأخيراً . . أعلن بأنني سأحاضر في صباح الخميس . . ولكنني ألقى عرضاً من يخبرني أنني سأحاضر عصر الأربعاء . . ولو لم ألقه لما عرفت ولكن محتملاً أن ينادى اسمي لأحاضر فأكون غائباً عن المؤتمر . .

في عصرية قائظة إذن بعد ظهر يوم ١٦ أغسطس بين مأدبة غداء دسمة أقامها نقيب العراق للمؤتمرين ومأدبة عشاء سيقمها لهم وزير العدل المصري . . ومن الإباحة ما يشبه المنع والحرمان . . . ولكن بعض الظن لائم فلا تجعلني يارب من الآثمين . .

وألقيت المحاضرة والحمد لله أولاً وآخراً . .

\* \* \*

أيتها الاحقاد رفقاً بي . .

بل دعيني أقول : أيها الإخلاص في العمل ما لك تلاحقني بالشرين وتؤذيني الأذَيْن : أرهق نفسي بالعمل أولاً على حساب قلبي وأعصابي ، فإذا نجح وظهر أثر المجهود كان هذا النجاح سبباً لإثارة الأحقاد على من العدو ومن الصديق على سواء ؟ . .

إلى أية نتيجة سأنتهي ؟ . .

\* \* \*

حسبك يا نفسي واستطردى في حديث أقل حرارة . . فعلى هامش هذه



المحاضرة أسجل أن بعض ما ذكرت فيها قد حرك في بعض الزملاء ذكريات أو خواطر حدثوني بها :

قال الأستاذ الكبير م. على مائدة الطعام إن الحكاية التي رويتها عن سعد زغلول — وهي أن عينا متهما بالتزوير طلب إليه الدفاع عنه فلم يقبل إلا بعد أن أقر له بالتزوير واستكتبه تنازلاً عن العقد المزور ليكون تحت تصرف المجنى عليهم بعد الحكم بالبراءة<sup>(١)</sup> — قال إن هذه الحكاية لم يكن يجمُل ذكرها لأنه لا يُشرّف المحامي أن يترافع عن متهم تأكد من إجرامه قبل أن يقبل الوكالة عنه ؛ واستطرد محدثي فقال عن نفسه إنه في حياته الطويلة لم يترافع في قضايا جنائية إلا نحو خمس قضايا وإن إحدى هذه الخمس قد سببت له أزمة نفسية هائلة :

طلب إليه بعض معارفه أن يدافع عن متهم بقتل أبيه ، وقيل له إن القضية لا دليل فيها إلا شهادة صبي دون الحُلم قد تناقض في شهادته وإلا قرأني ضعيفة منها أن هذا المتهم سبق أن زور على أبيه عقوداً ثم سامحه أبوه . . . وقرأ الملف فلم يجد دليلاً مثبتاً للإدانة إلا ماتقدم وإلا العثور في مكان الجريمة على نعل أنكر المتهم أنه له . . . ولكنه مع ذلك ظل يسأل نفسه : إن لم يكن المتهم هو القاتل فمن الذي قَتَلَ إذن ؟ قال : وجاءني المتهم ليلة الجلسة ، فقد كان مطلق السراح لأن قاضي الإحالة أفرج عنه لضعف الأدلة ، وسألني عن مركز القضية فقلت له إن مركزها حسن ولكني لا أضمن شيئاً وشفعت قولي بأن نقطة الضعف هي هذا السؤال : من الذي قتل القاتل ؟ هنا أطرق المتهم شيئاً ثم قال : إذا كان الحكم لغاية ١٥ سنة فلا بأس . . .

قال الزميل : فارتعت وداخلتني الحيرة فما هو ذا المتهم قد اعترف أو كاد فكيف أصنع إذن ؟ هل أذهب إلى الجلسة فأتنازل عن التوكيل ؟ إن هذا يسىء

---

(١) هذه القصة مأخوذة من كتاب « سعد زغلول » للعقاد ص ٧٥

إلى مركز التهم ! .. هل أطلب التأجيل للاستعداد ؟ إن القضية صغيرة وأنا لم أبلغ المحكمة طلب التأجيل قبل أن تقرأها ، والرئيس مصطفى باشا فتحي معروف بالشدة وبالشدة في رفض التأجيل أيضاً . . . أخذتني الحيرة حتى استسلمت قائلاً : « إنك أنت يارب الذي تدبر فاصنع ما تريد . . » ، وذهبت في الصباح . . ونودي الشاهد الصغير فدخل يتلفت إلى مكان التهم . . . واستدناه الرئيس إلى حرم المحكمة وأمر بكرسي فأجلسه عليه وهدأ روعه وأخذ يناقشه في تناقضه حتى قال الولد إن أهل التهم هددوه وأخذ يروي واقعة القتل كما رآها مؤكداً أنه شاهد التهم يطلق النار على أبيه ثم يجري . .

وقال الرئيس للمحامى : عاوز تقول إيه ؟ فقال المحامى إنه لم يترافع ! . . قال الرئيس : دع كل شيء فهل تستطيع أن تقول من الذى قتل القاتل ؟ قال إني لست مكلفاً بهذا فإني برىء حتى تثبت النيابة أنى أنا قاتله ؛ قال له وهو يكتب : قل لك كلمتين ! . . وقال الكلمتين . . . والحكم آخر الجلسة . . . وإرسال الأوراق إلى المفتى ! . .

قال محدثي : « فكأنما أنقذنى الحكم من غمرتى فلو حكم بالبراءة لما استطعت أن أهدأ أمام ضميرى . . . وظل صديقي م . يعايرنى بها قائلاً : تجيء إلى طنطا عشر دقائق فتشنق الرجل وتعود ! . . »

\* \* \*

أذكرني حديث الزميل الفاضل ما قرره بهذا الشأن الأستاذ « هنرى روير » النقيب الفرنسى فى كتاب « المحامى » تحت عنوان : « مشكلة متعلقة بالضمير » ؛ قال النقيب إن التهم قلما يعترف لمحاميه بالجريمة . . فإن اعترف بها فإن للمحامى أن يقول للمحكمة إنه لم يعد يملك حرية الضمير التى تساعد على الدفاع ثم ينسحب فيرضى ضميره ويرضى سر المهنة فى وقت واحد ! . .

والنقيب مخطئ فى هذا رأى فإن مجرد الانسحاب يؤذى مركز التهم ويملى للمحكمة أن تعتقد أنه اعترف لمحاميه بالجريمة أو أن محاميه وجد مركزه غير صالح

للدفاع ؛ وفي هذا يتفق رأيي مع رأي محدثي ولكني أخالفه فيما رآه بالنسبة لقضية سعد : فإن تصرف المحامي فيها قد يُعترض عليه بأنه تضمن تعطيلًا للجزاء الجنائي الذي ارتضته الجماعة زاجراً للمجرم ورادعاً لغيره . . . ولكننا في الوقت نفسه يجب أن نقدر أموراً كثيرة منها أن التزوير العرفي يكاد يكون جريمة مدنية بحتة وهذه الجريمة قد أزال سعد أثرها بالكتابة التي استصدرها من المتهم وردّها للمجني عليهم أموالهم ؛ ولو لم يفعل لقد كان جائزاً أن يبرأ المتهم بدفاع محام آخر أو بفكرة تستقر في نفوس قضاته من تلقائها فينجو من العقاب ويحتفظ في الوقت نفسه بشمرة جريمته . . . هذا إلى أن العين التهم قد لا تنفعه العقوبة بقدر ما تنفعه النجاة منها ومن المصلحة الاجتماعية ألا نقضى على شرف رجل وشرف بيت ، وما أروع ما قرأته هذه الليلة أيضاً في كلمات قاض عظيم وصديق لسعد هو قاسم أمين :

« الفضيلة والرياسة يتنازعان السلطة على نفس الإنسان في جميع أدوار حياته فتارة تخضع للأولى وتارة تغلب عليها الثانية . ولا يوجد رجل مهما بلغ من التربية والعلم يكون آمناً من السقوط يوماً في الرذيلة كما لا يوجد رجل مهما أحاطت به الرذيلة إلا وفيه استعداد لأن يأتي يوماً بأفضل الأعمال . وحقيقة الأمر أن أخلاق الإنسان ليست شيئاً يتم دفعة واحدة وليس لها حدٌ تقف عنده ، إنما هي تحليل وتركيب ، في تكون مستمر ، يعتريها الانحلال زمناً وتعود بعده إلى التماسك » .

\* \* \*

وحدثني الأستاذ عباس العزاوي المحامي العراقي ونحن خارجان من الجلسة بعد محاضرتي فقال إنه لا يوافق مطلقاً على رأي « روير » الذي سمعني أنسبه إليه يريد جواز انسحاب المحامي من القضية بعد اعتراف المتهم له بالإجرام وروى حادثاً يعرفه بنفسه يتلخص في أن محامياً انسحب لسبب غير الاعتراف فوهم القضاة أن المتهم اعترف له بالإجرام وأدانوه وهو في الحقيقة بريء ! . . .

وقال لي أيضاً — تعليقا على ما سمعته في محاضرتي من أن المحامي الفرنسي الشهير « لاشو » كان يأبى الدفاع عن المدعى بالحق المدني — إنه هو ، أي محدثي ،

لم يحضر في حياته عن مدع مدني قط ! . .

وكان يرافقنا في السير محام لبناني نسيب اسمه مع الاسف فقال تعقيباً على هذه المشكلة التي عرضت لها المحاضرة إنه اصطدم بحادث أزعج ضميره يتلخص في أن شاباً أحب راقصة إسرائيلية وفي غمرة الهوى كتب كل من الحبيبين لحبيبه سنداً بألف جنيه ليكون مانعاً من التفكير في الهجر . . . وسمم الفتى الفتاة واعتزم أمره فطلب إليها ذات يوم أن يمزق السندان فإن ما بينهما من الحب قد أصبح أقوى من ذلك الخوف حتى ليَجرحه معنى الشك القائم في السند . . . ورضيت الفتاة وقدمت إليه سندها ، أما سنده الذي عليها فاستبقاه لديه وقدم إليها سنداً غيره لتمرزقه فمزقته غير فطنة إلى الخديعة ! . وعهد إلى الزميل أن يتخذ إجراءات المطالبة فاستصدر له حجزاً تحفظياً نفذ على كل شيء حتى على أثاث الراقصة . . . ولجأت بالفتى شهوة التشفى والإيلام فألح على محاميه أن يسهر معاً في الملهى الذي ترقص فيه الغانية ! . . ورضى المحامي — بعد تمتنع فيما قال لي — وعب الفتى من الخمر حتى سكر فأخذ يهرف بل أخذ يعترف . . . وثار وجدان المحامي وقال إني لا أطعم أهلي من هذا الطعام . . . إنها تبيع جسدها لتعيش فنجىء نحن نقتنص منها هذا المال الذي اشترته بأغلى الأثمان ؟ . . قال : وكانت الدعوى الجنائية التي حركتها الراقصة ضد الفتى من قبل قد انتهت إلى الفشل ، أما الدعوى المدنية فكانت مازال منظورة لمّا يفصل فيها ومثلت أمام المحكمة فقلت إني أطلب ترك الدعوى ؛ فقال القاضي : هل عندك توكيل بهذا ؟ قلت إن الموكل موجود وان عليه أن يتنازل وأسرت إلى القاضي بجملية الأمر وتنازل الموكل عن الدعوى . .

وحدثني قاضٍ عراقي فاضل فأشار إلى مارويت في المحاضرة من حكاية المحامي الذي تخرج ابنه من كلية الحقوق والتحق بمكتب أبيه فدفع إليه بقضية ضخمة مزمنة لأنها أصلح لتمرينه بما فيها من إجراءات مختلفة ومذكرات متعددة وأحكام متوافقة ومتضاربة فأقبل الشاب عليها بنشاط الشباب وحماسه وذهب فترافع وحصل على حكم لمصلحة الموكل وعاد إلى والده يكاد يقفز من الفرح الذي يفعم نفسه والفرح

الذى سيملاً به صدر أبيه وأنهى إليه الخبر فاذا بالوالد يتجههم ويحزن ويعاتب ولده قائلاً : ألا تعلم أن هذه هي القضية التي ريبتك منها فكيف أربي اخوتك من بعد ؟ قال محدثي : إنكم أوردتم هذه القصة على أنها نكتة رمزية لا حقيقة ، أما أنا فأروى لكم حقيقة هي أني عينت قاضياً في إحدى المحاكم فوجدت قضية مزمنة تقادمت عليها السنون فقرأتها وأعدت حكمي فيها فاذا بمحاميا يرجوني تأجيلها ويضارحني بأنه يعتمد عليها في عيشه وأنه كان يخال تأجيلها أمراً محققاً لأن القضاة يستصعبون الفصل فيها ! . . . ولكن محدثي لم يشفق على التماس الزميل فحسمها فكانه حطم الدجاجة التي كانت تبيض للمحامى كل جلسة بيضة ذهباً ! . . . وردد الأستاذ سعيد الغزى المحامى والنائب الدمشقي شكواى من قضية السماسرة ومن المخطاط الأتاعاب وقال لى لقد تعبنا في هذين الأمرين اللذين عرضت لهما حتى فكرنا في تقسيم المحامين درجات يكون لكل درجة حد أدنى من الأتعاب ! . . .

\* \* \*

وفي قاعة الفندق دنا منى زميل لبنانى مسن يرافقه ولده وهو زميل كذلك .. وقال المحامى الأب إن حديثي عن علاقة القضاء بالمحاماة ومعاملة المحامى في الجلسة يغريه بأن يستأنس برأى في أمر يتصل به : ذلك أن أخاه كان محامياً وأنه جابه المحكمة في بعض مذكراته بأقوال رأت أن تحاكمه من أجلها فلما مثل المحاكمة جالساً في مقاعد المحامين انهره الرئيس وطلب إليه أن يقف شأن المتهمين بالإجرام ، فكبر الأمر على أخيه وانتابته صدمة قلبية كانت القضية على حياته ؛ والزميل يسأل سؤاله : هل القضاة وهل الدولة مسئولون عما حدث ؟

\* \* \*

بهذا وبغيره وجدت صدى محاضرتي فقلت حسبي أن تكون أثارت تفكيراً وأثارت ملاحظات . . . إنها إذن لم تكن كلاماً فارغاً ولم تكن كلاماً مزوراً ولم تكن صياحاً وتشنجا ولم تكن تبالغاً غير مفهوم ولا تلاوة في لوح غير محفوظ . . .

وهكذا أرسل الله عزاءه فاللهم لك الحمد . . اللهم إني أسألك أن تجنبني كيد غيري وكيد نفسي وأن تحميني من اليأس وتحميني من الزهو والغرور وألا تجعلني ممن عنيت بقولك الكريم : « ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها منه إنه ليئوس كفور ، ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مستته ليقولن ذهب السيئات عني إنه لفرح نفور » .

\*\*\*

بافا في ٢٨ أغسطس ١٩٤٤

رأيتها عام ١٩٣٠ . . ما أسرع ما يعدو الزمن ! . . أربعة عشر عاماً قد تقضت فويلي من حساب النفس بل ويلي من إهمال حساب النفس ! . . ماذا صنعت في هذا الزمن كله لوطنك وماذا صنعت لنفسك ؟ إن الجماد يتقدم ، إن هذه المدينة كانت دون ما ترى الآن جمالاً . . كانت مسافة الخلف بينها وبين جارتها « تل أبيب » خطوات في المكان ودقائق في الزمان وأحقاباً طويلة في العمران ، فإذا بالمدينة المتخلفة تتقدم وتتقدم وتبدو لك اليوم مشرقة حية . . وستنشد السير لتضييق مسافة الخلف . .

أما أنت فإنك قد تقهقرت وليتك تنتهي إلى جمود لا تحس معه بمعنى التأخر أو التقدم ، ليتك تصل إلى هذه الحال المريحة ، ولكنك ما زلت مستيقظ النفس على الأقل لنفسك ، وما زلت شديد الإحساس بالنقص ، بيد أنه إحساس لا يدفع إلى عمل ولا يغري بكال ! . .

إن هذه النفس التي بين جنبيك لا تمثل معك إلا دور الصديق فليتها كانت لك عدواً مبيناً ! . . ليتها كانت لك خصماً سافراً فإنك ما منيت بالشر إلا من صديق ، ولا سعى لهدمك إلا صديق ، ولا أكل الحقد عليك إلا نفس صديق ، ولا أهلك عن عملك إلا شيطان صديق ، فيا نفس كوني لي عدواً أعرفه وأتقيه ، ولا تكوني صديقاً يخدعني فأصطفيه . .

\*\*\*

سرت في المدينة فانشرح صدرى لهذه الأسماء المصرية ، سينما فاروق وبوفيه  
فاروق وفندق رمسيس ولافتة على بعض الأبواب تحمل عبارة « الجمعية المصرية » .  
تداعت المعاني في نفسى ، وأشعّت مصر المشرقة الخالدة في أركانها الدكناء  
فأذهبت عنها الظلام والحزن وذكرت مع الغبطة أجزاء من محاضرتى استقبلها  
أعضاء المؤتمر أحسن ما يكون الاستقبال : ذكرت تصفيقهم الشديد حين عرضت  
لواجب المحامى فى معونة القضاء على إنجاز القضايا ليستطيع القضاء أن يلبوا مثل  
هذه النصيحة التى وجهها إليهم جلالة الملك فاروق فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٠ فقال لهم :  
« انه خير ما أوصيكم به هو الفصل فى الخصومات بالسرعة مع العدل ، فانه تأخير  
« الحقوق عنه مستحقها يفسد النفوس ويضعف المنازعات ، كما أوصيكم أنه  
« نحاسوا أنفسكم بالدليل على ما فعلتم بالانحراف حتى يقل الخطأ ويغلب الصواب » .  
كان التصفيق تحية المؤتمرين للملك اقترن اسمه باسم العدل منذ أيام عمر ! . .  
وكان تحية للكلمة الكبيرة والنصيحة الملكية ، بقدر ما كان تحية لمُهدى  
النصيحة العظيم . .

\* \* \*

ولست أنسى العناية الفائقة التى تتبّع السامعون بها حديثى عن المحامى سعد  
زغلول . . كانت الأعناق تشرّب له ، فبارك الله فى نفوس كريمة تهفو إلى ذكرى  
محامٍ كريم ، بل إلى حديث الزعيم المصرى الذى اقترن عمله وأثره ومثله بجهد  
العرب فى سبيل أكرم المعانى وأشرف الغايات . .  
كيف لا تهش نفسى إذاً إلى ما رأيت وما ذكرت ؟ وكيف لا أردد كلمة  
مصطفى كامل : « لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصرياً » ؟

\*\*\*

القاهرة فى مساء ٤ سبتمبر ١٩٤٤

بالأمس انشرح صدرى . .

ذهبت إلى صيوان الملك في بيت الملك لأسمع كلام الله يرتل ترتيلاً ، ولأرى  
رعايا الملك من عباد الله يسعون إلى البيت الكريم خيفاً مطمئنين كأنهم يسرون  
في بيوتهم بغير كلفة ولا تحرز ، ليجلسوا وليطلبوا الماء الثلج وليسمعوا قول الله  
فيناجوا : « الله » ! . .

يا لها من فكرة بديعة رائعة ! . .

يا له من ملك بديع رائع ! . .

فتح البيت الأول في البلد بعد أن أقفلت بيوت كثيرة كان دأبها أن تفتح  
طوال رمضان لينذكر فيها اسم الله ، وليخفف إليها الناس إخواناً في غير كلفة ولا  
دعوة ، فتشتد الأواصر بين الناس والناس ، وتشتد الأواصر بين الناس والله ! .  
عادة أوشكت مع الأسف الشديد على الانقراض ! . . فجاء الملك يحيي  
العرف الكريم ويوحى بإحياء النبيل ، فليستمع الشعب وليعُد الأعيان والسراة  
ورجال الدين إلى ما ألف آباؤهم من قديم ! . .

يا أهل مصر ، ويا أهل البلاد العربية ، ويا معشر المسلمين ؛ هذه إحياء الملك  
فليكن الناس على دين ملوكهم ! . .

\*\*\*

الزقازيق في ١٤ سبتمبر ١٩٤٤

قطار رأس البر

العال يا فستق ! . .

إذن فقد بلغنا الزقازيق . .

نسبتهنى هذه النعمة التي أصبحت في خاطري علماً على الزقازيق ؛ هذا النداء  
بعينه من هذا البائع بعينه بهذه النعمة بعينها ، تلك علامة لمحطة الزقازيق لا تحوجك  
إلى أن تقرأ اللافتة . . هي على الأقل علامتها عندي منذ أن مررت بها لأول مرة  
في حياتي إلى الآن . .



وكانت النعمة في أول الأمر محايدةً بالنسبة إلى لا تثير في نفسي إلا العجب من ثباتها واتساق شطريها أو مصرعيها ، رغم أن اللفظ الأول يُنطق بالإطالة أما الثاني فيخطف خطفاً سريعاً . .

ولكنها أصبحت بعد ذلك نعمةً محبوبةً تهفو إليها نفس فقيرة إلى العطف متعطشة إلى الود ، وجدت بعض حاجتها في صدر صديق يقيم بهذه المدينة وتؤدي إليه هذه المحطة وتذكر به هذه النعمة . . بذل لك ودّه في أول الأمر فنفرت من ظاهره الخشن ، ثم قابلت إقباله بالتحفظ ، ثم عرفتته فإذا النفس الصافية ، والرجولة الوافية ، والمروءة مع النفس ومع الغير .

وقدم القاهرة ذات يوم وخاطبك بالتلفون يداعبك بروحه الحلوة ، وكنت ضيق الصدر مثقلاً ببعض همومك ، فاعتذرت واختصرت حديثه . .

ثم رأيته وأنت في عربة الأومنبوس يمشى ويبدأ حوالى الثالثة بعد الظهر في شارع فؤاد بالقاهرة كمنتظر يترقب ... كان يخطو وحيداً مفكراً مطرقاً فهممت أن تنزل لتلقاه ولكنك كنت منطلقاً لتشجيع جناز بالدق أوشك مواعده أن يفوت فلزمت مقعدك وأنت تقول : لا بأس فسأراه مساءً أو أراه ضحى الغد فحسبى أنه موجود بالقاهرة ومن المحقق إذن أن يسى إلى أو أسى إليه ! . .

وعدنا من الجنازة فسألت عنه في فندقه ومقهاه فقيل سافر عشاء . .

وأقبلت مع المساء صحف المساء فتناولت إحداها فإذا بعينيك تتأرجحان أمام السطور كأنما وضعت فيهما قطرا شديدا لا ذعا . . .

إنك إنما تقرأ عنه . . إنك تقرأ خبره هو . . وإن خبره هو أنه قد مات ! . . مات ؟ وتعلقت بالأمل الأخير أن يكون الخبر دعاية أو مكيدة ! . . ولم لا ؟ ألم تقع لمثل هذا الوهم سوابق ؟ وأردت أن تسافر في المساء لتحضر المأتم في ليلته الأولى واتصلت ببعض أصدقائه الذين طالما أنسوا به وأنس بهم واستضافوه واستضافهم فاستمهلوك إلى اليوم التالى ليصحبوك ولتأتموا معا بالقبر في النهار فتذرفوا عليه دمة تخفف لواعج الشجن . . ولكن اليوم التالى قد أسفر صبحه

وقد حلّ ميعادكم فإذا هم لا ينجزون .. لا لأن أمراً طارئاً شديداً قد حال بينهم وبين زيارة الصديق العزيز الراحل ولكن لأن هذا الصديق لم يعد أكثر من صديق عزيز راحل ولأن الشاعر الإنجليزي قد يئس أن يظفر في الحياة بثلاث هُنَّ الحب والصدّاقة وحجّر الفلاسفة ولأن أبا العلاء قد أنذرنا : « وكذبت النّادبة ما للميت من صديق » ..

سافرت وحدك وبلغت المحطة في المساء في ذلك الشتاء القاتم الكئيب واستقبلتك النعمة المعهودة ولكنها لم تعد النعمة المعهودة ... إنها اليوم نعمة كريهة كثيبة ... إن الفستق قد عاش قشره ولبّته ، وبائع الفستق يبتغي في المحطة رزق الله ، والنعمة تتردد كما هي بطيئة مائلة في شطرها الأول مشددة مخطوفة في شطرها الثاني ولكن صديقك « عبد الحليم أباطة » قد رحل عن هذه الحياة ... لن تراه هذه المحطة كما كانت تراه عشرات المرات كل شهر ولن يداعب بنفسه السمحة العاطفة هذا البائع الشيخ ، ولن يهجم على فستقه يقذف به قذفاً إلى معدته الطيبة الراضية ثم يخلفه ضاحك الأسارى متورد الوجه ضارباً فوق الرصيف بجسمه القوى الشديد مصاحفاً هذا بكلمة وضاعطاً على يد الآخر ضغطة شديدة يظهر بها فضل الله عليه وليقهقه حين يصرخ مصاحفه من شدة الألم ! ..

وأخذت عربة وسألت السائق عن الحادث وكيف وقع ، وقال السائق في نعمة المؤمن المستسلم : جاء من القاهرة أمس الأول في سيارة وفي الصباح لبس ثيابه ثم خاطب مكتبته بالتليفون يخبره أنه سيشغل بتحضير حفلة تقام تمجيداً لبعض الذكريات الدينية ، ثم أحسّ بالألم بسيط فتمدد بثيابه فوق السرير واستدعى الطبيب فلما وصل كان سرُّ الله قد خرج ! ..

استرد الله سره .. وأخذ الحق حقه ومضى عبد الحليم أباطة ...

أقسم لقد تمنيت لو استطيع أن أحدثه ولو مرة واحدة لأقول له إنى لم أكن أعرف في حياتى مقدار إعزازى له فعرفت ذلك متأخراً ، متأخراً جداً .. وددت لو أكله مرة واحدة لأعتذر إليه من خشونة الحديث الذى شاء القدر أن يكون

خاتمة الأحاديث . . وددت أن أتزود منه زاداً لبعض طريقى إليه . . إنه طريق لن يكون فيما أحس طويلاً وسألتى بك يا عبد الحليم فى ساحة رب كريم كنت تهجد له وتتلو على من آيه تلاوة العابد القانت قد خشع قلبه وتمكّن منه إيمانه . . .

ذهبت بالفجاءة ، بسكتة القلب يا صديق . . أترأى عين مصيرى ؟ أما أنا فإن المقدمات والدلائل تهدينى لأعلم أمرى وأعيش مع موتى أتعرف إليه وآنس به حتى لا يكون اللقاء لقاء المفاجآت ، وأما أنت فلست أدرى أأخذت على غير انتظار؟ ولاكنى أدرى أن الإيمان الذى عمر صدرك قد اطمأن بك إلى أن توقن أن الأعمار بيد الله وأن لكل أجل كتاباً فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون

\* \* \*

خاطبنى أخوك وأخى الأستاذ عادل يونس . . كان محتاجاً إلىّ كما كنت محتاجاً إليه . . وسألنى فى أسى عن هذا النبأ وعتب علىّ أنى لم أنبئه فى رافقنى وتواعدنا على أن نساfer مرة أخرى لنزور معاً جدث الصديق . . وتعطّر الجو بذكره فروى لى ما أكرته فىك يا عبد الحليم :

« كنت ما أزال فى النياية الأهلية لم أنقل إلى المختلط ، وعينت فى الزقازيق مساعداً للنياية ولم أكن أعرف فى المدينة أحداً ولا أهتدى لقر فبذل لى من إكرامه كل مستطاع ويسّر لى مقامى كصديق . . ولكنه كان يتحاشى أن يحضر تحقيقاً أتولاه فإن اضطر إلى ذلك اضطراراً لا حيلة فيه أقبل على حجرتى ، وهو أخى وصديق القديم ، كما يقبل الغرب المتحفظ وخاطبنى أمام الناس خطاب الكلفة والتوقير لوظيفتى وشخصى بلهجة تشعير السامع والرأى أنا غريبان لا يصل بيننا إلا أنه محام وأنى محقق » . .

هكذا كان فى رجولته فكيف لا أكر هذا الخلق وكيف لا أزداد له إكباراً حين أوازن فعله بفعل الآخرين الذين يخلتقون الصلات اختلاقاً لبيتزوا على أساسها دراهم الناس أو الذين يستغلونها أقبح استغلال أو الذين يضطهدون حياء معارفهم

ليتجروا بهذا الحياء أو الذين يصفون أنفسهم على لافتات مكاتبهم بأنهم « قضاة سابقون » ؟

لقد مضى كما تمضى أطيب مسراتنا . . . تحركت شفتاي بالفاتحة حين سمعت نداء البائع في المحطة . . . كانت الفاتحة رحمةً أرسلتها إليه ورحمة ابتغيها لنفسى . . . ألا بذكر الله تطمئن القلوب .

\*\*\*

رباط في ١٨ سبتمبر ١٩٤٤

أول أيام العيد .

ذهبت مع والدى فى الصباح أزور قبر جدتى . . . هذا أول عيد لا أقبل فيه يدها إن استثنيت عيدين أو ثلاثاً قضيتها خارج مصر . .

قرأت لها الفاتحة . . خيل إلى أنها تبسم لى . . راعنى وأنا اقترب من القبر أن أرى وأسمع جلبة العيد فى عنفوانها . . الأطفال والأراجيح والضجة والخيول الخشبية . . كل ذلك على مقربة بل على حدود بل فى قلوب الأموات . . أترام يؤنسونه فى وحشتهم ؟ فما أشد غرور الأحياء حين يؤنسون من لجأوا إلى جانب الله ! . . أترام يذكرون اللاهين بأن حياتهم حياة الغرور وأنهم عن قريب يرجعون ؟ فما أشد قسوة الأحياء وخبالهم حين ينغصون على أنفسهم وعلى ذويهم سويعات السرور !

ولكننا فى موسم أبى العلاء فلنسأل سؤاله الخالد :

أبكت تلكم الحمامة أم غنت على فرع غصنها المياد ؟

ثم لنترك هذا السؤال لنناجى أهلنا الراحلين بما ناجاهم :

« يا معشر أهلنا الصالحين ، بئس القوم نحن ! لم نوفكم الواجب من الوفاء ، شربنا بعدكم البارد ، ولبسنا ناعم الثياب ، وأظلمت لنا الجدد وأفنية الدور ! لو كنا

أهل حِفاظ عِفا بعدكم النطف العِذاب .  
وكذبت الناذبة ما للميت من صديق . .  
ورِضِيح بالأرض اقبلى رهنك ، وبالنزِيل فاغدرى ، وِحِيزَ المال ونُسىَ  
العهد واجتوى عن الإنسان انيسُهُ ذو الود القديم !  
يا أرض ، لا قرض عندك ولا فرض ، أُودِعَتِ المال فرددته سالماً ، والخليلَ  
فأكلته راغماً ، ليتك أكلت المال ورددتِ الخليل .

\*\*\*

رمِباط في ١٩ - سبتمبر ١٩٤٤

حدثني والدى فقال انه سمع ولم يتحقق أن بدالا فقيراً قد اتهم ببيع زجاجة  
مصباح بسعر يزيد مليمين فوق السعر الجبرى وأن أخاه وهو موظف ذو نفوذ حاول  
أن يقنعه بالانكار فأبى وقال : إني رجل صائم فلا اكذب ، وهكذا اعترف في  
التحقيق واعترف في المحكمة . . ولكنه قد ظفر بالبراءة . .  
وسألني والدى : هل يستطيع القاضى أن يبرئه لأن الفرق تافه ؟ قلت : كلا ؛  
إن هذا هو السبب الذى يقوله القاضى فى ضميره بينه وبين نفسه تعززه الموازنات  
المختلفة التى يقيّمها بين هذا الحادث وغيره ويعززه موقف الصدق الذى لزمه  
التهم ، ولكنه ليصل إلى البراءة لا بد أن يبحث عن أسباب أخرى فى صميم القضية ،  
أسباب فى القانون أو فى الموضوع ! . .

وبلغ الحديث قاضياً مارس القضاء العسكرى زمناً فحدثني قائلاً : لقد نظرتُ  
قضية أزعجت ضميرى ؛ كان أحد القرويين يمارس مهنة تبييض النحاس فى قريته  
وفى القرى المجاورة ولم يكن يتقاضى أجره نقداً بل عيناً شأنه شأن الحلاقين فى القرى  
فاذا كان الموسم ركب حماره وألمّ بعمالئه فحملوه أجره السنوى من قمح وأذرة  
وشعير وما يصلح طعاماً له ولأهله أو علفاً لشريكه فى مهنته ! . .  
ومثل أُمّى هذا الفقير تهمة النيابة العسكرية بأنه قد نقل قمحا من مديرية

إلى مديرية مجاورة بغير إذن ، والعقوبة حبس لا يقل عن ثلاثة أشهر مع غرامة لا تنقص عن خمسين جنيها ، وتبين لى من أوراق الدعوى أن بلدة الرجل تقع على حدود المديريتين وأن عملاءه منتثرون فيهما وهو القروى الذى لا يستطيع أن يميز هل تقع هذه القرية فى زمام هذه المديرية أو تلك ! . .

وقلت فى نفسى : لئن حكمت على هذا الرجل ليعتقدن أن القضاة جهال أو ظالمة فإن عقليته لا تسمح له مطلقاً بأن يعتقد أنه قد أجرم ولا تسمح له مطلقاً أن يميز فى التبعية بين المديريتين المتآخيتين ! . . واستخرت الله فألهمنى البراءة فظلت أنبش عن أسبابها هنا وهناك ، تلمست أسبابها فبرأتها وأنا مرتاح الضمير ! .

\* \* \*

لئن تحدث هنرى روير عن « مشكلة تتعلق بالضمير » حين يعترف المتهم لمحاميه بإجرامه فلا يدري المحامى أيستمر فى الدفاع أم يتخلى عنه ، فإن مشكلات الضمير عند القضاة أدق وأخطر لأن المحامى لا ينطق بالحكم فلا يتحمل مسئوليته ، أما القاضى فهو المسئول وهو الذى وكل إليه أن يفصل فى الشرف والحريات والأموال بل فى الموت والحياة أحياناً ! . . والمحامى يستطيع — فى رأى روير على الأقل — أن يتخلى ، يستطيع أن يقول إنه « لم يعد يملك حرية الضمير ليرافع » أما القاضى فلا يستطيع بل إنه ليرتكب جريمة الامتناع عن الحكم إن فعل ! . .

والقانون بصرامته قد يقف غدواً للعدل وللرحمة بل للمصلحة الاجتماعية التى أقيم خادماً لها . . فإذا يصنع القاضى حين تصدمه الوقائع بمثل هذا الموقف الصعب ؟ إن أهون ما يصنع هو أن يتحايل ، هو أن يتلمس أسباب البراءة . .

ليت أن القضاة ينفضون لنا ذات نفوسهم وقرارة ضمائرهم . . ليتهم يحدثونا عما أزعج هذه الضمائر قبل الأحكام وبعد الأحكام ! . . ولكنهم لا يستطيعون . . وإنها لكثيرة وخطيرة ومفهومة تلك الاعتبارات العامة التى تلزمهم الصمت الرهيب . . . فهل يستطيعون أن يوفقوا بين هذه الاعتبارات وبين ما نريد ؟ هل

يستطيعون على الأقل أن يرمزوا ويصرخوا وصرخة الصدق والاستغفار  
حين يعجزون عن إرضاء الضمير . . .  
إن هذه الصرخة قد تكون بؤساً . . . وقد تكون إصلاحاً . . .

\*\*\*

القاهرة في مساء ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤

الدين المعاملة ! الدين المعاملة ! علموهم هذا وأفهموهم . . .  
كرهت هذه الذقون وعفت هؤلاء الحجاج . . .

انصرف منذ دقائق الحاج . . . ذو الذقن الرسالة في وقار . . . رجل يزعم أن  
كلمته واحدة لا تتغير ثم يأبى أن يسجل هذه الكلمة في ورقة . . . لماذا ؟ لأنه  
ينوى كما اتضح من مناقشته أن يتلاعب فيما بعد . . . فإذا أقسمت له — لكي أقطع  
إلحاحاته الثقيلة — أنى لن أرجع عن رأيي تمخضت عقليته الصالحة عن حل طريف  
فقال : لك أن تجعل الكاتب يفعل بدلاً منك فلا تحث يمينك . . .

وكان يستشيرني من قبل في بعض الأمور ، واقترح اصطناع حيلة تنيله  
ما يريد ، فقلت إليه وأنا أثنيه : إن لخصومك أن يوجهوا إليك اليمين لتقول الحق  
فماذا يكون موقفك ؟ قال إنه سيحلف بما يشاء ناوياً في ضميره أمراً آخر غير  
موضوع الخصومة ! . . . قلت له : ولكن الله « علم بذات الصدور » وهو لا تجوز  
عليه سبحانه حيل « الحجاج » من عباده الصالحين . . .

وهأنذا الآن في انتظار حاج آخر . . . حاج أوفر صلاحاً وأعمق فقهاً ،  
فإنه قد جاور في المعهد كما أنبأني عشرين مرة وهو يتباهى بالفصحى ويترافع  
أمام منصتي . . .

كلفني أن أقيم له دعوى يطالب فيها بمبلغ غير ذى بال ؛ ولأنى أردت إغراء  
خصومه بالتصالح معه والإسراع في التسوية طالبت في الدعوى من تلقاء نفسي  
بفوائد ذلك المبلغ . . .

ولم يصطاحوا ، وحكم لنا بطلباتنا كلها متضمنة الفوائد ، وحين تنفيذ الحكم وصارت الفوائد رقماً لا بأس به ، فناهزت جنيتها خمسةً ، فسألت الرجل ما موقفه بشأنها ؟ فإذا بالحاج يبتلع الربا ، وأجاده فيقول إن الرقم لا يمثل الربا وإنما يمثل ما عاد عليه من ضرر . . .

مرحى مرحى ! . . هكذا انتفع المجاور القديم من دروسه . . . وكيف لا وقد بلغنى فى هذا العيد أن واعظاً كان يعظ الناس فقال : إنك إذا اقترضت من امرئ عشرة جنيهات ثم أعدتها إليه أحد عشر فلا تريب عليك لأنك إنما دفعت له ثمن المروءة ! . .

أرجو أن تكون الرواية دعابة محدث أو تهكم راوية . . . أما أنا فلا أدري أيهما الأفضل : أن نقيم الربا على نظرية الحاج أم نقيمه على نظرية الواعظ ؟ ! . .

بعداً لك أيها المال بل قريباً ! . . إنك لقادر على أن تفعل كل شيء . . . وتخلق كل شيء ، حتى الفقه والفقهاء .

\*\*\*

### القاهرة فى عين المساء

حضر حاجتى الأخير محلل الفوائد . . . ناقشته مرة أخرى فى استجلائها فإن الحكم قد نفذ والمبلغ تحت يدى ، وعرضت عليه أن يتبرع بالفائدة لبعض جهات الخير تطهيراً لذمته وتركيةً لماله ، فأبى وتمسك بنظرية الضرر . . . قلت له : ولكنى أحس فى ضميرى ثقلاً ، فإنك لم تكلفنى أن أطلب الفائدة فكأننى أنا الذى مهدت لك طريق الحرام ، وكأنى أنا الذى أوقعتك فيما تأبى الخروج منه . . . قال : لا عليك ، فإنك محام مهمتك رسم الطريق الصحيح وقد رسمته كما يجب فطالبت بالفوائد ، وإلا فلماذا يلجأ الناس إلى المحامين ؟ . . . الطريق الصحيح . . .



وقعت الكلمة على المحامى كحجر طأطأ له رأسه ، وعلم أن من العبث الاسترسال في هذا الإقناع ، فناول الرجل نقوده كما هي مشتملةً على « التعويض » ، وكان نصيبه هو أن يحمل هذا الوزر وأن يقيّد على نفسه هذا الأمر في عداد السيئات .

\*\*\*

### القاهرة في ٢٦ - سبتمبر ١٩٤٤

وصل العدد الأخير من صحيفة المحاكم المختلطة ؛ أنه يتضمن عرضاً لوقائع قضية خطيرة تحت عنوان : « الضابط القاتل » .

تفتتح الصحيفة عرضها بقولها : « مثل أمام محكمة الجنايات منعقدة في بورتواد يوم ٢٤ يونية الماضي ، يوسف استروكلات الضابط الملحق بقوة الطيران اليوغسلافية الملكية .

وكانت حالته من حالات الخطورة القصوى : فقد اتهم بتهمتي قتل عمد وبثلاث تهم شروع في قتل قتساءل الناس هل تحكم محكمة الجنايات المختلطة بالإعدام للمرة الأولى ؟ ولكن التهم قد استفاد من بعض ظروف مخففة فخرج من المحاكمة بالأشغال عشر سنين » .

ثم أخذت الصحيفة في عرض الوقائع ؛ تبين منها أن النائب العام مستر هولز قد سافر للمرافعة بنفسه وقد أبدى نشاطاً كبيراً في الرد على كل نقطة أثارها الدفاع وأخذ يعرض الوقائع فعملت منها أن التهم قتل في الإسماعيلية في دقائق متلاحقة بطرس برسوم ثم محمد على عطية ثم طعن بعين السكين عبيد المجيد تمام يونس ومحمد صبحي محمد يوسف وجابر السيد على الذين كانوا أحسن حظاً من الأول والثاني فعولجوا ولم يموتوا . . وطلب النائب العام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ورجا المحكمة أن تكون قاسية في الحكم ثم حدد العقوبة التي يطلبها فقال إنه يرجو أن يحكم على المتهم بالأشغال الشاقة اثني عشر عاماً لأن حالة سكره تسمح للمحكمة بتطبيق مادة التخفيف أي المادة ١٧ من قانون العقوبات

قالت الصحيفة المختلطة بعد الانتهاء من عرض القضية وتلخيص الدفاع وإيراد الحكم — الذى لم يخف من طلبات النيابة إلا عامين فقط — قالت الصحيفة إنها تحتفظ بتحليل لهذا الحكم تنشره فى عدد قريب .

وإنى لأتربص لهذا التحليل ، وفى الانتظار لا أقل من أحتفظ بحق التفكير الطويل والتأمل العميق ، وأن أراجع المادتين المطلوب تطبيقهما فأقرأ فى الأولى : « . . . ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة » . وواضح أن صدر هذه الفقرة أى جزءها الأول هو المنطبق .

أما المادة ١٧ فإنها تقول : « يجوز فى مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى رأفة القضاة تبديل العقوبة على الوجه الآتى : عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » وهذه الأشغال المؤقتة لا تنقص عن ثلاث سنين ولا تزيد فوق خمس عشرة سنة . .

\*\*\*

### القاهرة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤

تسلمت عدد جريدة المحاكم المختلطة فاذا بها تعرض الحكم نقطة نقطة عرضاً نعرف منه أن المحكمة استيقنت أن المتهم هو المرتكب لجميع الجرائم المعزوة إليه ؛ ونعرف منه أيضاً أن المحكمة قد رفضت ما قاله الدفاع من أن موت القتيلين إنما ترتب على سوء العلاج لا على مجرد الطعنات ، مقرر أن الوقائع تنفى حصول أى إهمال ، واستطردت فقالت إنها حتى لو سلمت جدلاً بحصول الإهمال المزعوم ، فإن من المحقق أن مسؤولية القتل مرتبطة بفعل المتهم منشىء الظرف الأول الذى نتج عنه الموت .

“Qui aurait produit la condition primitive dont la mort est resultée”.

ثم ردت على ما أثاره الدفاع من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي فأدحضته وفندته .

وأخيراً وقفت عند حالة السكر فقالت إن الدفاع مسلم بأن المتهم تناول الخمر باختياره ، وأنه لهذا لا يمكن أن يستفيد من المادة الثانية والستين التي تجعله غير مسئول عن أفعاله وتستتبع تبرئته ، ولكن الدفاع طلب اعتبار الواقعة — أو الوقائع ! — جنح قتل بغير عمد وإصابات خطأ ، لأن المتهم كان في حالة سكر تام أفقدته الشعور بما يفعل .

تناولت المحكمة هذا الدفاع فقالت إن المتهم كان في الواقع من الأمر قد احتسى خمرأ ، ولكننا لا نعلم إلى أي مدى بلغ سكره حين مقارفة الجرائم ، فإنه لم يثبت مطلقاً أنه أفقده الشعور إققاداً تاماً ، والشهود أنفسهم لم يلاحظوا على المتهم حالة السكر ؛ ولئن كان حقاً أنه لم يكد يُضبط ، بعد مرور وقت على جرائمه ، حتى استغرق في غيبوبة مطلقة جعلت من التعذر استجوابه ثم أجهش في بكاء مر ، فإن هذه الحالة قد تفسر جزئياً بأنه من جهة قد استبان خطورة آثامه ، وأن ضميره من جهة ثانية قد ناله بوخزاته .

وانتهى الحكم إلى تقرير مسئولية المتهم عن أفعاله .

ثم أخذ بالرافة استجابة لداعى النيابة العامة نفسها ، ولكن النيابة طلبت اثني عشر عاماً فحكم القضاء بعشرة ليس غير ، وهل غريب أن يكون القضاء أرحم من سلطة الاتهام ؟

تبدعت في نفسي معانٍ كثيرة ، واستحيي الحكم ذكريابٍ شتى .

هل كانت الرافة لثبوت حالة السكر الجزئي ؟

ارتددت إلى ما قبل اثني عشر عاماً ، إلى أيام معهد العلوم الجنائية ، وفتحت مذكرات الأستاذ « ألبرت شيرون » فوجدته يقول إن تطبيق النص بحرفيته

لا يسمح بالبراءة ما دام أن المتهم قد تناول المسكر باختياره وعلمه « ومع ذلك فإن المحاكم لكيلا تنطق بعقوبة غير متناسبة مع رعونة المتهم تقضى البراءة في حالة السكر الكامل وتستعمل الرأفة في حالة السكر الجزئي » .

ولكن هذا الرأي ليس رأى الجميع . . . هأنذا قد تلخصت على هامش تلك المذكرات ما أورده « جارو » و « جرانمولان » في هذا الشأن : أما جارو فإنه يورد في المسألة رأيين ، يتمسك أولهما بأن المسؤولية تسقط في حالة فقدان الشعور فقداناً تاماً ، ولا يسمح ثانيهما للمتهم ببراءة ولا رأفة ، « فإن من التناقض أن نعتبر السكر في حد ذاته جريمة ثم نسمح للمتهم باتخاذها ظرفاً مخففاً » .

أما « جرانمولان » الذي قام بالتدريس في مصر ، والذي حضرت عليه ساعتين أو ثلاثاً في أخريات أيامه ، والذي وضع كتابه عن قانون العقوبات المصري لا الفرنسي ، فإنه يقرر وكأنه يوصي ، ويوصي وكأنه يقرر « أن القاضي يكون ميالاً إلى مشاركة الحد الأقصى للعقوبة إذا كان السكر متممداً أو متعوداً » (١) .

وتداعت المعاني أيضاً بالنسبة للنقطة القانونية الأخرى ، أعني ما أناره الدفاع من أن الموت لم يكن نتيجة الإصابة بل كان نتيجة الإهمال في العلاج ؛ ذكرت أني أثرت هذا البحث في جناية ضرب أفضى إلى موت ، أحضرت ملفها ، إنها الجناية الرقيمة ٣٥٤ سنة ١٩٤٣ طوخ ؛ رأيتني قد دونت ملاحظات بآراء الفقه والقضاء : هذا الأستاذ « ألبرت شيرون » قد عرض في مذكراته (ص ١٦٥) لهذه المسألة قسائل : إذا أهمل المجنى عليه العلاج فاضطروا إلى بتر العضو هل يسأل المتهم عن الجرح فقط أو عن العاهة المستديمة ؟ ثم أجاب بأن الحلّ الأخف ، أي المسؤولية عن الجرح فقط هو الرأي الصواب دون غيره ؛ أما الأستاذ على بك بدوى فقد نقلت عن كتابه (ص ٤٣٢ و ٤٣٣) قوله : « والرأي السائد في فرنسا أن الجرح إذا كان خفيفاً ولكنه أصبح مميتاً ، أو ترتبت عليه عاهة

---

(١) Si elle est premeditée ou habituelle, le juge sera plutôt porté à se rapprocher du maximum de la peine

بسبب إهمال المصاب معالجة نفسه أو بسبب إهمال الطبيب في المعالجة ، فإن الصلة السببية تزول بين الجرح وبين الموت أو العاهة ، وقد أخذت بذلك محكمة الاستئناف في قضائها القديم ، غير أن محكمة النقض (يريد المصرية) قد استقرت في أحكامها الحديثة على أن الصلة باقية رغم ذلك وأن المتهم مسئول عن النتيجة ، وعلى الأخص لأن عدم الاعتناء بالعلاج الطبي عادة غالبية بين عامة الأهالي .

أما إذا ساءت نتيجة الجرح الخفيف بتدخل عامل جديد مستقل عن الفعل المنسوب إلى الجاني فلا يسأل عن النتيجة لانقطاع صلته بها ، كمرض وبأى أو حادث طبيعى أو إجرامى أو بخطأ المجنى عليه في معالجة نفسه بنفسه بأن يفتح المصاب جرحه بيده وينشأ عن ذلك وساخة تسبب عنها غرغرينة انتهت بموت أو بعاهة ، أو يمتنع عن قبول العملية التي يرجح معها إزالة هذه العاهة ، وغير ذلك مما لا يمكن للجاني أو يجب عليه أن يتوقعه .

الويل لى ! . . . هأنذا أقيم على هامش تلك المأساة بل تلك المأسى لجأجأ فقهيًا تنكره الدماء البريئة ، ويأباه الذوق السليم ! . . .

فمعدرة إليك يا أرواح الضحايا وهدوءاً وحُسن مآب . . . مآبٍ إلى حياة أخرى غير هذه الحياة ، لا يسفك فيها دم ولا يسمع فيها فقه ولا تأثيم . . . وامضوا كما مضت قبلكم على الأعواد أرواح آخر . . . كان قتيلاً واحداً فأخذ الكثير بالواحد دون حاجة إلى أن تصدّع الرؤوس بالفقه ، فإن حبل الجلاد كان هناك يداوى رأس من يشكو الصداع ، وينتقم مما يُسبب الصداع ! . . .

\*\*\*

القاهرة في ٤ أكتوبر ١٩٤٤

وصل العدد الثالث من السنة الثالثة من مجلة « القضاء » التي تصدرها الآن نقابة المحامين في بغداد .

هذه هي المجلة التي كانت تصدرها سابقاً وزارة العدل العراقية ، وكانت قد

وَكَلَّتْ أَمْرَهَا ، إِذْ كُنَّا فِي بَغْدَادَ ، إِلَى لَجْنَةِ وَلِيَتْ سَكْرَتِيرِيَّتَهَا . أَصْبَحَ شَأْنُ هَذِهِ الْمَجْلَةِ إِذْنُ شَأْنِ « الْحَامَاةِ » عِنْدَنَا ، وَلَكِنْ طَابَعَ الْفَقْهُ وَالْبَحْثُ أَغْلَبَ فِيهَا مِنْ طَابَعَ الْقَضَاءِ وَالْأَحْكَامِ . إِنَّهَا تَنْشُرُ بِحَوْثًا طَيِّبَةً مَدْرُوسَةً .

رَاجَعْتُ فَهْرَسْتَ هَذَا الْعَدَدَ ، أَخَذَ نَظْرِي عِنْوَانَ مَقَالٍ عَنْ « لُغَةِ الْقَضَاءِ » ؛ رَاجَعْتُهُ فَإِذَا بِهِ مُقْتَبَسٌ عَنْ مَجْلَةِ نَقَابَةِ الْحَامَامِينَ فِي دِمَشْقَ وَمُنْشَأُهُ الْأُسْتَاذُ نَبِيهِ الْغَزِي قَاضِي الصَّلْحِ بِدِمَشْقَ ؛ قَرَأْتُ الْمَقَالَ فَأَعْجَبْتَنِي فِكْرَتُهُ وَأَعْجَبْنِي مَا فِيهِ مِنْ بَحْثٍ : إِنَّهُ يَسْتَهْلِكُهُ بَيَانُ هَدَفِهِ فَيَقُولُ : « مَوْضُوعُ كَلِمَتِي اللُّغَةُ وَالْقَضَاءُ وَهُوَ يَتَنَاوَلُ الْبَحْثُ فِي ضَرُورَةِ نَصْرَةِ اللُّغَةِ مِنْ حَيْثُ الْكِرَامَةُ الْقَوْمِيَّةُ وَكِرَامَةُ الْقَضَاءِ وَمَصْلَحَةُ النَّاسِ » ، ثُمَّ يَسْتَرْسِلُ : « نَخْذُ إِلَيْكَ مِثْلًا قِضَاةَ الْعَرَبِ فِي أَيَّامِهِمُ الذَّهَبِيَّةِ ، إِنَّهُمْ بَلَغُوا الْغَايَةَ فِي مَعْرِفَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَحْكَمُوا عِلْمَهَا . . . وَهَذِهِ تَرَاجُمُهُمْ بَيْنَ أَيْدِينَا تَدُلُّ عَلَيْهِمْ ، وَتِلْكَ تَأْلِيْفُهُمْ مِنْ أَكْبَرِ الشُّوَاهِدِ مَنْتَشِرَةٍ فِي مَكَاتِبِ الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، فَقَدْ ذَكَرُوا عَنِ الْقَاضِي أَبِي يَوْسُفَ أَنَّهُ كَانَ بَارِعًا فِي اللُّغَةِ ، وَأَنَّ أَقْلَ عُلُومِهِ الْفَقْهُ ، وَذَكَرُوا عَنِ الْقَاضِي أَحْمَدَ بْنِ أَبِي دَوَّادَ أَنَّهُ كَانَ فَصِيحًا مَفُوهًا شَاعِرًا ، وَقَدْ ذَكَرَهُ دَعْبَلُ فِي طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ ، وَقَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ عَنِ الْقَاضِي ابْنِ خُلْسَكَانَ صَاحِبِ وَفِيَّاتِ الْأَعْيَانِ إِنَّهُ كَانَ بَصِيرًا بِالْعَرَبِيَّةِ ، عَلَامَةٌ فِي الْأَدَبِ وَالشُّعْرِ » .

وَانْتَقَلَ الْبَاحِثُ إِلَى كِتَابِ الْحَاكِمِ فَقَالَ : « إِنَّ مِمَّا يَعْدُ جُزْءًا مُتَّصِلًا بِالْقِضَاةِ كِتَابُهُمْ وَهَؤُلَاءِ أَشْبَهُوا قِضَاتِهِمُ الْيَوْمَ فِي مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ وَأَحْكَامِ الْكِتَابَةِ فَقَدْ قَلَّ مِنْهُمْ مَنْ يَتَّقَنُ إِمْلَاءَ مَا يَمْلِكُ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ الْمَوْافِقَ لِقَوَاعِدِهَا وَلَيْسَ الْإِمْلَاءُ هُوَ كُلُّ وَاجِبٍ كِتَابِ الْقِضَاةِ فَإِنَّ الْكِتَابَةَ وَالتَّرْسُلَ مِنْ أَمْرِ تَبْعَاتِهِمْ فَكَاتِبُ الْقَاضِي يَحْتَاجُ إِلَى الْإِخْتِصَارِ وَالْحَذْفِ مِنْ كَلَامِ الطَّرَفَيْنِ فِي مَرَاغِمَاتِهِمُ الشَّفْهِِيَّةِ لِتَدْوِينِهَا فِي مُضْبَطَةٍ وَفِي تَلْخِيصِ الْقَضَايَا . . . وَقَدْ رَوَى لَنَا التَّارِيخُ أَنَّ كِتَابَ الْقِضَاةِ كَانُوا فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ مِنَ الْعُلَمَاءِ حَتَّى تَوَلَّى بَعْضُهُمْ مَنَصِبَ الْقَضَاءِ بَعْدَ الْقَاضِي الَّذِي كَانَ يَكْتُبُ لَهُ كَمَا حَصَلَ ذَلِكَ لِكَاتِبِ تَوْبَةِ بْنِ نَمْرِ الْحَضْرَمِيِّ قَاضِي مِصْرَ فَإِنَّهُ عِنْدَمَا اسْتَعْفَى مِنَ الْقَضَاءِ قِيلَ لَهُ أَشْرَ عَلَيْنَا فَقَالَ كَاتِبِي خَيْرَ بْنِ نَعِيمٍ فَوَلَّى خَيْرٌ فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى صَرَفَ عَنِ

القضاء وقيل له أيضاً أشر علينا فقال كاتبي غوث بن سليمان فولى غوث القضاء .  
وجعل الباحث ختام بحثه أن اقترح على وزير العدل « أن يشترط فيمن يدخل  
بين القضاة وكتابهم من جديد العناصر أن يكون متقناً معرفة اللغة قبل أن يجوز  
الشروط الأخرى فيصلح هذا النقص وتعز الكرامة العربية ويعزز القضاء وتستقيم  
المصلحة نفسها » .

كلمة طيبة من كل وجه . . وإن صدورها من قاضٍ ينفي عنها شبهة التحامل  
أو مظنة الجهل بالأمور فإنه قاضٍ يتحدث عن طائفته ويتحدث عن كتابهم  
وليس محامياً ينتقد كما انتقدت في بعض يومياتي لغة القضاء ولغة الكتاب .

ولقد وقفت عند إشارته إلى الكتاب الذين ولوا القضاء وقالت في نفسي : هذه  
هي السياسة التي تأخذ بها المحاكم الشرعية اليوم في مصر ولكننا نرجو أن يكون  
كتابها من هذا النوع الذي ذكره القاضي الدمشقي ، أن يكونوا على غرار خير  
بن نعيم الذي لا يذكر اسمه حتى أذكر قصته المثالية التي قرأتها في بعض المراجع ،  
حتى أذكر أنه لم يكذب على القضاء حتى استدنى زوجه إليه وسألها : أي زوج كنت  
لك ؟ قالت خير زوج وأبرّه ! قال فإنك طالق ان أنت عرضت لي بحديث يتصل  
بقضائي ! . . قالوا فكانت دواته تفرغ من المداد فلا تمدّها الزوجة خشية أن  
يدخل على الرجل في يمينه شيء ! . .

إن حاجة الناس إلى حكام مثل خير بن نعيم أقل من حاجتهم إلى أن يكون  
لحكامهم زوجات من هذا الطراز ! . . .

\*\*\*

الفاخرة في ١٦ أكتوبر ١٩٤٤

في « بلاغ » الأمس وصف لإعدام من يسمى «عبد العزيز عفيفي لقتله مخدومته  
السيدة فانتورا وهي إسرائيلية عجوز كانت قد استخدمته لحراسة العمارة التي

تملكها بدائرة باب الشعرية إلى جانب القيام بخدمتها « فقتلها غيلة وسرق متاعها ومالها . .

سأله مفتش السجون ماذا يريد قبل أن يودع الحياة فأجابه . : « أنا كرهت الدنيا وطلقتها ، والموت ده كأس داير على الدنيا كلها وكل الناس رايمحة تشرب الكاس ده وربنا يتوب علينا وعليكم ويغفر لنا ولكم » .

« واقتيد إلى الغرفة السوداء فلقنه واعظ السجن الشهادتين فرددها بصوت مرتفع وأضاف قوله : « تبنا إلى الله ورجعنا إلى الله وندمنا على ما فعلنا وعزمنا على ألا نعود » . . !

عزم على ألا يعود ! . . أترأى قائلها بحكم العادة وجرياً مع الصيغة المألوفة بغير وعى ، أم قائلها شاعراً بمعناها ؟ . . متى يعود ، ومتى لا يعود ؟ إن حياتك قد انتهت أيها الشقي فهل تؤمن بالتناسخ ؟ فإنك لا تملك الوعد عن نسختك المستقبلية ! . . أو تعني بوعدك الحياة الأخرى ؟ فإنها حياة فاضلة لا تتسع لجرائمك ولا تأبه بوعدك ! . . أو هو بصيص أخير من الأمل في الحياة ؟ فإن الغرفة السوداء لا تسمح لهذا البصيص بظهور ولا مرور ! . .

ولكنى في الواقع لم أتأثر بفلسفته في الموت ودوران كأسه على كل حي ، ولم أتأثر لهذه التوبة التي تتعلق بفضل من الأمل في الثانية الأخيرة . . لم أتأثر بهذا أو بذاك مقدار ما تأثرت بتوديع الرجل أباه حين زاره في السجن زورة الختام : « إوع تزعل يابا وافرض إني كنت ماشى معاك في طريق فصدمني أو تومبيل وقتلني ، وكلنا لها » . . !

إن المجرم قد استبقى في نفسه عاطفة الشفقة على أبيه . . إنه يشفق على حزنه وعلى شيخوخته . . إن ضميره يخزّه لأنه هو مسبب هذه الأحزان والجاني على تلك الشيخوخة . . وإنه في يأسه ليندفع إلى منطق قوى في الظاهر . . ولكنها قوة لا تثبت للجدل : في صدمة السيارة يبقى للأب عزاء حين يتعلق بالقضاء والقدر ولا يرى لابنه يداً في مصرعه . . وفي حبل المشنقة تبقى الوخزة المريرة : لولا



الشيطان ولولا سعار المال . . إنه قد نسج بيده اليسرى كفننا لنفسه حين نسج باليمين كفن سيدته . . إنه في نظر أبيه قاتلُ نفسه . . كان يستطيع إذن أن يصون حياته . . إن القضاء والقدر المباشرين اللذين يمثّلان للنظرة القريبة غائبان فعزّاؤهما غير موجود . .

« . . . كان يتلو القرآن في السجن بصوت رخيم عدة مرات في اليوم كما كان يؤذن عند فجر كل يوم ويدعو المساجين إلى الصلاة بصوت مرتفع قائلاً إن الصلاة خير من النوم » . . . فهل تلا من آل عمران : « ولا تتمنّوا ما فضل الله به بعضكم على بعض » ؟

هكذا ترسّب في سواد النفوس نقطة بيضاء ، ويبقى في خرائب الضمير ركن يختفي فيه إحساس الدين هارباً من شياطين الشر حين تتكاثر عليه حتى إذا ما انهزمت أمام صولة الجزاء خرج الإحساس الهارب من مكانه . .

ليته لم يهرب . . ليتنا دعمناه بعوامل القوة وعناصر التمكين . . ليتنا صببنا الدين صبّاً في هذه النفوس قبل أن ندفع بها إلى أنوار المدينة وظلام المدينة وإجرام المدينة . . ليتنا حصّنا هذه الأرواح الرخوة بمبادئ الدين الخلقى بدلاً من أن ندفعها إلى السينما تلتقط جرائمها وإلى المدينة تبهرها بملاذّها وتغريها أن تقترب أخطر الجرائم في سبيل مال تتطلبه هذه الملاذ . .

ليتنا أشفقنا على هذه الأغصان اللينة فلم ننشر لها في كبرى مجلاتنا أحاديث صحفينا مع البوابين الذين ربّحوا في سباق الخيل مزدانة بصورهم الكريمة كأنهم أصبحوا فجأة ، وبقدرة حصان قادر ، بعض العلماء العالمين أو القواد الفاتحين ليتنا عرفنا ما في هذا وأمثاله من إيحاء مسيء آسر ققلنا للناس حسناً . .

ليتنا اقتصدنا في إيفار صدورهم على المجتمع وحميناهم من حماسنا ومن إسرافنا في القول والوصف فلم نسود في أعينهم الحياة وهي بيضاء ، ولم نندبهم وهم أحياء ، ولم نلقبهم ونكرر عليهم أنهم الضحايا التعساء . . ظنّنا واهمين أننا ننفعهم ونحن نؤذيهم فلا نحن أنصفنا الحق ولا نحن أنصفناهم ولا نحن أنصفنا غيرهم من الطبقات ولا نحن أنصفنا

الوطن العانى الذى يجب أن يظل طبقة واحدة متماسكة لا تأكله حرب الطبقات ولا ينخر سفينته سوس المنازعات . .

أيها المتهم المسكين ! . . هذا دفاعى عنك بل هذا رثائى لك . . ولئن لم تحظ من ظروف الرافة القانونية بما يسمح للنيابة أن تطلب لك الأشغال الشاقة مكان الموت فليكن عزاؤك لنفسك أن تتلو من آى ربك كما كنت تتلو فى السجن بصوت رخيم : ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب .

\*\*\*

بور سعيد فى ١٠ أكتوبر ١٩٤٤

قدِمتُها أمس ، بلغتُها عصرأ ، قدمتها كئيها وهى البلد الحبيب إلى نفسى ، الأثير فى ذكرياتى . . . قدمتها كئيها لأنى قادم فى وداع . . فى وداع شقيقى محمد الذى شاء أن يركب البحر ليقوم ببعض دراساته العليا وراء البحار . . . حاولت جاهداً أن أثنيه عن هذا العزم فاستعصى واستعصم برغبته ، وها هو ذا قد ركب تلك الباخرة وأقلعت به فى حماية الله فجر اليوم . . . قلت له وأنا أودعه فى البحر : « صحتك ، ودينك ، ووطنك » .

قليل من الأمور ما أقطع فيه بغير تردد ، برأى فذ لا ثانى له ، وبين هذه الأمور كانت فكرة هذا السفر : ضقت بها من كل وجه ، لم أروجهاً واحداً يشفع لها ، ومع ذلك فما بى أن أفرض آرائى على الناس فرضاً ، وإن من حقهم أن يقولوا ولو فى أنفسهم : « وماذا صنع هو لنفسه بآرائه الحصيفة ، أم تراه يأبى إلا أن نمنى بمثل فشله ؟ » .

إن قصيراً لن يطاع له أمر . .

ومع ذلك فإنى أرسل دعائى حاراً إلى هذه السماء الصافية المنيرة ، أن يوفر الله لأخى السعادة والتوفيق ، وأرفع إليه سبحانه دعاء العامة الصادق البرىء أن « يجعل له فى كل خطوة سلامة » . . .

الوداع وإلى اللقاء فى خير . . .

\*\*\*

### القاهرة في ١٦ أكتوبر ١٩٤٤

منذ أيام قرأنا أن الوزارة السورية ، وزارة دولة السيد سعد الله الجابري ،  
قد استقلت . . ثم قرأنا أن الأستاذ فارس الخوري رئيس مجلس النواب قد ألف  
الوزارة الجديدة . . .

شهدت الرجلين في مؤتمر المحامين وجالستهما سويعات قليلة . . جلست مع  
رئيس الوزارة وأنا لا أعرف اسمه ولا صفته . . إنهم لا يعبأون كثيراً بالشكليات . .  
دخلت الفندق أتناول العشاء فدعاني الأستاذ ساطع الحصري إلى مأدبة كان يجلس  
عليها مع آخرين منهم المجاهد الفلسطيني الأستاذ عوني عبد الهادي ، وبعد قليل  
دخل رئيس الوزراء فجلس إلى يمين المائدة يتناول عشاءه ، فإنه يقيم في الفندق  
عينه ، وأرسل نفسه على سجيته حتى عرفت من الحديث أنه رئيس الوزراء . . .  
وقال لي مداعباً : إياك أن تتخذ منا موضوعاً لكتاب جديد ! . . قلت كلا ،  
ولكني سأدون ما أسمعه هنا في يومياتي فإن كان لديكم ما تكتبونه عن اليوميات  
فلا تقولوه أمامي . . قال : نحن هنا لا نقاوم الكتابة ، فاكتهبه في اليوميات بل  
انشره أيضاً ! . . .

وذكر بعض الجالسين كتاب « سعد زغلول من أقضيته » وجاملني الرجل  
فأريت إهداء نسخة إليه ، فتلقيت منه خطاباً هذا نصه :

« تلقيت بسرور مؤلفكم « سعد زغلول من أقضيته » الذي ينطق اسمه بما  
احتوى من ذخر ونفاسة ، وإذا كان لي من رجاء فهو أن تتاح لي فرصة قريبة  
لمطالعة وتقديره التقدير اللائق به ، وإني لأغتم المناسبة لأشكر لكم هذه الهدية  
النفيسة لتقترن الفائدة بالشكر الوافر ، ودمتم محترمين » .

دمشق في ٢٧ شعبان ١٣٦٣ و ١٦ آب ١٩٤٤

« سعد الله الجابري »

أما خلفه فقد سمعته يخطب في إحدى مآدب المؤتمر . . كان يرتجل وكان طلق

العبارة ، وقد فاجأ المؤتمرين باقتراح عقد مؤتمر برلماني عربي فقبول الاقتراح  
باستحسان كبير . . .  
أسأل الله التوفيق لنا ولإخواننا العرب في كل خطوة .

\*\*\*

### الفاخرة في ١٨ أكتوبر ١٩٤٤

قرأت في « بلاغ » اليوم كلمة قيمة للأستاذ عبد الرحمن جيمى بعنوان :  
« الكتابة العربية والحروف اللاتينية - رجوع لما قيل منذ أربعين عاماً » .  
من هذه الكلمة نعلم أن القاضى الإنجليزى « ويلمور » أصدر ، لنحو أربعين  
عاماً مضت ، كتاباً أشار فيه « باستعمال اللغة المحكية في مصر مكان الفصحى لتكون  
لغة الكلام والكتابة معاً ، واقترح أيضاً كتابتها بالحروف الرومانية أى اللاتينية  
مضيفاً إليها بعض العلامات لتدل على الحروف العربية التى لا مثيل لها فى اللاتينية  
تماماً مثل اقتراح اليوم المقدم إلى المجمع اللغوى » .  
والذى دعانى إلى الاهتمام بما تقدم هو ارتباطه بما دونته فى يومية ١٠ يونية  
١٩٤٣ ، فقد جاء فيها أنى سألت دولة أحمد باشا زيور : أصحیح أن مستر ويلمور  
قدم تقريراً طلب فيه استعمال اللغة العامية فى المحاكم مكان اللغة العربية ؟ فأجاب  
دولته : هذا صحيح وهو شىء معروف ، وكل البلد كانت ضده ، وغير معقول أن  
نقضى على لغة البلد »

لم يكن الأمر إذن تقريراً فحسب ، ولكنه كان كتاباً كتبه المستشار الإنجليزى  
ويلمور ووضع مقدمته الأستاذ « سايس » بيّداً أن الكاتب لم يقف عند اقتراح  
استعمال اللغة العامية فى المحاكم ، بل طلب إحلالها مكان العربية فى كل مكان ، كما  
أضاف اقتراحاً آخر هو استعمال الحروف اللاتينية ! . . .

ترجع عنايتى بذلك السؤال ، فى الأصل ، إلى ما احتجت إليه وأنا أولف  
كتاب « سعد زغلول من أفضيته » من تحقيق كفايات وصفات ومميزات القضاة

الذين اشتركوا مع سعد فى الحكم وقد كان مستر ويلمور أحدهم؛ وترجع كذلك إلى ما سمعته وأثبتته فى الكتاب من أن سعداً كان شديد الضيق بزميله « ويلمور » ضيقاً يترد إلى أسباب منها اقتراح العامية المذكور . . .

من واجبي إذن أن أسجل هذه اليومية لأنها تكمل ما سبقها وتجلوه . . . ولعلها تجلو شيئاً آخر وتثير سؤالاً آخر .. فهذا نحن أولاء نرى الزمن يدور دورته ليُشهدنا سعداً فى أقصى اليمين إلى جوار الفصحى يحمى ذمارها ، ويُشهدنا عبد العزيز فهمى فى أقصى اليسار يتقدم باقتراحه اللاتينى العجيب . . . أتراه « تعاكس الخواطر » بين سعد وعبد العزيز فهمى أم تُراه « توارد الخواطر » بين المستشار المصرى والمستشار الإنجليزى ؟ قلْ علمه عند ربى وما أوتيتُ من العلم إلا قليلاً .

\*\*\*

### القاهرة فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٤

فى الأهرام كلمة قصيرة يذكرنا فيها الأستاذ محمد محمود جلال بالزعم المثالى محمد بك فريد . . . إن الكاتب يتساءل ماذا انتوينا أن نصنع لتخليد ذكره ؟ أنا أيضاً أكرر هذا السؤال وأرى أن الوقت الحاضر هو خير الأوقات للتفكير فى هذه الشخصية الفدائية الزهية . . . عند ما ترين المادية والكليية والوصولية والانتهازية والنفاق على النفوس وتدمغها بطابعها الأسود الثقيل ، يحتاج الشعب إلى قصة البطولة والفداء ويفتقر إلى الدرس العملى فى الإيثار بعد أن ملَّ الدروس النظرية ولم يعد يصدق فى الأخلاق السامية محدثاً ولا حديثاً . . .

لو لم يكن محمد فريد حقيقة واقعة لاحتجنا إلى اصطناع « محمد فريد » خرافى فنسجه بقوة الخيال على غرار هذه الصفات العلوية ثم نكذب على الشعب ونقول له : لقد عاش فى مصر منذ أحقاب طويلة رجلٌ باع الوطن نفسه ، واستنزف فى سبيل الوطن دماءه ، واستصفى فى سبيل الوطن ثروة طائلة خلفها له الآباء والأجداد

فلا تصدق أيها الشعب ما يقوله لك الكليبيون والمتكالبون من أن الإيثار حديث خرافة وأن السياسة حانوت، تجارة يدخله المفلسون فيثرون ، ثم لا يستحون أن ينفخوا بدعاوى الفضيلة والتضحية أوداجهم حين ينفخون بمال الشعب جيوبهم . . هذا وقته . هذا وقت محمد فريد ، هذه روحه تطل علينا لتؤدى للوطن عملاً جايلاً يتوج أعمال البطل في حياته . . وليس أجل من أن ننتشل النفوس الشريفة من اليأس ونعيد إلى الشباب قسطاً من الإيمان بالمُثل وبالفضيلة وحظاً من الإيمان بعدالة الشعب ويقظة وجدانه أو استيقاظه . .

فإلى واجبك أيها الشعب ، إنه واجبك نحو وجودك بالذات لا نحو رجل .

\*\*\*

القاهرة — مساء ٢٢ أكتوبر ١٩٤٤

أنا عائد من زيارة أستاذى الدكتور طه بك حسين بالزمالك ؛ رأيتَه آخر مرة في أبريل الماضى ونحن نشيع جنازة أخٍ للأستاذ لطفى باشا السيد .

قال لى اليوم خلال الحديث الهادى كهدوء الزمالك وسط كتيبه وتمثاله النصفى الصغير : « أنت قديم بالرغم من سنك » ... لم أنكر التهمة ، بل هأنذا أقول ما قاله سعد لجورج لويد فى أزمة زيارات المندوب للأقاليم : « هذه تهمة لا أدفعها وشرف لا ادعيه » بل لعلنى أن أزيد فأقول : « هذه تهمة لا أدفعها وشرف أرجيه » ! . . .

وتحدث فى كثير الا السياسة ؛ تحدث عن مؤتمر أبى العلاء وجاء ذكر الأستاذين المازنى وعزام .. قلت لى لم أكن أتوقع أن أرى الأستاذ عزاما الهادى عنيماً كما رأيتَه فى رده على عبد العزيز باشا فهمى بشأن الحروف اللاتينية وإن كنت لم أستسغ مطلقاً فكرة الباشا ؛ قال الدكتور : « ولا أنا ؛ لقد قلت لعبد العزيز باشا لى أوافقه كل الموافقة فى شىء وأخالفه كل المخالفة فى شىء ؛ أوافقه فى أن الكتابة العربية ذات صعوبات وأخالفه فى أن تكون معالجة هذه

الصعوبات بالكتابة اللاتينية . . إننا لم نياس من معالجتها بالوسائل الأخرى فإذا  
يئسنا فن الجائر عندئذ أن ندرس مسألة اللاتينية » .

قلت معقباً : ومع ذلك فأية لغة تخلو من الصعوبات ؟ وكم من التلامذة المصريين  
انقطعوا عن التعليم بعد أن رسبوا مرة واثنين لأنهم كتبوا All What وهو تعبير  
صحيح طبقاً للقاعدة وإن كان خطأ طبقاً للمعارف في الإنجليزية ولم يكتبوا All That  
وهو التعبير الوحيد الجائر طبقاً للسمع والمقرر ، أو لأنهم كتبوا He Write ناسين  
أن يضعوا حرف ال S في ذيل الفعل ؟ . .

قال الدكتور في شبه تأمين : إن الذين يعرفون كيف تتكون اللغات وبأية  
مراحل صعبة تعبر ومن أية لهجات غريبة تتطور يحمد الله على أن نصل إلى لغة  
متأسكة مفهومة . .

هكذا قد سجلت أنا « القديم » فوزاً لبعض آرائى القديمة والله مع الصابرين ..

\*\*\*

القاهرة في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤

أقبل هذا الشيخ المرح على حجرة المحامين فداعب الكهول بأنهم آباؤه  
وخطب الشباب على أنهم أخوته . .

لماذا يهمه أن ينتحل شباب السن وهو عامر بشباب النفس ؟ وهل الشباب  
والشيخوخة أعداد وحساب أو هما استجابة وشعور ونسبة معينة من الحيوية  
والمرح والعمل والحياة ؟

واسترسل الشيخ في مرحة فإنه يفيض عن نفسه ؛ ووسط حديثه الجياش  
التماوج استطعت أن أستخلص هذه النادرة : ضاق محام شرعى بمذهب أبي حنيفة  
لأن هذا المذهب إذا نفعه في قضية أخرجته في قضية أخرى ، فلم يكدر رزق بنتاً  
حتى رزق معها فكرة عبقرية : إنه سيسمىها حنيفة وله بعد ذلك أن يدلى في  
الحكمة بما يشاء من مبادئ وأن يؤكد غير كاذب أنه قول أبي حنيفة ! . .

ذكر المحدث اسم المحامى الشرعى ، ومع ذلك فما هى إلا نادرة يجب أن تؤخذ

على أنها دعاية ودعاية فحسب ، فإنها بطبيعتها لا تحتل المناقشة لأن فقه أبي حنيفة ليس ذخراً مكنوناً في صدر الشيخ وحده ولكنه علم مبذول يعرفه القضاة ويعرفه خصومه المحامون ، هذا إلى أن قول « أبي حنيفة » ليس هو السائد دائماً وإنما تطبق المحاكم « أرجح الأقوال من مذهبه » وهذا الأرجح قد يكون قولاً لأحد تلامذته على عكس قوله . .

\*\*\*

### القاهرة في مساء ٢٤ أكتوبر ١٩٤٤

تفضل بزيارتي هذا المساء الأستاذ محمد محمود جلال . . . راقني منه حديث طلي زاهر بالمعلومات والآراء . . . اتصل الكلام برحلته إلى أعلى السودان فقال إنه زار المحكمة الأهلية في « ملا كال » فوجد أمام القاضي مصحفاً للمسلمين وإنجيلاً للمسيحيين وحرية للوثنيين . . . إنما يعبدون الحرية لأنها مصدر حياتهم وأداة دفاعهم ، بها يصطادون الأسماك الضخام فقد حرمت عليهم لحوم البقر ، وبها يحتمون من الوحش والعدو والغير . قال محدثي الفاضل : ونظرت أُمَامِي قضية : كان المدعى وثنيّاً من أهل البلاد ، وكان المدعى عليه مصريّاً من أهل الصعيد يعمل متعهداً في بعض شئون الجيش ؛ طالبه الأول بالتعويض لأنه أصيب بسيارته ، وشهد الشهود من أهل المدعى وقومه فقرروا الحق على وليّهم . . قالوا إنه هو المخطيء ، هو الذي تأخر في ركوب السيارة مع زملائه العمال ، فلما تحرك أراد أن يثب إليها دون تنبيه فكانت الإصابة . . هو خطأ المجنى عليه إذن ، وهكذا خسر دعواه . . قال زائري : وقد أعجبت بهذه الأمانة من عبدة الأوثان وقيدتها عندي .

قلت في نفسي : وأنا لن أحرم هذه اليوميات من ذكرى اخواننا السودانيين . .

\*\*\*



‘نفاهرة في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٤

الوصايا العشر للمترافع . .

هذا هو العنوان الذى طالعى فى صدر « جريدة المحاكم المختلطة » التى أسماها إلى بريد الأمس . . .

إنها تشير إلى محاضرة ألقاها بنىويورك ، فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠ ، المحامى الأمريكى الكبير جون ديثز ، وتقتبس منها ما يجعله مطلقاً لكلماتها : « إن المحامين أصبحوا يترافعون وإحدى العينين ترقب ساعة الحائط ، كما أصبحوا يكتبون بقلم عتُلّ متثاقل »

إنه ، بكلمات أخرى ، ينتقد الإسهاب فى المرافعات ، إنه لا يتحمس لتلك المرافعات التى تتصل أحياناً عدة أيام فى المحاكم الإنجليزية ؛ وهو كذلك يستهجن الإكثار من تمييز بعض الفقرات والألفاظ فى المذكرات ، إما باستعمال الشريط الأحمر فى الكتاب وإما باستعمال الحروف الكبرى أو الحروف المائلة « الإيتالية » ويحذّر من الاعتماد على المظهر لتغطية الضعف فى الجوهر .

وترى الصحيفة المختلطة أن توازن بين الحالة التى انتقدها المحامى الأمريكى والحالة لدى المحامين المختلطين : إن هؤلاء ، فيما تقول ، قد أتقنوا فن استعمال الشريط الأحمر وحروف التاج إن صحّ هذا التعريب ؛ وهم ، فيما تقول أيضاً ، قد وقعوا أحياناً فى الإسراف غير منتهين إلى أن الذى يجسّم كل عبارة ويضع الخطوط تحت كل سطر يصبح كمن لم يضع خطأ واحداً تحت أى سطر ! . .

ولكن الصحيفة ، مع ذلك ، لا تنكر ولا تستطيع أن تنكر أن وضوح الكتابة فى المذكرات أمر مندوب إليه ، بل أمر لا غنى عنه ، فهى تقرر هذا كما تقرر أن المرافعات الشفوية ليست سوى الوسيلة التى تكفل تقريب الدعوى إلى القاضى وتعبيد طريقه إلى الملف ، ذلك الملف الذى يظل فى النهاية الضمانة الأساسية للمتقاضين . وهى حتى فى هذا الاستدراك لا تخالف المحاضر الأمريكى ، فقد اقتبست عنه قوله إن المحكمة العليا تستطيع أن تقتصد كثيراً من الوقت الذى تنفقه فى

فحص الملفات بطريق المناقشة الشفوية التي تطوَّع لها أن تخلص ، في سرعة ،  
الباب من القشور .

وأخيراً يضع المحاضر وصايا العشر للمترافعين :

- ١ — ضموا أنفسكم مكان القضاة .
- ٢ — ينووا قبل كل شيء بماذا تتعلق القضية ، ولخصوا ما أوجدها من الظروف
- ٣ — اعرضوا الوقائع .
- ٤ — عينوا بعد ذلك نصوص القانون التي تعتمدون عليها .
- ٥ — اتجهوا دائماً نحو الشريان الرئيسى .
- ٦ — ابتهجوا حين توجه المحكمة أسئلة .
- ٧ — لا تتلوا إلا استثناءً وإلا حين لا مفر من التلاوة .
- ٨ — تجنبوا الشخصيات
- ٩ — اعرفوا ملفكم من الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة .
- ١٠ — انتهوا .

\* \* \*

ما أشبه هذه الشكاوى بأمراض الأغنياء ، إنها أمراض التخمّة ، إنها  
الشكاوى من اتصال المرافعات أياماً عدداً ، والشكاوى من التأنيق في المذكرات  
وتوشية العبارات بالأحمر وتمييز الكلمات بحروف التاج . . . فأن من يشكو  
انعدام المرافعات ، وأن من يندب « حالة » المذكرات التي لا تزدان بالخطوط  
الحمراء ، وإنما تخلو من كل نظافة ومن كل معنّى لمتلىء بالعبارات النكراء  
والجلل الجوفاء ؟ . . . حقاً إن التفريط كالإفراط ، فما أشد حاجتنا إلى فلسفة  
الاعتدال ونظرية « الأوساط » ! . . . فلا تغلّ في أمر من الأمور واقتصد . . .  
اقتصدوا حتى في الوصية واجعلوا فيها لغير المحامين نصيباً ذلك أدنى  
الآلّ تَعُولُوا ، واستعيروها من عليّ وصية فذة تنتظم الجميع محامين وقضاة :  
« عامل الناس بما يحب أن يعاملوك به » .





